

وثيقة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

استراتيجية مصر

تفرد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وحده بالترتيب لأعمال ترجمة النص الأصلي من هذه الوثيقة سعياً منه إلى تيسير الأمر على القارئ. وفي حين أن البنك الأوروبي قد توخى الاهتمام المسؤول في ضمان صحة الترجمة، إلا أنه لا يضمن أو لا يُصادق على دقة هذه الترجمة. ويلتزم القارئ وحده بتحمل العقاب في الاعتماد عليها. ويجب أن لا يتحمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أو موظفوه أو وكلاؤهم، تحت أي ظروف كانت، المسؤولية تجاه القارئ أو تجاه أي شخص آخر عن أي حالة عدم دقة في الترجمة، أو أي خطأ أو إغفال أو حذف أو عيب و / أو أي تحويل في أي محتوى منها؛ وذلك بصرف النظر عن السبب، أو عن أي أضرار تنشأ عن ذلك. وفي حالة وجود أي اختلاف أو تناقض بين النص الإنجليزي والنسخة المترجمة، فيعمل بالنص الإنجليزي.

جدول المحتويات

3	ملخص تنفيذي
5	1- نظرة عامة على أنشطة البنك
5	1-1 المحفظة الاستثمارية الحالية للبنك
5	2-1 تنفيذ التوجهات الاستراتيجية السابقة
8	3-1 الدروس المستفادة
9	2- البيئة التشغيلية
9	1-2 السياق السياسى
10	2-2 سياق الاقتصاد الكلى
12	3-2 سياق الإصلاح الهيكلى
13	4-2 بيئة الأعمال والسياق القانونى
14	5-2 الحصول على التمويل
15	6-2 السياق الاجتماعى
16	7-2 السياق المتعلق بالكفاءة فى استخدام الموارد وتغير المناخ
18	8-2 أنشطة المنظمات الدولية ومجالات التعاون والتكامل مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية
20	3- الإتجاهات الإستراتيجية
20	1-3 التوجيهات الإستراتيجية
22	2-3 التحديات الأساسية وأنشطة البنك
35	3-3 المخاطر المحتملة لتنفيذ استراتيجية الدولة
36	4-3 الآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة المقترحة للبنك
	Error! Bookmark not defined.
48	الملحق 1 – التقييم السياسى
51	الملحق 2 – المؤشرات الاقتصادية المختارة
57	الملحق 3 – تقييم تحديات المرحلة الانتقالية
61	الملحق 4 – التحول القانونى
64	الملحق 5 – موجز حول المساواة بين الجنسين
	الملحق 6 – البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية والجهات المانحة

ملخص تنفيذي

تلتزم مصر بمبادئ الديمقراطية متعددة الأحزاب والتعددية واقتصاد السوق وتطبيقها – ولكن دون اتساق – وفقاً للمادة (1) من الاتفاقية المؤسسة للبنك.

ومنذ أن بدء البنك نشاطه في مصر في عام 2012، واجهت البلاد تحولاً عصبياً، واتخذت العديد من الخطوات الإصلاحية أبرزها إقرار الدستور الجديد الذي رسخ العديد من المبادئ المهمة للحكم الديمقراطية. ولكن في نفس الوقت، ظهرت عدة انقسامات حادة أدت إلى نقل السلطة ومواجهة فترات من العنف أعاقت عملية التحول. ونفذت مصر في الفترة من منتصف عام 2013 وحتى نهاية عام 2015 خارطة الطريق الديمقراطية التي اختتمت بالانتخابات البرلمانية التي أدت إلى تحسن استقرار البلاد. ورغم تحقيق العديد من الإنجازات المهمة، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الإصلاحات لتطبيق المبادئ الديمقراطية بأسلوب يتسم بالمزيد من الحسم وبما يشمل تحقيق التكامل على مستوى المؤسسات الديمقراطية والممارسات، وتحسين مستويات الحوكمة والشفافية، وتعزيز شمول هذه الممارسات لجميع الفئات، وسيادة القانون، وحماية حريات جميع المواطنين.

ولكن بعد النمو الاقتصادي القوي الذي شهده العام المالي 2014/2015، تباطأ الاقتصاد نتيجة لعدد من العقبات، مع استمرار انخفاض معدل التشغيل وخاصة بين النساء والشباب، بينما تتنامى الاختلالات الخارجية على خلفية تباطؤ حركة التجارة العالمية وانخفاض عائدات السياحة وانحدار صادرات البترول والتحويلات الخارجية مما أدى إلى الضغط على الاحتياطيات الدولية. وسيؤدي تحرير سعر الصرف المطبق مؤخراً إلى تحسن أداء سوق العملة وزيادة المنافسة وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما تمت الموافقة على برنامج التسهيلات الموسع من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار في نوفمبر 2016 والتي ستحول على مدار ثلاث سنوات مما سيساهم في تغطية جزء من إجمالي الفجوة التمويلية الخارجية لمصر والمساعدة على تعزيز الاحتياطيات الأجنبية. ورغم اتخاذ الحكومة لبعض الخطوات الإيجابية للتعامل مع العجز المالي بما يشمل إصلاحات الدعم كأبرز الخطوات، لا تزال هناك حاجة لتخفيض الإنفاق الحالي لتوفيره لصالح الإنفاق الأكثر تعزيزاً للنمو مع السيطرة على الدين العام. ومن الناحية الهيكلية، بدأت مصر منذ عام 2014 في تبني العديد من التدابير الإصلاحية وخاصة في قطاع الطاقة وبيئة الأعمال بشكل عام، ومع ذلك لا تزال هناك العديد من التحديات التي تعوق نمو القطاع الخاص والتي تشمل عدم استقرار السياسات، وانخفاض إمكانية الحصول على التمويل، وتشريعات الأعمال المثقلة بالأعباء، وساحة العمل غير الممهدة، وغياب الحوافز المناسبة القائمة على الأسواق في قطاعي الطاقة والبنية التحتية، وعدم تطوير سلاسل القيمة المحلية.

ويمثل النمو السكاني المتسارع في مصر ضغطاً هائلاً على الموارد والخدمات العامة. فبخلاف ارتفاع معدل البطالة فعلياً، يجب أن يحقق إجمالي الناتج المحلي المصري معدل نمو سنوي بنسبة 4% لاستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل، بينما يتسبب العجز المالي حالياً في تضيق المجال أمام الحكومة لتحفيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط. وبالتالي، يجب أن يصبح القطاع الخاص الذي يتسم بالتنافسية والشمولية والمدعوم بالبنية التحتية المستدامة والمدارة تجارياً والمعزز ببيئة العمل المواتية والأكثر عدالة هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. وفي هذا السياق، قدمت التوجهات الاستراتيجية التالية كمقترحات لتوجيه مشاركة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر في فترة الاستراتيجيات القادمة:

- **الأولوية الأولى: دعم تنافسية القطاع الخاص المصري من خلال تقوية سلاسل القيمة وتحسين إمكانية وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل وزيادة الفرص الاقتصادية أمام المرأة والشباب:** تتسم العديد من شرائح القطاع الخاص بالمصري بانخفاض مستويات التنافسية والإنتاجية مما يعوق نمو القطاع الخاص بما يشمل تحقيق التكامل مع سلال القيمة الدولية والمحلية. وبالتالي، لا يصدر إلى الأسواق العالمية سوء جزء ضئيل من الشركات المصرية. وبينما تعاني معظم الشركات من تحديات الحصول على التمويل، تتأثر الشركات الصغيرة والمتوسطة بعوائق التمويل بشكل غير متكافئ وخاصة في الشركات التي تديرها السيدات. كما تتضمن التحديات الأساسية التي تواجه نمو القطاع الخاص عدم تكافؤ مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل. وفي هذا السياق، يدعم البنك شركات القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال استثمارات الدين ورأس المال المباشرة وكذلك من خلال استشارات الأعمال. وسيعزز البنك من دمج الشركات المحلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة المحلية من خلال الروابط المتعددة كما سيبسعى لدعم الشركات المخصصة للتصدير. بالإضافة إلى ذلك سيبسّر البنك حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال الاستثمار في توفير المنتجات الانتمانية المتخصصة للبنوك المحلية والتي تشمل

كفاءة الطاقة ورائدات الأعمال. وفي هذا الصدد، سيهدف البنك لزيادة مشاركة المرأة من خلال دعم وصولها للفرص الاقتصادية وبرامج تدريب الشباب.

- **الأولوية الثانية: تحسين جودة المرافق العامة واستدامتها من خلال مشاركة القطاع الخاص والتحول نحو الطابع التجارى:** كانت مشاركة القطاع الخاص فى البنية التحتية الخاصة بالنقل والبلديات والطاقة محدودة بينما تعاني هذه القطاعات من قلة الاستثمارات وهو ما أدى إلى انخفاض جودة تقديم الخدمات أو عدم اتساقها. كما يعوق الدعم وانخفاض التعريفة وعدم وجود حوافز لترشيد التكاليف وأوجه عدم الكفاءة المتعددة من الاستدامة التشغيلية والمالية فى العديد من القطاعات. وتزيد الديناميكيات السكانية المصرية من وطأة هذه التحديات مما يؤدي إلى المزيد من الضغط على البنية التحتية القديمة. وفى قطاع الطاقة، سيدعم البنك تحول قطاع الكهرباء نحو نموذج أكثر كفاءة وشفافية يقوده القطاع الخاص بطابع تجارى كما سيعزز من إصلاح سوق الغاز وتمويل تحديث البنية التحتية البلدية ورفع كفاءتها والممارسات التجارية من خلال تشجيع استخدام عقود الخدمات العامة وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف ترسيخ مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات البلدية. كما سيدعم البنك عملاء ليصبحوا أكثر استجابة لاحتياجات المرأة والشباب. وفى قطاع السكك الحديدية، سيعضد البنك من الإصلاحات وخاصة فيما يتعلق بحل المشكلات المتعلقة بعمليات الشحن وإضفاء الطابع التجارى عليها.

- **الأولوية الثالثة: دعم تحول مصر نحو الاقتصاد الأخضر:** طورت مصر من الاقتصاد كثيف الاستهلاك للطاقة مقارنة بأقرانها الإقليميين لتصبح ضمن أول خمس دول إنتاجاً لانبعاثات الكربون سنوياً. وفى نفس الوقت أدى عدم تنوع قاعدة توليد الكهرباء فى مصر بالإضافة إلى محدودية القدرة على توليد الطاقة وتسارع النمو فى الطلب على الكهرباء والعجز فى توريد الغاز الطبيعى إلى زيادة المخاوف المتعلقة بتوفير الطاقة. ورغم تحسين القوانين واللوائح التى تتناول كفاءة الطاقة، فلا تزال غير مترابطة وتتفقد أيضاً دون اتساق. كما لا تزال مصر معرضة بشكل كبير للتأثر بالتغير المناخى بما يشمل العجز المائى المزمن الذى تواجهه مصر بالفعل. يدعم البنك مجهودات مصر فى تنويع مزيج الطاقة الخاص بها من خلال تمويل مشروعات الطاقة المتجددة كما سيدعم استثمارات كفاءة الطاقة فى القطاعات المختلفة بما فيها المنتجات الائتمانية الخاصة بكفاءة طاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما سيسعى البنك لتحسين كفاءة المياه من خلال تحديث إمدادات المياه وإدارة مياه الصرف وبرنامج تجريبى للرى. وسيستكمل البنك هذه الاستثمارات من خلال حوار للسياسات يشمل دعم الإطار التشريعى والتعاقدى لاستثمارات الطاقة المتجددة ولوائحها لتحفيز تخفيض حرق الغاز.

- **الأولوية الرابعة: تعزيز الحوكمة وتمهيد الساحة أمام جميع الأعمال:** تنبع الحاجة لمقاييس الحوكمة المحسنة بهدف توفير بيئة مؤسسية أكثر سلاسة وشفافية تشجع ريادة الأعمال واستثمارات القطاع الخاص، وتعزيز شفافية القطاع العام ومساءلته وتساهم فى تمهيد الساحة أمام الجميع. ويلعب قطاع الدولة دور مؤثر فى الاقتصاد وتوجد مساحة لتحسين المعايير الحكومية للإدارة العامة. ويؤدى غياب الشفافية حول دور الدولة ومسؤولياتها كحكم اقتصادى بحدود متداخلة أو غير واضحة إلى خلق العديد من الشكوك التى تؤثر على مناخ الأعمال العام وتنمية القطاع الخاص. ولا يزال إنفاذ اللوائح غير كاف لضمان وجود ساحة مهيأة أمام الجميع حيث تشوه التدابير غير المتعلقة بالتعريفات المنافسة فى العديد من قطاعات الاقتصاد. وفى القطاع الخاص، يمثل ضعف حوكمة الشركات وخاصة بين الشركات المستوى الثانى عقبة أمام التنافسية عامة ويقيد خيارات التمويل الخاصة بالشركات. ولدعم الحوكمة المحسنة فى القطاعين العام والخاص، وبالتنسيق الوثيق مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى النشطة فى مجال الحوكمة الاقتصادية، سيهدف البنك لاستكمال استثماره فى قطاعى الدولة والخاص ببرامج الحوكمة العامة وحوكمة الشركات المناسبة كما سيوفر البنك بناء القدرات للمؤسسات المناسبة لتحسين المنافسة وتعزيز الاستثمار وطرح السياسات. وسيقدم التقدم المحرز فى مجالات الحوكمة الدعم اللازم لأنشطة البنك المندرجة تحت الأولويات الثلاثة الأخرى لهذه الاستراتيجية الوطنية.

وسيسعى البنك فى جميع التوجهات الاستراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين ودمج الشباب حيث يصل معدل البطالة بين الشباب إلى نسبة عالية تساوى 37% وتشهد مصر أدنى معدلات مشاركة القوة العاملة من الإناث عالمياً بنسبة تقتصر على 24% فحسب إلى جانب الفجوات بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول للتمويل وملكية الشركات. سيسعى البنك فى هذا السياق لدمج مكونات النوع الاجتماعى والشباب فى جميع استثماراته وفى حوار السياسات.

1- نظرة عامة على أنشطة البنك

1-1 المحفظة الاستثمارية الحالية للبنك

نسبة القطاع الخاص: 67.3% في 30 سبتمبر 2016

المجموعة القطاعية	القطاع	عدد العمليات بالمحفظة	المحفظة (مليون يورو)	% المحفظة	الأصول العاملة	% الأصول العاملة
الطاقة	المصادر الطبيعية	5	226	%13	72	%9
	الكهرباء والطاقة	2	349	%21	25	%3
		7	575	%34	97	%12
المؤسسات المالية	انتماء الإيداع (البنوك)	6	446	%26	407	%52
	التأمين والمعاش	0	0	%0	0	%0
	وصناديق الاستثمار	0	0	%0	0	%0
	التأجير التمويلي	0	0	%0	0	%0
	الانتماء بدون ودائع (المؤسسات خلاف البنوك)	0	0	%0	0	%0
		6	446	%26	407	%52
الصناعة والتجارة والأعمال التجارية الزراعية	الأعمال التجارية الزراعية	6	182	%11	145	%19
	صناديق حقوق الملكية	4	35	%2	7	%1
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0	0	%0	0	%0
	الصناعات التحويلية والخدمات	7	120	%7	115	%15
	الممتلكات والسياحة	0	0	%0	0	%0
		17	336	%20	267	%34
البنية التحتية	البنية التحتية للمحليات والبيئة النقل	3	202	%12	8	%1
		1	126	%7	0	%0
		4	328	%19	8	%1
		34	1.685	%100	778	%100

المصدر: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

2-1 تنفيذ التوجهات الاستراتيجية السابقة

كانت مصر تمر بحالة عصبية من عدم الاستقرار السياسي وتعانى من المشكلات الأمنية والتحديات الاقتصادية خلال فترة كتابة التقرير. ونجح البنك رغم تلك التطورات السلبية في تنفيذ 36 عملية في مصر باستثمارات قيمتها 1.9 مليار يورو منذ بدء نشاطه في البلاد عام 2012. ووجه البنك دفة مشاركاته بما يتفق مع التقييم القطري لمصر الذى اعتمدته مجلس إدارة البنك بتاريخ 31 أكتوبر 2012، والذي أوصى بالتركيز على الأولويات التالية:

1- تمويل الشركات الخاصة وتحسين بيئة الاستثمار في القطاع الخاص، مع التركيز تحديداً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف دعم المرحلة الانتقالية وتوفير فرص العمل: نجح البنك في دعم شركات القطاع الخاص المصرية وتعزيز أفضل الممارسات التشغيلية وتحسين مستوى الفعالية من خلال المشاركة في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات وقطاع الصيدلة، بإجمالى استثمارات قيمتها 160 مليون يورو. واشتملت عدد من المشروعات التى نفذها البنك فى تلك القطاعات على تقديم الدعم لإدخال التحسينات على حوكمة الشركات مما ساهم فى – على سبيل المثال لا الحصر – إضافة تخصصات جديدة للمراجعة الداخلية وتعزيز

درجة الإفصاح المالي وغير المالي على مستوى العملاء. كما حرص البنك خلال العديد من مشاركاته على تسليط الضوء على أهمية دعم **كفاءة استخدام الموارد**. على سبيل المثال، ساعد البنك مصنعًا للأسمت على الحد من استخدام زيوت الوقود الثقيلة والغاز من خلال الاعتماد بشكل أكبر على استخدام الوقود البديل، مع عدم وجود زيادة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. وجاءت استثمارات البنك في صناعة الأسمت مصحوبة بحوار نشط في مجال السياسات مع وزارتي الصناعة والتجارة والبيئة لتقديم العون في صياغة خارطة طريق من أجل صناعة أسمت منخفضة الكربون على مستوى البلاد.

ومنذ أن بدأ البنك أنشطته في مصر عام 2012، حظت **المشورة التي يقدمها البنك للمشروعات الصغيرة** بمصداقية عالية مما أدى إلى وجود طلب كبير على خدماته. وحتى يومنا هذا وقع فريق العمل بالبنك على 502 مشروع استثماري، منها 160 مشروع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء. وصرح عملاء البنك بأنهم حققوا زيادة في المبيعات الإجمالية بمتوسط 23% ونمو في العمالة بمتوسط 11%. كما نجح البنك من خلال الدعم الذي يحصل عليه من صندوق التحول الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مساعدة الصندوق الاجتماعي للتنمية على تشجيع المشروعات الصغيرة وسيدات الأعمال ودعمهم، ولا سيما من خلال تعزيز قدرة الصندوق الاجتماعي للتنمية على دعم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مع التركيز بشكل خاص على تشجيع عمل المرأة الحر.

2- تعزيز سلسلة قيمة الأعمال التجارية الزراعية لتحسين الأمن الغذائي ودعم سلسلة التوزيع وتطوير القطاع بحيث يستوعب حصة كبيرة من العمالة: قدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلاً يرمي إلى تعزيز سلسلة قيمة الأعمال التجارية الزراعية خلال فترة إعداد التقرير، وذلك من خلال ستة استثمارات بإجمالي 233 مليون يورو، بما في ذلك تقديم الدعم لمنتجات الأغذية للمساعدة على تحديث الممارسات الزراعية بما يواكب روح العصر أو تطوير مرافق تجهيز الأغذية وتحسين الأنشطة اللوجيستية. على سبيل المثال، اشتملت تلك الاستثمارات على تقديم قرض بالعملة المحلية إلى إحدى الشركات الرائدة في مجال إنتاج الأغذية المتنوعة بمدينة الإسكندرية وتمويل واحدة من كبرى شركات السكر الخاصة في مصر، مع بناء قدرات الموردين المحليين وتحديث عملياتهم من أجل دعم الروابط الخلفية. ونظرًا لأن مصر هي أكبر مستورد للقمح على مستوى العالم، أجرى البنك بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) استطلاعاً شاملاً للتحديات في سلسلة توريد القمح المستورد. وبالتوازي مع ذلك، تعاون البنك ومنظمة الفاو مع شركات تجارة الحبوب في القطاع الخاص لتكوين أول رابطة لشركات تجارة الحبوب الخاصة في مصر، والتي يمكن أن تصبح منصة رئيسية للحوار بين القطاعين العام والخاص لتحسين فعالية القطاع.

3- تحديث القطاع المالي حتى يساهم بشكل أكبر في النمو الاقتصادي من خلال تعزيز قدراته وتنويع نطاق خدماته المالية، بما في ذلك رأس المال المخاطر: ساعد البنك على زيادة فرص المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من خلال تقديم خمسة تسهيلات ائتمانية للإقراض المشتق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي 226 مليون يورو مع البنوك الشريكة على المستوى المحلي (البنك الأهلي المصري وبنك قطر الوطني وبنك الكويت الوطني وبنك عودة). وفي بعض الأحيان، كانت القروض تمنح إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة جنباً إلى جنب مع تقديم المساعدة الفنية لبناء قدرات كل من الوسطاء الماليين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتمكن البنك من إطلاق تسهيلات إضافية بنجاح بالاشتراك مع البنك الأهلي المصري، وهما خط ائتمان "المرأة في الأعمال" وتسهيل دين آخر يركز على تمويل كفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكليهما من المنتجات الجديدة في السوق المصرفية المصرية. ودعمًا منه للتجارة عبر الحدود، وقع البنك خمسة اتفاقات في إطار برنامج تيسير التجارة ولاقت تلك الاتفاقات نجاحاً كبيراً، إذ بلغت استثمارات البنك السنوية في برنامج تيسير التجارة 143 مليون يورو بحلول نهاية عام 2015، لتكون مصر هي أكبر دولة حصلت على استثمارات على مستوى دول عمليات البنك عام 2015. كما نُظمت بعض ورش العمل التدريبية للبنوك المصرية، عقدًا منها بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري، حول عدد من الموضوعات مثل تمويل التجارة وإدارة المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب (مثال: حصل 175 موظف من المسؤولين عن تقديم القروض على تدريب في تمويل كفاءة استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة).

وبعدما نجح البنك في إجراء أول عملية له في مصر لمبادلة الجنيه المصري بالدولار الأمريكي مع البنك الأهلي المصري، تم تمويل ستة مشروعات بالعملة المحلية، بإجمالي قيمة مقابلة تساوي 71.51 مليون يورو. ومع ذلك، أدى انخفاض الطلب على الائتمان بشكل عام، جنباً إلى جنب مع ارتفاع تكلفة التمويل بالجنيه المصري التي

يتكبد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مقارنةً بالبنوك المحلية، إلى الحد من زيادة حجم عمليات المبادلة حتى الآن.

ودعمًا منه لتطوير السوق المالية، اشترك البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مع البنك الأفريقي للتنمية في تقديم برنامج للدعم الفني باستثمارات بلغت 6 مليون دولار أمريكي، بتمويل مشترك من صندوق التحول الاقتصادى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى البنك المركزى المصرى من أجل تحديث نظام مقاصة وتسوية وإيداع الأوراق المالية الحكومية، مما من شأنه المساهمة في تطوير سوق إصدار سندات الشركات، مع تحفيز منحى العائد للأوراق المالية الحكومية.

4- زيادة مساهمة الوقود الأنظف ومصادر الطاقة المتجددة، بما يشمل الطاقة الشمسية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة لدعم أمن الطاقة وتعزيز التنافسية الاقتصادية: شارك البنك في قطاع الطاقة الكهربائية من خلال مساعدة الشركة القابضة لكهرباء مصر على إنشاء محطة كهرباء جديدة بنظام الدورة المركبة تعمل بالغاز باستخدام أحدث تكنولوجيا. ومن المنتظر أن تكون تلك المحطة هي أكثر المحطات التي تحقق كفاءة في استخدام الطاقة والمياه على مستوى البلاد. كما دعم البنك تحويل محطتين للطاقة الكهربائية تعملان بالدورة المفتوحة إلى محطتين تعملان بتوربينات الغاز ذات الدورة المركبة، مما من شأنه زيادة قدرتهما الإجمالية بنسبة 50% وزيادة كفاءة الطاقة بنسبة 58%. ومُنحت هذه القروض مصحوبة بمساعدة فنية لدعم تحسين معايير حوكمة الشركات التي تتبعها الشركة القابضة وزيادة مشاركة الأطراف المعنية. وتولى البنك ومؤسسة التمويل الدولية قيادة الحوار بشأن السياسات لمساعدة السلطات على وضع إطار قانوني وتعاقدي موجه نحو مشروعات الطاقة المتجددة التي يقودها القطاع الخاص أو يمولها (بما يشمل التيقن من أنها مقبولة لدى البنوك من خلال توزيع المخاطر على نحو ملائم)، مع الحرص على أن يركز هذا الإطار في الأساس على برنامج تعريفية التغذية بالطاقة الشمسية الذي أعلنت عنه الحكومة نهاية عام 2014.

وشارك البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بفعالية في دعم استثمارات القطاع الخاص في قطاع الموارد الطبيعية، إذ قدم البنك التمويل إلى ست شركات متوسطة تابعة للقطاع الخاص في مجال إنتاج البترول والخدمات البترولية، بإجمالي كلى بلغ 278 مليون يورو. ودعمت مشاركة البنك زيادة مستوى المنافسة في قطاع طالما عرف بخضوعه لهيمنة عدد صغير من الشركات الدولية الكبيرة. علاوة على ذلك، كان لهذه المشروعات آثار بيئية واجتماعية إيجابية، بما في ذلك القضاء على آثار تلوث نفطى قديم والحد من عمليات إحراق الغاز النفطى وإدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية في سلال القيمة المحلية. وعلى صعيد السياسات، تعاون البنك مع وزارة البترول والهيئة المصرية العامة للبترول لتحديد عدد العمليات السنوية لإحراق الغاز المصاحب للنفط في البلاد وتحديد السبل الممكنة للحد منها. ويعكف البنك بصورة منفصلة على تيسير برنامج للدعم الفنى لإيجاد حلول والدفع بها لتحسين كفاءة الطاقة وفعاليتها في عدد من شركات تكرير البترول المصرية.

وعموماً، فإن أنشطة الطاقة المستدامة التي أجراها البنك خلال الفترة من 2013 حتى 2015 أدت إلى خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 5013.8 كيلو طن من ثانى أكسيد الكربون سنوياً وتسببت في وفورات طاقة بلغت 67,170,721 جيجا جول سنوياً.

5- دعم إصلاح قطاعات النقل والوقود والكهرباء وتشجيعها على الاتجاه نحو ممارسة الاتجار فى عملها، مع التركيز على حشد استثمارات القطاع الخاص فى البنية التحتية وتطوير وتوسيع نطاق البنية التحتية فى المحليات: شارك البنك في قطاع المواصلات والنقل من خلال تقديم الدعم لتحديث عربات سكك حديد مصر عن طريق تقديم قرض قيمته 126 مليون يورو لتشغيل قطارات "Trainset" الحديثة التي تساهم في تحقيق كفاءة استخدام الطاقة. وفي هذا المشروع، تسند سكك حديد مصر مسؤولية صيانة عربات القطار إلى القطاع الخاص وتحرص على رفع مستوى سلامة الراكبات من خلال عدة تدابير منها تحسين الإنارة في المحطات وزيادة مستوى الأمن داخل القطارات. ومن خلال مرفق إعداد مشروعات البنية التحتية التابع للبنك، يقدم الأخير الدعم إلى وزارة النقل فيما تقوم به من أعمال تحضيرية لإنشاء مركز لوجستى مهم (ميناء جاف بالسادس من أكتوبر يتصل بميناء الأسكندرية)، وهو ما سيشتمل على إعداد المشروع لطرحة في مناقصة دولية.

بالإضافة إلى ما سبق، كان تطوير منظومة تقديم الخدمات في قطاع البنية التحتية بالمحليات وتحسينها من الأهداف الرئيسية للبنك. ومن ثم، شارك البنك مع بنك الاستثمار الأوروبي في دعم توسيع محطة معالجة مياه الصرف الصحى في محافظة كفر الشيخ، مما من شأنه مساعدة شركة كفر الشيخ لمياه الشرب والصرف الصحى على تقديم خدمات الصرف الصحى إلى حوالى نصف مليون نسمة تصلهم تلك الخدمات للمرة الأولى، بالإضافة

إلى الحد من الأمراض التي تحملها المياه من خلال معالجة 4.7 مليون متر مكعب إضافي من مياه الصرف الصحي وفقًا للمعايير المعمول بها. كما اعتمد البنك حزمة استثمارية متعددة السنوات بقيمة 750 مليون يورو لدعم "منهج متكامل" لقطاع النقل الحضري بالقاهرة للمساهمة في الحد من المستويات العالية من الزحام في العاصمة المصرية. وقدم البنك، كجزء من مشروعه الأول في إطار هذا المنهج، التمويل اللازم لشراء ثلاثة عشر قطار مترو أنفاق حديث، مما يساعد على خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 60 كيلو طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً بالتوازي مع زيادة مشاركة القطاع الخاص في شبكة النقل من خلال تحرير عقد طويل الأجل معه للتوريد والصيانة. كما يدعم المشروع إشراك الشباب من خلال تشجيع مقاولي القطاع الخاص على تقديم برامج للتدريب الميداني للشباب للمساعدة على صقل مهاراتهم وزيادة المستوى العام لقابليتهم للتوظيف.

كما شارك البنك على نحو وثيق مع الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص التابعة لوزارة المالية وساهم في تقديم الدعم لبرنامج مشاركة القطاع الخاص وطرحه في مناقصة من أجل تطوير خدمات الأتوبيس النهري وتشغيلها، لتكون تلك هي أول صفقة كبيرة تجرى بقطاع النقل الحضري المصري بالمشاركة مع القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك وقع البنك مذكرة تفاهم مع وزارة الري من أجل تطوير قطاع الري الوطني في مصر. وأخيراً وقع البنك مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف مع محافظة القاهرة ووزارة البيئة للمساعدة على تطوير قطاع المخلفات الصلبة بالقاهرة الكبرى، وربما يجرى هذا التطوير على أساس الشراكة مع القطاع الخاص.

3-1 الدروس المستفادة

أدت المشاركة النشطة للبنك في مصر على مدار أربع سنوات إلى اكتسابه لخبرة مباشرة لا تقدر بثمن وتكوين صورة واضحة على أرض الواقع عن البيئة التشغيلية في مصر وخصائص المرحلة الانتقالية بمصر بالمقارنة مع دول العمليات التقليدية الأخرى التي يمارس فيها البنك أعماله. وجاءت بداية البنك محفوفة بالصعوبات نظراً للتطورات السياسية الكبيرة التي مرت بها البلاد وحالة عدم الاستقرار العامة التي عمت أرجائها. كما اعترضت البيئة الاقتصادية السلبية نمو القطاع الخاص، والتي تنوعت الملامح السلبية فيها واشتملت على انقطاع متكرر للكهرباء والغاز خلال عامي 2012 و2013، فضلاً عن عزز النقد الأجنبي. وكان لهذه البيئة التشغيلية المليئة بالتحديات، جنباً إلى جنب مع توجه الدولة غير الواضح فيما يتعلق بمشروعات تطوير البنية التحتية التي ينفذها القطاع الخاص، أثراً على جهود البنك الرامية إلى زيادة أعماله مع القطاع الخاص، وهو الهدف الأساسي للبنك في مصر. ورغم تلك العقبات، تمكن البنك من إدارة محفظة استثمارية خاصة بحصة تبلغ حوالي 65% وتمكن في الوقت نفسه من زيادة إجمالي استثماراته التجارية السنوية من 155 مليون يورو في 2013 إلى 780 مليون يورو في 2015.

ومن التحديات الأساسية التي واجهت البنك الاندماج المحدود للدولة المصرية في المنظومة المالية العالمية وبالتالي الانفصال ما بين نظام التسعير السيادي ونظام التسعير بالشركات، مما أدى إلى الدخول في مفاوضات مطولة حول الأسعار ونقاشات منهكة وتأجيل التوقيع، وهو الأمر الذي ازداد سوءاً جراء زيادة سيولة الجنيه المصري وانخفاض نسبة القروض إلى الودائع في البنوك المصرية، بالإضافة إلى تأخر سوق إصدار سندات الشركات، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى وضع المزيد من الضغط على نموذج التسعير بالبنك ونثر المزيد من العقبات على طريق تطوير البنك لأعماله مع القطاع الخاص في مصر. أما على صعيد حقوق الملكية، درس البنك عدداً من المشروعات ولكن لم يتجسد سوى واحد فقط منها على أرض الواقع حتى يومنا هذا. ويعزى هذا الأمر بشكل رئيسي إلى توقعات التقييم التي جاءت أعلى بكثير من معايير القياس المرجعية الدولية كنتيجة لارتفاع الشهية الاستثمارية لدى صناديق الثروات الإقليمية وشركات حقوق الملكية الخاصة على المستوى المحلي، ومحدودية معاملات حقوق الملكية نظراً للظروف الاقتصادية، والإحجام الثقافي للشركات المملوكة لعائلات نبداً للتحكم والسيطرة، والمبالغة المتزايدة في تقييم سعر الصرف خلال فترة إعداد الاستراتيجية.

وارتبط مفهوم الخصخصة في مصر بمدلول سلبي كنتيجة لممارسات الوساطة التي ارتبطت بعدد من عمليات الخصخصة في حقبتى التسعينيات والألفينيات، مما حال دون دعم البنك لعمليات الخصخصة بصورة مجدية كأداة للإصلاح السوقي كما يفعل عادةً في دول عملياته الأخرى. وعليه لجأ البنك في النموذج المصري إلى منهج آخر يتسم بطبيعة أكثر تدريجاً وواقعية، كالتركيز مثلاً على دعم الإصلاحات الأولية من خلال تحويل المرافق العامة إلى شركات تجارية بالإضافة إلى إقامة هياكل للشراكة مع القطاع الخاص على أساس كل حالة فردية. ونظراً لأن شروط البنك كانت جديدة نوعاً ما على السلطات، تطلب الأمر إنفاق استثمارات كبيرة من أجل تثقيف الشركات والمرافق العامة المصرية بالاختصاصات المتميزة للبنك وما يقدمه من قيمة مضافة، بالإضافة إلى المزايا الأخرى من حيث ارتفاع مستوى الشفافية والمساءلة. ولعل أحد التحديات الحديثة التي برزت أمام مشاركة

القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية العامة هو أن بعض مشروعات البنية التحتية والطاقة الجيدة التي تشترك القطاع الخاص لم تلتزم بما كان متفقاً عليه، مما بعث برسائل متضاربة إلى المستثمرين. علاوة على ذلك، فمع حرص الإدارة العامة على اتخاذ خطوات سريعة لتلبية الطموحات المتنامية، اتجهت الحكومة مؤخراً ناحية الترسية المباشرة لعقود أعمال القطاع العام حيث ترى السلطات أن تنفيذ هذا الأسلوب يستغرق وقتاً أقل ولا تحيطه الكثير من الصعوبات التي تتضمنها أمور كعمليات الشراء العامة على سبيل المثال. وبناءً على ما سبق، سيستمر البنك خلال الآونة القادمة في الاشتراك في الحوار في مجال السياسات من أجل الترويج – بناءً على كل حالة فردية على حدة – للمزايا المالية والتشغيلية لمشروعات البنية التحتية المنظمة جيداً التي ينفذها القطاع الخاص. وأعلنت السلطات مؤخراً عن الخصخصة الجزئية لبعض الشركات والبنوك المملوكة للدولة، والتي يقف البنك مستعداً لدراسة تقديم الدعم لها.

تتألف الإدارة العامة في مصر من 34 وزارة وتنقسم بشكل عام بالترهل الإداري والتعقيد والافتقار إلى تقسيم واضح للمسؤوليات. وبرهنت أحد الأعمال السابقة مع المستويات السياسية والتشغيلية في الإدارة عن أهميتها، إلى جانب تخصيص بعض الوقت والجهد الأساسي لضمان إحراز تقدم على مستوى الحوار في مجال السياسات ومشروعات القطاع العام. وساعد النهج الثابت للبنك (كبناء علاقات قوية مع وزارة التعاون الدولي ورؤساء مجلس إدارة البنك المتعاقبين منذ عام 2012) على تفسير عدد من المبادرات الطموحة (والمستمرة) للحوار بشأن السياسات (مثال: خفض عمليات إحراق الغاز المصاحب للنفط، ووضع خارطة طريق من أجل صناعة أسمنت منخفضة الكربون، ومراجعة منهجية التعريف المتبعة في شبكة المترو بالقاهرة).

2- البيئة التشغيلية

1-2 السياق السياسي

- تمر مصر بمرحلة انتقالية صعبة منذ اندلاع الثورة عام 2011. واتخذت البلاد بالفعل العديد من الخطوات على طريق الإصلاح، لعل أبرزها هو إقرار دستور جديد يبنى العديد من المبادئ المهمة بشأن الحكم الديمقراطي مثل الفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء وآليات الرقابة الإدارية، وإجراء انتخابات تنفيذية وبرلمانية، وإصدار قانون جديد بشأن ممارسة الحقوق السياسية يحد من قدرة السلطة التنفيذية على التأثير على الانتخابات.
- وفي الوقت نفسه حدثت العديد من الانقسامات الحادة في البلاد، مما أدى إلى نقل السلطة ووقوع الكثير من موجات العنف التي أخلت بسير العملية الانتقالية. وخلال الفترة من منتصف عام 2013 حتى نهاية 2015، نفذت مصر خارطة طريق ديمقراطية توجت بإجراء الانتخابات البرلمانية، واستتب الاستقرار مرة أخرى داخل البلاد إلى حد كبير. وجاء تنفيذ خارطة الطريق الديمقراطية في ظل الزعزعة العنيفة التي ضربت الاستقرار في البلدان المجاورة وانتشار المجموعات المسلحة في العديد من بلدان المنطقة.
- رغم نجاح مصر في تحقيق العديد من الإنجازات ذات الشأن، ولكن ما زال أمامها طريق من الإصلاحات لدعم تطبيق المبادئ الديمقراطية بمزيد من الحزم. وسيكون من الضروري تعزيز المؤسسات والممارسات الديمقراطية وترسيخ مبادئ الشمولية وسيادة القانون في السنوات القادمة، مع حماية حريات جميع المواطنين. وتشير المشاركة الضئيلة للمواطنين في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 2015، جنباً إلى جنب مع الاتجاهات العامة داخل جماعات النشطاء، إلى إصابة بعض الشرائح الاجتماعية بخيبة الأمل.
- ورغم أن النظام السياسي المصري نظام رئاسي في الأساس، بيد أن مجلس النواب يملك سلطات تشريعية واسعة ويمارس الرقابة على السلطة التنفيذية. وحرص مجلس النواب منذ انتخابه على ممارسة سلطاته فيما يتعلق برفض العديد من القوانين وطلب تغيير البعض الآخر، وفي حين يعزز ذلك من الضوابط والموازن على الساحة السياسية، ولكنه قد يؤدي إلى تأجيل بعض الإصلاحات التي اقترحتها الأجهزة التنفيذية.
- ونفذت الإدارة المصرية بعض الإصلاحات الجادة بالفعل، ولا سيما في قطاع الطاقة الذي يعد من القطاعات ذات الحساسية السياسية في مصر. وفي حين أن وتيرة الإصلاحات قد تباطأت في العام الذي سبق انعقاد الانتخابات البرلمانية، جاء برنامج صندوق النقد الدولي الذي حصل على الموافقة في نوفمبر 2016 ليكون بمثابة ركيزة فعالة. ولا تزال الإدارة ملتزمة بتنفيذ المزيد من الإصلاحات التي تستهدف المجالات والقطاعات الرئيسية.

- أطلقت الإدارة عددًا من المشروعات الضخمة منها مشروع توسعة قناة السويس ومشروع تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وإقامة مركز للخدمات اللوجستية في محيطها بما يشمل أربع مناطق صناعية وستة موانئ. ويدلل جمع الحكومة المصرية لقرابة 8 مليار دولار من شهادات الاستثمار العامة التي طرحتها، بالإضافة إلى المؤتمر الاستثماري الضخم الذي عقدته في مارس 2015، على الثقة المحلية والعربية الكبيرة تجاه الاستثمار في البلاد. ومع ذلك برز عدد من التحديات في وجه المراحل الأولى من بعض تلك المشروعات. ولا يزال اهتمام المستثمرين الدوليين بتلك المشروعات منخفضًا بالمقارنة بالتوقعات المحلية، وهو ما يعزى إلى الشعور العام للمستثمرين تجاه العالم العربي وتصوراتهم عن كم المخاطر التي ينطوي عليها، وتعزيزه كذلك بيئة الاستثمار في البلاد والتحديات المتعلقة بالنقد الأجنبي. وفي ضوء دور الدولة المتزايد في قيادة تلك المشروعات الضخمة وتنفيذها، تبرز كذلك أسئلة حول مشاركة القطاع الخاص في تلك المشروعات.
- أدت الهجمات الإرهابية المتعددة، وخصوصًا في سيناء، إلى ضرب قطاع السياحة في مقتل. ولا يزال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضًا مقارنةً بمستويات ما قبل 2011. وتساهم تلك العوامل هي الأخرى، جنبًا إلى جنب مع حث الأجهزة التنفيذية على التعجيل بالإصلاحات الاقتصادية، في زيادة مستوى الضغوط ودفع صنع القرار لإيلاء أهمية أكبر للحفاظ على الاستقرار.

2-2 سياق الاقتصاد الكلى

لا يزال الاستهلاك الخاص هو المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى، مع وقوف الصادرات فى طريق النمو. وصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى 4.2% فى السنة المالية 2015/2014 بعدما كان 2.2% فى السنة المالية 2014/2013، وذلك بفضل الإصلاحات فى مجال السياسات والدعم المالى الذى تقدمه دول الخليج وزيادة استقرار الوضع السياسى. ولا يزال الاستهلاك الخاص هو المحرك الأساسى للنمو، غير أنه من الملحوظ كذلك وجود انتعاش فى الاستثمار بعد الانكماشات التى كان يعاني منها على مدار ستة أرباع سنوية متواصلة منذ منتصف عام 2012. ومع ذلك أدى انخفاض صافى الصادرات إلى عرقلة النمو، وهو ما يعكس انخفاض الصادرات البترولية والضعف المطرد فى التنافسية نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقى. وظل النمو ثابتًا عند مستوى 4.3% خلال الثلاثة أرباع السنوية الأولى من السنة المالية 2016/2015، مع استمرار الاستهلاك الخاص فى لعب الدور الأساسى فى دفع عجلة النمو وبقاء صافى الصادرات كعبء على النشاط الاقتصادى. ولا يزال معدل البطالة مرتفعًا عند مستوى 12.5% (فى يونيو 2016)، مع ارتفاع أكبر فى معدلات البطالة فى أوساط الشباب والنساء، بمعدلات تصل إلى 37% و26% على الترتيب.

نمو مستوى العجز فى ميزان المدفوعات. ارتفع مستوى عجز الموازنة فى مصر إلى 3.6% من الناتج المحلى الإجمالى فى السنة المالية 2015/2014 (بعدما كان 0.9% من الناتج المحلى الإجمالى فى العام السابق) واستمر فى الارتفاع خلال السنة المالية 2016/2015. وأدى التراجع الذى شهدته التجارة العالمية إلى التأثير بصورة سلبية على الصادرات، كما انخفضت عائدات قناة السويس من حيث قيمتها بالدولار. وشهدت إيرادات قطاع السياحة انخفاضًا حادًا فى أعقاب الحوادث الأمنية المتعددة التى شهدتها البلاد منذ عام 2015، وتراجعت صادرات النفط كنتيجة للتحويل ناحية صادرات النفط الخام الأقل قيمة (مقارنةً بالمنتجات) نتيجة لقدرات التكرير المحدودة. ولم يقف الأمر عند ذلك، إذ انخفضت تلك القيمة مرة أخرى نظرًا للانخفاض فى أسعار النفط العالمية. كما تراجعت التحويلات الرسمية (التي كانت ترد فى الأساس من بلدان مجلس التعاون الخليجى) بعدما ارتفعت إلى ذروتها ووصلت إلى 3.9% من الناتج الإجمالى المحلى فى السنة المالية 2014/2013 لتصل إلى 0.8% فقط من الناتج المحلى الإجمالى فى السنة المالية 2015/2014. وكنتيجة لذلك تراجعت الاحتياطيات الدولية لمصر وانخفضت عن الحد الأدنى لتصبح أقل من ثلاثة أشهر من الواردات فى السنة المالية 2015/2014. وقد أدى انخفاض إيرادات النقد الأجنبي، جنبًا إلى جنب مع التدابير التى اتخذها البنك المركزى لتضييق الخناق على السوق الموازى للنقد الأجنبي، إلى عجز كبير فى النقد الأجنبي حتى وقت قريب، وهو ما يؤثر كله بالسلب على قدرة القطاع الخاص على الاستيراد أو التخطيط أو الإنتاج أو إعادة الأرباح إلى الوطن.

سيؤدى قرار تحرير سعر الصرف الذى اتخذته الحكومة مؤخرًا إلى تحسين فعالية سوق النقد الأجنبي وزيادة الاحتياطى ورفع مستوى التنافسية. بعد انخفاض الجنيه المصرى بنسبة 13% فى مارس 2016 وإعلان البنك المركزى المصرى عن التحول نحو نظام أكثر مرونة لسعر الصرف، صدر قرار فى نوفمبر 2016 بتعويم الجنيه المصرى. وظل سعر الصرف ثابتًا عند مستوى 15.7 جنيه مصرى للدولار الأمريكى اعتبارًا من منتصف شهر نوفمبر. ويعد تحرير سعر الصرف خطوة إيجابية تدعم تقليص العجز فى النقد الأجنبي ورفع

القدرة التنافسية التصديرية وتعزيز وضع الاحتياطي الرسمي وزيادة مرونة الاقتصاد المصري في وجه الصدمات الخارجية وتعزيز ثقة المستثمرين. وأبدت سوق الأوراق المالية المصرية ردة فعل إيجابية تجاه تحرير سعر الصرف، والتي جاءت مصحوبة كذلك بزيادة في سعر عائد الإيداع بواقع 300 نقطة أساس ليصل إلى 14.75%. وتهدف تلك السياسة النقدية الأكثر صرامة إلى تخفيف وطأة ضغوط الأسعار التي يشكو المواطن من ارتفاعها بالفعل. وظل معدل التضخم ثابتاً عند مستوى 14% تقريباً في أكتوبر 2016، وهو معدل مرتفع كثيراً مقارنةً بالوضع لدى البلدان النظيرة في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.

العجز المالي لا يزال مرتفعاً، مع وجود زيادة مطردة في الدين الحكومي المرتفع بالفعل. بلغ عجز الموازنة 11.7% في العام المالي 2015/2014، مقارنةً بـ 12.1% في السنة المالية 2014/2013. واتخذت الحكومة بعض الخطوات الإيجابية على طريق إصلاح هذه الوضع، كان أبرزها إصلاح الدعم على الطاقة وإقرار ضريبة جديدة وأوسع نطاقاً على القيمة المضافة، مما يوسع وعاء الضريبة ويرجع تحصيل إيرادات إضافية تتراوح ما بين 1.0% إلى 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، ارتفع معدل الرسوم على منتجات التبغ والكحول. ومع ذلك، صدر قرار بإيقاف العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية ولا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لاحتواء الدين الحكومي والحد من الصلاية المالية. أما على جانب الإنفاق، أدت المكونات الهيكلية الضخمة للإنفاق الحكومي إلى تعقيد خطط خفض عجز الموازنة. ولا تزال رسوم خدمة الدين في ارتفاع، كما أدت المخاوف بشأن التضخم إلى إجراء عدة مراجعات لجداول زيادة أسعار الكهرباء، مما أدى بدوره إلى تمديد الفترة الزمنية المقررة لتنفيذ خطة رفع الدعم التدريجي عن أسعار استهلاك الكهرباء فأصبح من المقرر رفعه نهائياً عام 2020 بدلاً من عام 2019 كما كان مقرراً في الأساس. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي خفض عجز الموازنة مع التركيز في الآن نفسه على زيادة الإنفاق العام المعزز للنمو على الصحة والتعليم بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في الدستور. ورغم ذلك، أصدرت الحكومة موافقتها النهائية على قانون الخدمة المدنية في يوليو 2016 لإصلاح أجور القطاع العام، ولكنها أدخلت عليه بعض التعديلات. وكنتيجة لارتفاع العجز المالي، بلغ إجمالي الدين الحكومي (الداخلي والخارجي) 84% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية 2015/2014 ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع.

وافق صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2016 على تقديم قرض قيمته 12 مليار دولار إلى مصر على مدار 3 سنوات في إطار "تسهيل الصندوق الممدد". سيساعد التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي إلى مصر على تغطية جزء من الفجوة في إجمالي التمويل الخارجي لمصر والتي يقدر حجمها بحوالي 22-27 مليار دولار على مدار الثلاث سنوات القادمة، مما يساعد على حماية الاحتياطي النقدي. ويدعم برنامج الصندوق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبعه السلطات المصرية لتحسين دور أسواق النقد الأجنبي وتخفيض مستويات عجز الموازنة والدين الحكومي ورفع مستوى النمو من خلال دعم جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين بيئة الأعمال وتعميق سوق العمل وتبسيط اللوائح وتشجيع المنافسة. وتعني أحد أحجاز الزاوية الرئيسية للبرنامج بتقوية شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة خلال عملية الموازنة.

مصر: مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية

2015	2014	2013	2012	2011	
4.2	2.2	2.1	2.2	1.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي % سنوياً
11.0	10.1	6.9	8.7	11.0	نسبة التضخم في مؤشر أسعار المستهلك % المتوسط
11.7-	12.1-	13.4-	10.0-	9.8-	ميزانية الحكومة % من الناتج المحلي الإجمالي
3.6-	0.9-	2.2-	3.7-	2.6-	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي الإجمالي
1.9-	1.4-	1.3-	1.4-	0.9	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر [بالسالب = التدفقات الواردة] % من الناتج المحلي الإجمالي
14.9	15.6	16.4	12.5	15.2	الدين الخارجي % من الناتج المحلي الإجمالي
5.2	5.2	6.4	5.5	7.5	الاحتياطي الإجمالي* % من الناتج المحلي الإجمالي
26.8	26.4	26.9	28.1	30.0	ائتمان القطاع الخاص % من الناتج المحلي الإجمالي
315	297	268	273	243	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مليار دولار أمريكي
3539	3420	3172	3313	3017	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار أمريكي
غير متاح	13.0	13.2	12.7	12.0	معدل البطالة %

ملحوظة: جميع الإحصائيات محسوبة وفقاً للسنة المالية (يوليو-يونيو)، فيما عدا تقديرات الاحتياطي الإجمالي وائتمان القطاع الخاص ومعدل البطالة والتي سجلت وفقاً للسنة التقويمية.

2-3 سياق الإصلاح الهيكلي

تحددت الإصلاحات على أساس بيئة الأعمال العامة. وافقت الحكومة على تعديلات قانون الاستثمار، والتي تطرح إطاراً أفضل لتسوية منازعات الاستثمار، ولكن ما زال تطبيق القانون يواجه بعض التحديات وما زالت هناك حاجة لاتخاذ الكثير من الإجراءات الأخرى. وتسعى الحكومة كذلك من خلال تلك التعديلات إلى تيسير إجراءات الاستثمار عن طريق تطبيق آلية الشباك الواحد بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. ومع ذلك أدت تلك الجزئية أيضاً إلى خلق المزيد من الارتباك والحيرة بشأن مدى اختصاصات الهيئة وجعلت من الصعب على المستثمرين فهم الإجراءات المتبعة لتخصيص الأراضي. وعلى صعيد آخر، أدخلت الحكومة تعديلات على قانون المنافسة لتعزيز استقلالية جهاز حماية المنافسة وزيادة فعاليته، بيد أن القانون لا يزال يحتوى على العديد من العيوب. وتشتمل الإصلاحات الأخرى الجديرة بالاهتمام على قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وهو القانون الأول من نوعه في البلاد ويهدف إلى سد الفجوات التنظيمية وتمكين مؤسسات التمويل متناهي الصغر من توسيع نطاقها، والقانون الجديد الصادر بشأن تنظيم الضمانات المنقولة والذي يرجح أن يؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل. بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الإصلاحات الأخرى التي أطلقها البنك المركزي المصري لتقليل مخاطر تركيز القروض في القطاع المصرفي وزيادة حصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في محافظ قروض البنوك المحلية من خلال تطبيق مجموعة عريضة من التدابير التنظيمية، بما في ذلك تقديم إعانة رأسمالية لمحافظ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك التجارية. كما أعلنت السلطات عن أنها تدرس خصخصة ثلاثة بنوك وبيع أصول عامة في قطاعات أخرى.

تنفيذ تدابير كبيرة للإصلاح في قطاع الطاقة. أجريت الحكومة إصلاحات جريئة في منظومة الدعم على الطاقة لتقليل الفجوة ما بين أسعار الطاقة ومستويات استعادة تكلفة تقديمها. وعليه رفعت الحكومة أسعار الهيدروكربونات الرئيسية بما يزيد عن 50% في المتوسط في شهر يوليو 2014 ثم رفعتها بمتوسط 40% مرة أخرى في نوفمبر 2016. كما أعلنت عن زيادة تعريفية التغذية بالكهرباء المقررة لكل من الاستعمال التجاري والسكني في إطار خطة لرفع الدعم عن الطاقة بحلول عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، قطعت الحكومة المصرية شوطاً في سداد المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية منذ عام 2011. وفيما يخص قطاع الكهرباء، أقرت الحكومة قانوناً جديداً للكهرباء عام 2015 ينص على التحرير التدريجي للسوق المصرية لنقل الكهرباء والتحول نحو نموذج تنافسي تستطيع شركات الإنتاج الخاصة من خلاله بيع الكهرباء بالأسعار السوقية إلى المستخدمين مباشرة. كما أحرزت البلاد تقدماً على طريق إقرار حوافز لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة من أجل استغلال الثروات الهائلة غير المستغلة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مصر. ومرت الحكومة قانوناً شاملاً في 2014 لتحفيز إنتاج واستخدام الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. وسمح هذا القانون بشراء الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المتجددة من خلال موافقة مجلس الوزراء، وهي خطوة مهمة لجذب مستثمرى الشركات الخاصة إلى القطاع.

ومع ذلك، ما زال غياب حوافز سوقية ملائمة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية يقوض من مشاركة القطاع الخاص ويحول دون تدفق الاستثمارات المطلوبة. أدت حالة عدم اليقين التي تنطوي عليها العمليات التعاقدية في قطاع الطاقة، إلى جانب تأخرات السداد وسياسات التسعير غير التنافسية نسبياً التي تقرها بعض الجهات الفاعلة الحكومية التي تهيمن على السوق (مثال: الهيئة المصرية العامة للبترول)، إلى صد القطاع الخاص حتى وقت قريب عن ضخ الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن الموارد الطبيعية وتطويرها، رغم الاستثمارات الهائلة التي يحتاجها القطاع. ورغم ذلك، اتخذت الحكومة بعض الخطوات مؤخراً على الطريق الصحيح للتعامل مع كل حالة على حدة. وعلى نحو مماثل، تهيمن الجهات المملوكة للدولة إلى حد ما على قطاع النقل والبنى التحتية بالمحليات وتقدم خدمات القطاع في ظل غياب آليات سوقية للتسعير وتقديم الخدمات. وتتسم التعريفية الرسمية في قطاعي الطاقة والبنية التحتية بالانخفاض وعادةً ما تكون أقل من مستويات استعادة التكاليف (لكن الإصلاحات الأخيرة أدت إلى ارتفاع تلك التعريفية عما قبل)، مما يقوض من الاستدامة التشغيلية والمالية للمشروعات المملوكة للدولة ويؤدي بالتالي إلى عدم إجراء الصيانة الكافية وعدم ضخ الاستثمارات المطلوبة، وهو ما يتسبب في حدوث خسائر في الكفاءة. وإلى جانب الاستمرار في إصلاحات التعريفية، لا بد كذلك من إجراء إصلاحات إدارية للاتجاه نحو ممارسة الاتجار في تقديم الخدمات العامة لتحسين الاستدامة التشغيلية والمالية، وتيسير زيادة مشاركة القطاع الخاص، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتحسين جودة الخدمات على النحو المطلوب.

أعلنت الحكومة المصرية عن وضع خطط لطرح بعض أسهم الأصول المملوكة للدولة في القطاع المالي وقطاع الطاقة. أعلن محافظ البنك المركزي المصري في مارس 2016 أن الحكومة المصرية ستطرح في بورصة

مصر حصة أقلية من أسهم البنك العربي الأفريقي الدولي وأخرى من أسهم بنك القاهرة. كما أعلنت الحكومة عن خطتها لطرح أسهم في عدد من شركات الطاقة والبتروكيماويات والأسمدة التي تملك الدولة حصة منها في البورصة المصرية. وينظر إلى تلك الخطط باعتبارها من الخطوات المرحب بها على طريق التطوير، إذ لم تقيد أى شركة مملوكة للدولة في البورصة منذ عام 2005.

4-2 بيئة الأعمال والسياق القانوني

بيئة الأعمال

القطاع الخاص بين سندان المعوقات التي خلفتها لوائح الأعمال التجارية المعقدة التي تشكل الكثير من الأعباء ومطرقة عدم تكافؤ الفرص. تعد عمليات استصدار التراخيص الصناعية وتخصيص الأراضي من العمليات المرهقة، كما تستغرق إجراءات الإعسار وقتًا طويلاً للغاية ولا تشجع على العمل الحر. وتشير المسوح التي أجريت على مستوى الشركات (مثال: مسح الشركات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أجراه البنك الدولي بالاشتراك مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للفترة من 2013 إلى 2015، وتقرير التنافسية العالمي الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي) إلى أن المخاوف الرئيسية التي تحد من مشاركة القطاع الخاص تتمثل في عدم الاستقرار والفساد والمنافسة من القطاع غير الرسمي. علاوة على ذلك، برزت الشكوك بشأن السياسات – ولا سيما فيما يتعلق بإدارة النقد الأجنبي – كأحد التحديات الرئيسية في هذا الصدد. وصرح أصحاب العمل الحر المصريون بأنه كان من المنتظر منهم دفع مبالغ إضافية خلاف الرسوم عندما تقدموا بطلب للحصول على التوصيلات الكهربائية (40.9%) أو تراخيص البناء (32.2%) أو تراخيص التشغيل (65%)، لتحل مصر بذلك المرتبة الأولى في هذا الصدد على مستوى منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وفقاً لمسح الشركات في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأشارت الشركات المصرية إلى القطاع غير الرسمي باعتباره من الأمور الرئيسية التي تثير قلقهم، إذ صرح نصف المبحوثين تقريباً بأنهم يواجهون منافسة من شركات غير مقيمة أو غير رسمية (مقابل 40% على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). ويعكس حجم الاقتصاد غير الرسمي المصري – والذي يقدر بحوالى 40% من الناتج المحلي الإجمالي¹ – التكاليف المرتفعة التي ترتبط بعملية التسجيل في القطاع الرسمي والتفاعل مع البيئة التنظيمية المعقدة. وتستهلك عملية الحصول على تراخيص التشغيل الكثير من الوقت، إذ تستغرق 139 يوم، أى أربع مرات أكثر من متوسط الوقت الذى تستغرقه تلك العملية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.²

يظل مستوى إنفاذ الضوابط التنظيمية غير كافياً لضمان تكافؤ الفرص أمام جميع الشركات. رغم الخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً لدعم سياسة المنافسة، لا تزال قدرة جهاز حماية المنافسة المصرى على إنفاذ الضوابط التنظيمية محدودة نتيجة لعدم وضوح ولايتها وقلة الموارد الفنية والمالية واللجوء إلى المحاكم التي قد لا تتمتع بالكفاءات المناسبة للبت في القضايا المتعلقة بالمنافسة. وتؤدى عدم شفافية القوانين واللوائح، بالإضافة إلى عدم كفاية الاختصاصات الإشرافية أو تداخلها، إلى إضعاف المساءلة العامة وعدم تطبيق اللوائح على قدم المساواة. ويؤدى غياب المنافسة المتكافئة كنتيجة لتلك العوائق المتعددة إلى تشويه البيئة التنافسية، بما فى ذلك دخول الشركات وخروجها. ويزداد ذلك الأمر تعقيداً نتيجة للعيوب الخطيرة فى حوكمة الشركات فى كل من القطاع العام والخاص (ولا سيما فى الشركات المملوكة لعائلات). بالإضافة إلى ذلك، تعمل الشركات التي تملك علاقات مهمة – مع قطاع توريد القوات المسلحة تحديداً – فى قطاعات اقتصادية محددة. وتسيطر القوات المسلحة على الأراضي فى مختلف أنحاء البلاد نتيجة لبعض الأحداث التي مرت بها البلاد خلال نصف القرن الماضى.

استمرار التفاوتات الإقليمية فى بيئة الأعمال والأداء الاقتصادى. لطالما تميز شمال البلاد (الدلتا) بأنه أكثر تقدماً وثراءً من الجنوب الأقل نمواً (صعيد مصر)، إذ تتمتع مناطق شمال البلاد بفرص أفضل للحصول على الائتمان وتتوافر بها العمالة الماهرة وتوجد بها بنية تحتية ذات جودة أفضل. علاوة على ذلك، عادةً ما لا يكون هناك توحيد بين الإجراءات المعمول بها ودرجات تطبيق الضوابط التنفيذية فى المناطق والأقاليم المختلفة، مما يجد معه أصحاب العمل الحر أنفسهم مضطرين لمواجهة ممارسات أعمال مختلفة طبقاً للمنطقة التي قرروا إقامة مشروعاتهم فيها. على سبيل المثال يستغرق استصدار تراخيص البناء من 13 (السويس) إلى 23 (الفيوم) يوم. ولن يتحقق المزيد من النمو الشامل للجميع سوى من خلال تحديث الممارسات الزراعية بما يعود بالفائدة على

¹ African Development Bank Working Paper “Addressing Informality in Egypt”, 2016

² البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (2016)

المناطق الريفية، وضخ المزيد من الاستثمارات فى البنى التحتية الإقليمية، وإزالة العوائق التى تواجه بيئة الأعمال على مستوى المحافظات.

السياق القانونى

تواصل مصر تحديث التشريعات فى القطاع التجارى. ولا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود بحيث تتماشى تلك التشريعات مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية.

وعلى الجانب الإيجابى، فإن الإطار التشريعى الذى ينظم الشراكة مع القطاع الخاص مرضى بشكل عام. ويتعين على الإطار الحالى السماح لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص باختراق جميع القطاعات على المستوى الوطنى. ويتمشى الإطار القانونى للشراكة مع القطاع الخاص مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية. وينص قانون المشتريات الحكومية لسنة 2016 على اتباع بعض الإجراءات لتعزيز الشفافية والحد من حرية التصرف الإدارى فى المشتريات الحكومية. ومع ذلك لا زلنا لا نرى أن الجهات المعنية بالمشتريات تتبع الإجراءات ذاتها أو تطبق القانون على نحو متسق.

لا بد من تعزيز تشريعات حوكمة الشركات المصرية من أجل التمييز بوضوح ما بين أدوار ومسؤوليات وحقوق أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة والمدراء التنفيذيين والمديرين المستقلين وحملة الأسهم فى الشركات المقيدة بالبورصة. ورغم أن القانون يمنح حملة الأسهم عدداً من الحقوق الأساسية، ولكنه لا يتضمن أى نصوص حول حقوقهم فى التصويت التراكمى وفى ترشيح أعضاء مجلس الإدارة. وتعمل المؤسسات حالياً بمذونة قواعد حوكمة الشركات بصورة طوعية، بيد أن تطبيق تلك القواعد على أرض الواقع بحاجة إلى المزيد من التشجيع والدعم.

نشر البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية فى 2014 تقييماً جديداً للتعاملات المضمونة، ودرس من خلاله طبيعة وفعالية الممارسات المتبعة لرهن مختلف أنواع الأصول لإرساء حقوق الدائنين المضمونين فى المنطقة التى يدير بها البنك أنشطته. وحصلت مصر فى هذا التقييم على درجة أعلى نسبياً من المتوسط العام الذى حصلت عليه جميع دول عمليات البنك، مما يعكس وجود إطار فوق المتوسط لقيد الضمانات والرهونات فى مصر، بيد أنه توجد بعض التحديات غير الهيئية فيما يتعلق بإجراءات التطبيق. وأسفر المسح الذى أجراه البنك بشأن التخصيم عن ضرورة تطوير بعض المجالات فى الإطار التنظيمى والمؤسسى لنشاط التخصيم فى مصر. بالإضافة إلى ما سبق، فإن نظام الإعسار المتبع عمومًا فى مصر قديم للغاية وبحاجة عاجلة إلى إصلاح شامل. كما نوه التقييم الذى أجراه البنك بشأن شاغلى وظائف مكاتب قضايا الإعسار عام 2014 إلى أن مصر تملك إطاراً قانونياً ضعيفاً لهذه الوظائف.

وفيما يخص نظام القضاء، فإن الفترات الطويلة التى تستغرقها عملية البت فى القضايا وكثرة الإجراءات المرهقة لا تشجع الشركات على اللجوء للقضاء لتسوية النزاعات. ومع ذلك فإن الدوائر الاقتصادية التى أنشأتها الدولة مؤخرًا للتعامل مع النزاعات الاقتصادية ساعدت إلى حد ما على التقليل من الوقت الذى تستغرقه الإجراءات القضائية فى القضايا الاقتصادية. كما بدأ القضاء المصرى فى العمل بنظام العدالة الإلكترونية والنشر العلنى للأحكام القضائية. وفى حين تُنشر الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم العليا بشكل عام، لا تزال المحاكم من الدرجات الأدنى متأخرة عنها فى تطبيق ممارسات النشر. وسعيًا منها لحل ذلك الموضوع، أطلقت الحكومة خدمة إلكترونية تتيح لأفراد الشعب الاطلاع على قرارات القضاء مقابل دفع رسم الخدمة.

انظر الملحق رقم (4) للاطلاع على التقييم التفصيلى للبيئة القانونية فى بعض المجالات المحددة المتعلقة بالاستراتيجية الاستثمارية للبنك.

5-2 الحصول على التمويل

ما زالت قلة الفرص المتاحة للحصول على التمويل تشكل عائقًا أمام تطوير القطاع الخاص، وتحديدًا المشروعات الصغيرة والمتوسطة. لا يمول القطاع المصرفى المصرى سوى 7% من الاستثمارات الجديدة ورأس المال العامل، فى حين تبلغ تلك النسبة 23% فى القطاعات المصرفية الأخرى فى منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط و26% على مستوى العالم. وتعد العيوب التى تشوب البنية التحتية القانونية والمالية من الأسباب الرئيسية وراء قلة فرص التمويل المتاحة فى مصر. كما أن الأطر التى تنظم حقوق الدائنين وإجراءات

الإفلاس ليست كافية تمامًا، فضلاً عن أن تغطية نظم المعلومات الائتمانية ما زالت ضئيلة. ويبرز القطاع غير الرسمي كذلك كعائق آخر يتسبب في الحد من فرص الحصول على التمويل. ورغم أنه من المسموح للبنوك أن تقرض شركات الأعمال غير المقيدة مبالغ تصل إلى 50,000 جنيه مصري، بيد أن القليل من البنوك فقط هي التي تعمل في تلك الفئة. وأخيراً، فإن الحصة المتزايدة من الائتمان المحلي الممنوح للقطاع العام تهدد بمزاحمة القطاع الخاص في التمويل وتقييد فرصته في الحصول عليه. وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى وضع أصبحت فيه البنوك تميل بصورة أكبر إلى التعامل بنهج تفادي الخطر مع قروض القطاع الخاص وعدم تطبيق التحليل المعتاد لمخاطر الائتمان والتدفق النقدي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض. إذ أصبحت البنوك تعتمد بدلاً من ذلك على اشتراطات الضمان والتي عادة ما يكون من الصعب على شركات القطاع الخاص تلبيةها.

لا زالت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتأثر بعوائق التمويل أكثر من غيرها. تمثل قروض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 6% فقط من إجمالي قروض البنوك، بما يمثل حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يدل على حدة العوائق التمويلية التي تعاني منها هذه الشريحة. كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها المرأة تحديات أكثر في الحصول على التمويل مقارنةً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها رجال. وأطلق البنك المركزي المصري مبادرة جديدة مؤخرًا لتقديم قروض منخفضة الفائدة للبنوك وإلزامها بتقديم قروض بقيمة 200 مليار جنيه خلال الأربع سنوات القادمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة 5%. ومع ذلك توجد مخاوف من أن يضعف ذلك الأمر من جودة أصول البنوك بالنظر إلى المخاطر الائتمانية الكبيرة التي تنطوي عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، أقرت الدولة قانوناً جديداً ينص على إنشاء نظام منخفض التكلفة يتيح رهن الأصول المنقولة وتسجيل الضمانات بصورة مركزية. ورغم ذلك لم يزل علينا انتظار التطبيق الكامل لهذه الخطوات الحديثة والنواتج المترتبة على ذلك.

هناك أكثر من 400 مؤسسة للتمويل المتناهي الصغر في مصر (بيد أنه لم يتم قيد سوى عدد قليل منها وفقاً لقانون التمويل متناهى الصغر الجديد حتى الآن) وتشير الإحصائيات التقديرية أنها قد وصلت حتى الآن إلى 20-50% من الطلب المسموح به في هذا القطاع. كما تلعب المؤسسات التمويلية خلاف البنوك، مثل المؤسسات التاجيرية وشركات التخصيم، دوراً صغيراً رغم مواردها المحدودة، والتي غالباً ما تستخدمها الشركات ومؤسسات التمويل الكبيرة.

أسواق رأس مال الأسهم المحلية أقل تطوراً من نظرائها. تملك الحكومة البورصة المصرية. وتتألف البورصة من قطاعين رئيسيين، ألا وهما: (1) السوق الرئيسية: وصل عدد الشركات المدرجة في تلك السوق إلى 221 شركة في شهر ديسمبر 2015، بإجمالي قيمة سوقية تبلغ 55.6 مليار دولار أمريكي أو 18% من الناتج المحلي الإجمالي (كان لمؤشر EGX 30 حصة تبلغ 49% منها في شهر فبراير 2016)؛ (2) بورصة النيل "NILEX" للشركات الصغيرة والمتوسطة: يبلغ عدد الشركات المدرجة في تلك البورصة 31 شركة فحسب، بإجمالي قيمة سوقية تساوي 130 مليون دولار أمريكي.

وتعزى قلة استغلال أسواق حقوق الملكية (الأسهم) إلى عدة أمور منها غياب قاعدة مستثمرين كافية والافتقار إلى الحوافز الملائمة، بالإضافة إلى عدم الإلمام بمزايا تمويل رأس المال السهمي. وتخضع أسواق الدين المحلية لهيمنة الطروحات الحكومية، مع مشاركة محدودة من القطاع الخاص وانخفاض نشاط السوق الثانوية بشكل عام، وهو ما يعزى جزئياً إلى عدم اتساق اللوائح السوقية وعدم كفايتها. وينبغي بذل الجهود لتحديث الأطر التنظيمية، ولا سيما الأطر المتعلقة بالإفصاح والتوثيق، وبناء مستثمرين مؤسسية لتنمية تلك الأسواق.

6-2 السياق الاجتماعي

تحتل مصر المرتبة المئة وثمانية من ضمن مئة وثمانية وثمانون بلداً على مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام 2015، مما يضعها في فئة البلدان ذات "التنمية البشرية المتوسطة". يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في مصر 71.1 سنة مع وجود فارق بين الجنسين حيث يزيد العمر المتوقع للنساء عن مثيله للرجال بحوالي 4.4 سنة. ومن المتوقع أن يزيد عدد سكان مصر بنسبة 65% ليبلغ حوالي 151 مليون نسمة في غضون الأربعة عقود القادمة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك، وفقاً لتوقعات الأمم المتحدة، إلى أن معدلات الخصوبة المرتفعة (الآخذة في الانخفاض على الرغم من ذلك) ستبقى أعلى بكثير من معدلات التعويض.

وتظل جودة التعليم في مصر واستغلال المهارات والمواهب بصورة فعالة في قوة العمل من التحديات الرئيسية التي تواجهها مصر، إذ ما زالت الجهود الحكومية المبذولة في مجال الإنفاق على التعليم منخفضة بنسبة 10.4% مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (25.3% في تونس و17.5% في المغرب). وعلى الرغم من حدوث بعض التغييرات الإيجابية في الفترة الأخيرة في هيكل إدارة نظام التعليم والتدريب الفني والمهني، فما زالت هناك بعض المشكلات الجوهرية مثل انخفاض كفاءة هذا النظام وعدم مواكبته للطلب على المهارات وعدم قدرة البرامج المهنية على جذب العديد من الطلاب. وجدير بالذكر أن الإصلاح يمشي بخطى بطيئة في ظل فترة الانتقال السياسي التي تشهدها البلاد حالياً، ومازلنا نفتقر إلى رؤية عامة وواضحة تتفق عليها جميع الأطراف بشأن الإصلاحات المطلوب القيام بها في المستقبل. وعادةً ما نجد أن عدم المرونة في أسواق العمل المحلية وتباين المعلومات أمران يقفان عائقاً أمام التوفيق بين مهارات العمال واحتياجات أصحاب العمل الآنية. ونتيجة لذلك وصلت نسبة البطالة بين الشباب في مصر إلى 37% وهي الأعلى بين بلدان منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (32% في الأردن و35% في تونس و20% في المغرب) منذ 2014، كما يتجلى لنا بصورة أوضح عدم التوافق بين المهارات المتاحة واحتياجات السوق في معدلات البطالة المرتفعة على المدى الطويل وفي عدم استغلال القوى العاملة كما ينبغي.

وصلت نسبة مشاركة القوى العاملة النسائية في مصر في 2014 إلى 24% والتي تعد ضمن أحد أدنى النسب على مستوى العالم ولكنها مشابهة لتلك الموجودة في البلدان الأخرى في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. ويكمن أحد التحديات القائمة في مشكلة اللارسمية، حيث أن ثلثي النساء العاملات في القطاع الخاص في مصر يشغلن وظائف لارسمية³. ووفقاً لمسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات لعام 2015، فإن 5.7% فقط من الشركات التي شملها المسح في مصر كانت النساء من ضمن مالكيها و7.1% من الشركات كان بها سيدات في مستويات الإدارة العليا. وتتمثل أحد أهم المشكلات التي كثيراً ما تواجهها الأعمال المدارة من قبل سيدات في صعوبة توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، إذ تحد العوامل الثقافية من قدرة المرأة على امتلاك الأراضي، مما يحد بشكل كبير من قدرتها على جمع الضمانات اللازمة. وتشكل النساء المصريات حصة صغيرة جداً من ملاك الأراضي حيث تبلغ نسبتهن في الوجه البحري 2.7% وفي الصعيد 9.3% و6.4% في المحافظات الحدودية⁴. وبشكل عام تعد مستويات تعميم الخدمات المالية في مصر منخفضة حيث توجد نسبة 18% من الرجال و9.2% من النساء فقط ممن لديهم حسابات في مؤسسة مالية (2014).⁵

وأخيراً ينبغي الإشارة إلى أن الفجوات الإقليمية والحضرية/ الريفية في توزيع الثروة وعدم المساواة في مصر⁶ مصحوبة بفجوات إقليمية متعلقة بفقر الأطفال والذي يتركز بمعدلات مرتفعة في المناطق الريفية وصعيد مصر، إذ يعيش 30% من أطفال الريف في أسر فقيرة مقارنة بنسبة تبلغ 12.6% في المناطق الحضرية⁷. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن المؤشرات الصحية تتفاوت إقليمياً في مصر بين الوجه البحري وصعيد البلاد وأن كل منطقة تشهد اختلافات واضحة بين سكان الريف والحضر.⁸

7-2 السياق المتعلق بالكفاءة في استخدام الموارد وتغير المناخ

في ظل وجود عجز في صافي واردات الطاقة وتركز للصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة في مصر، فإن اعتماد اقتصادها على الاستخدام الكثيف للطاقة يعد أكثر بستة أضعاف من متوسط استخدام البلدان الثمانية والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما أن مصر تأتي ضمن البلدان الخمس التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عملياته ذات أعلى انبعاثات لغازات الدفيئة سنوياً ضمن البلدان الإحدى عشر الأسرع في تحولها إلى أحد البلدان الرئيسية المسببة للانبعاثات على مستوى العالم. ويعزى ذلك إلى توافر الوقود الأحفوري بها تاريخياً والوقود المدعم مما أدى تطور الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة بها مثل صناعات الأسمدة

³ مسح مناخ الاستثمار المعد من قبل البنك الدولي لعام 2008.

⁴ http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngos/CEWLAEgypt_45.pdf

⁵ <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1228>

⁶ باولو فيرمي وآخرون، عدم المساواة في جمهورية مصر العربية: حقائق وتصورات عبر الناس والزمان والمكان، مطبوعات البنك الدولي، 2014.

⁷ دراسة عالمية حول فقر الأطفال والفجوات في مصر: بناء البنية التحتية الاجتماعية لمستقبل مصر، اليونيسف، 2010، <http://www.unicef.org/egypt>

⁸ منظمة الصحة العالمية، بناء قاعدة معرفية حول المحددات الاجتماعية للصحة: استعراض لسبعة بلدان في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، جنيف، مطبوعات منظمة الصحة العالمية الإقليمية، 2008. المكتب الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط، سلسلة منشورات رقم 31.

والصلب والأسمنت والكيماويات والبتروكيماويات. ويعد القطاع الصناعي هو المستخدم النهائي الرئيسي للطاقة حيث يمثل 35% من الطلب على الطاقة بالبلاد، يليه في ذلك قطاع النقل والمواصلات (28%) والقطاع السكني (22%)⁹. وعلى الرغم من إمكانياتها الهائلة، فإن الطاقة المتجددة ما زالت غير مستغلة بشكل كبير في مصر حيث أن 1% فقط من توليد الكهرباء في البلاد يعتمد على مصادر طاقة غير مائية متجددة.

ومع النمو السكاني والتوسع الحضري السريع والنمو الصناعي فقد أصبح من الضروري أن تدير مصر استخدام الطاقة والموارد بها بشكل استراتيجي وفعال. وتجدر الإشارة إلى أن الوقود البديل الناتج من المخلفات الزراعية وعملية الهضم اللاهوائي للمخلفات البلدية الصلبة ليس مستغلاً في الوقت الحالي مما يعظم فرص التنمية والتطوير في هذا المجال في المستقبل. وعلاوةً على ذلك يقدم قطاع صناعة الأسمنت في مصر على وجه الخصوص فرصاً جيدة لاستغلال الوقود البديل، حيث أن الوقود البديل في البلدان المتقدمة يلبي احتياجات استهلاك الطاقة لحوالي ثمانين بالمئة من المنشآت المنتجة للأسمنت.

تبنت الحكومة المصرية الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة للفترة بين 2012-2015، والتي ركزت بشكل رئيسي على قطاع الكهرباء. وكانت نسبة كفاءة الطاقة التي استهدفت الخطة تحقيقها على المدى التراكمي 5%، كما أنشئت بموجبها وحدة لكفاءة الطاقة في مجلس الوزراء لتكون مسئولة عن وضع الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن إطار السياسات الحالي ما زال يفقر إلى اللوائح الكافية المنظمة لكفاءة الطاقة وما زالت هناك إصلاحات ينبغي القيام بها.

تعد مصر معرضة بدرجة كبيرة إلى آثار التقلبية المناخية وتغير المناخ، وهو الأمر الذي ستترتب عليه آثار هامة على تطور القطاع الخاص. وتشهد البلاد بالفعل ندرة مزمدة في المياه ومن المتوقع أن يسوء هذا الوضع نتيجة لتغير المناخ مع انخفاض في هطول الأمطار بنسبة 1.2% سنوياً وزيادة في متوسط درجات الحرارة بنسبة 3.3% على المدى الطويل. وجدير بالذكر أن قطاع الزراعة يستخدم 86% من المياه المستخرجة، تليه الأسر المعيشية (8%) والقطاع الصناعي (6%).

ويؤدي غياب إطار قانوني شامل بشأن استخدام المياه وإدارتها، خصوصاً في القطاع الزراعي، إلى زيادة مدى قابلية مصر للتأثر بتغير المناخ بدرجة خطيرة. وتحتاج البلاد إلى استثمارات كبيرة ترمي إلى تطوير نظم الري العامة وتحديثها بما يشمل مشاركة القطاع الخاص والتمويل الموجه في سبيل دعم طرح تكنولوجيات وممارسات محسنة مثل تجديد التربة وتغيير الأصناف المستنبطة وأنماط الزراعة. ويؤدي عدم وجود استراتيجيات كفاءة تقصيلية تنظم القطاع الزراعي ومياه الصرف الصحي والمياه المحلاة إلى الحد من استخدام مجموعة واسعة من الموارد لأغراض الري والاستهلاك الصناعي. ولا شك أن قلة المياه والارتفاع الشديد في درجات الحرارة الناجم عن تغير المناخ يعرضان توليد الطاقة الكهربائية ونقلها والمباني السكنية والتجارية إلى الخطر.

تعانى مصر من ثغرات تنظيمية كبيرة في كفاءة استخدام المواد وإدارة المخلفات، إذ لا يوجد إطار تشريعي مخصص لإدارة المخلفات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، ولا توجد كذلك سياسات بشأن المخلفات الصناعية أو أي لوائح ثانوية أخرى بشأن المواد القابلة لإعادة التدوير. وتشير التقديرات إلى أن 60% من إجمالي المخلفات المتولدة سنوياً يتم جمعها (من قبل القطاعات الرسمية وغير الرسمية)، ولكن 20% فقط منها يعاد تدويره و/أو يتم التخلص منه بشكل سليم¹⁰. وقد بدأت الحكومة في السعي نحو حل هذه المشكلة من خلال إنشائها في 2015 لجهاز تنظيم إدارة المخلفات والذي يمثل دوره في تحفيز تطوير قطاع إدارة المخلفات الصلبة ليصبح هو المركز الوطني المختص في هذا الصدد. وفي الوقت الحالي يسهم القطاع غير الرسمي مساهمة هامة في إدارة المخلفات في مصر، وخاصة "مجتمع الزبالين" الذي تشير التقديرات إلى أنه يجمع 10% من المخلفات المتولدة في البلاد.

قدمت الحكومة المصرية المساهمات المعترمة المحددة وطنياً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 16 نوفمبر 2015، حيث تعهدت باتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز مرونة التكيف مع تغير المناخ وتحقيق كفاءة استخدام الطاقة والموارد واستخدام مصادر الطاقة المتجددة لمواجهة التحديات المناخية الخطيرة التي تواجه البلاد، ولكنها مع ذلك لم تحدد هدفاً يمكن قياسه فيما يخص خفض الانبعاثات.

⁹ بيانات صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة لعام 2013. لاحظ أن قطاعي الكيماويات والبتروكيماويات يندرجان تحت فئة "الاستعمالات غير المولدة للطاقة" (الصناعة + 10%).

¹⁰ <https://www.giz.de/en/worldwide/22230.html>

8-2 أنشطة المنظمات الدولية ومجالات التعاون والتكامل مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

تتلقى مصر منذ زمن دعم قوى من المؤسسات المالية الدولية والصندوق العربى والجهات المانحة الدولية بالإضافة الى العديد من المؤسسات المالية الدولية ذات الخبرة العريضة فى البلد. تتميز المؤسسات المالية الدولية بالمشاركة الواسعة فى مصر لتكون على مستوى التحديات التى ستواجهها مصر خلال الفترة الاستراتيجية القادمة، ومن المتوقع استمرار التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لتقديم الدعم المرجو لبرامج الإصلاح الحكومى.

ساعدت المقابلات الرسمية واللا رسمية بما تتضمنها من مجموعات الشراكة العاملة فى التنمية القطاعية بشكل معتاد على فاعلية التنسيق العام. تتكامل الى حد كبير أنشطة المؤسسات المالية الدولية مع رؤية القطاع الخاص للبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية بخبراته القطاعية العميقة والعريضة التى تسمح له بالمشاركة المؤثرة فى حوار السياسات واعتماد تلك السياسات بشكل سريع، بالإضافة الى قدرته على المشاركة فى اعداد المشروعات وتنفيذها (مدعوماً بتواجد محلى قوى).

تؤلى عادة المؤسسة المالية الدولية بالمشاركة مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية الإهتمام الأكبر لقطاع الشركات الخاصة العاملة فى استثمارات الصناعات التحويلية والخدمات والاستثمار العقارى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما اشتركت المؤسسة المالية الدولية فى حوار حول السياسات مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات من أجل المساعدة فى تعزيز مهارات العاملين المحتملين فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين ظروف توظيف الخريجين، وبالإضافة إلى البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، تُقدم المؤسسة المالية الدولية و البنك الإسلامى للتنمية تيسيرات للتمويل فى مجال التجارة.

تقدم العديد من البرامج الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى مصر: قدم بنك الإستثمار الأوروبى خط إئتماني خاص بالمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم عن طريق البنك الأهلى المصرى والمؤسسة المالية الدولية لبنك الكويت الوطنى والبنك العربى الأفريقى الدولى، كما تهدف هيئة المعونة الأمريكية من خلال صندوق المشروعات المصرى- الأمريكى أيضاً الى إتاحة حصول الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم على التمويل. وسعيًا الى الوصول الى المشاريع متناهية الصغر يقدم كل من البنك الدولى والوكالة الفرنسية للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية التمويل من خلال الصندوق الإجتماعى للتنمية، كما اشترك البنك الدولى فى حوار حول السياسات الهادفة لتقوية الأطر التنظيمية والمؤسسية لقطاع التمويل الأصغر فى مصر، فضلاً عن البرنامج الذى يديره الإتحاد الأوروبى لتيسير تطوير المشروعات المتناهية والصغيرة والمتوسطة الحجم فى القطاعات المحتمل نموها، والتى تتضمن حوار حول السياسات يهدف الى تحسين البيئة التنظيمية للمشروعات المتناهية والصغيرة والمتوسطة الحجم وتقديم مخطط من شأنه تيسر وتمكين المشروعات المتناهية والصغيرة ومتوسطة الحجم من الحصول على خدمات تهدف لتنمية الأعمال.

تعمل المنتجات التى أعدها البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية الخاصة بالمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم من اجل البنوك (بغرض التمويل وبناء القدرات)، والخدمات الإستشارية للمشاريع الصغيرة (التي أثبتت اتساقها مع السياق المصرى)، والمعلومات الخاصة بمشاركة المرأة فى الأعمال، وكفاءة استخدام الطاقة المولدة عن طريق المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم نفسها، على تقديم هامشاً تنافسياً للبنك بخصوص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما يعزز كل ماسبق مشاركة المؤسسات المالية الدولية الموجودة فى القطاع. ويعمل البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية على التنسيق بين الأنشطة الخاصة به والعاملة فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومؤسسات مالية دولية أخرى وذلك أيضاً من خلال المجموعة الفرعية التابعة لمجموعة شركاء التنمية للمشروعات المتناهية والمتوسطة وصغيرة الحجم، كما سيتيح البنك فرص التمويل المشترك مع مؤسسات مالية دولية أخرى بما فيها مؤسسة التمويل الدولية.

تدعم غالبية المؤسسات المالية الدولية قطاع البنية التحتية فى مصر من خلال قروض سيادية. يؤدى كل من بنك الإستثمار الأوروبى والبنك الدولى والإتحاد الأوروبى والمصرف الألمانى لإعادة الإعمار والبنك الإفريقى للتنمية وهيئة المعونة الأمريكية مهام فى قطاع المياه والصرف الصحى. وقد مول البنك فى الماضى بالإشتراك مع بنك الإستثمار الأوروبى محطة معالجة مياه الصرف الصحى فى كفر الشيخ (بفضل منحة مقدمة من الإتحاد الأوروبى) كما شارك البنك الدولى أيضاً فى حوار حول السياسات الهادفة لتقوية أطر عمل القطاع الوطنى للمياه

والصرف الصحي، حيث دأبت مؤسسة التمويل الدولية على تعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبينما لم تقم المؤسسات المالية الدولية باستثمارات حتى الآن في مجال ، كان المصرف الألماني لإعادة الإعمار قد بدء في برامج بناء القدرات في هذا المجال. أما في قطاع النقل الحضري، كان للبنك السابق في تطوير سياسة متكاملة ونهج استثماري شارك من خلاله مع بنك الاستثمار الأوروبي في تمويل مترو انفاق القاهرة. بالإضافة الى مشاركة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي مع هيئة سكة حديد مصر يقدم الصندوق الكويتي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدعم تحديث وحدات الإشارة والتحكم في خط سكة حديد التابع للهيئة المصرية للسكة الحديد الواصل بين مدينة بنها ومدينة بورسعيد.

◀ **يواصل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية وعلى الأخص مع بنك الاستثمار الأوروبي والإتحاد الأوروبي والبنك الدولي في مشروعات البنية التحتية بغرض تحسين جودة واستمرارية الخدمات العامة والبلدية، كما سيواصل البنك التعاون مع البنك الدولي في الحوار حول السياسات الخاصة بقطاع النقل الحضري.**

تركز عادة المؤسسات المالية الدولية في مصر على دعم التنمية في مجال توليد الطاقة الكهربائية (ما يقرب من نصف أنشطة كل من البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي في هذا القطاع) فاستطاع البنك تمويل مشروعين لتوليد الطاقة بالاشتراك مع بنك الاستثمار الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الإسلامي والصندوق السعودي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما في مجال كفاءة استخدام المواد، فقد عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار عن قرب مع مؤسسة التمويل الدولية، تحديداً، لتقديم المساعدة للسلطات المصرية في تنمية أطر العمل المتجددة التي يقودها القطاع الخاص كما شارك الإتحاد الأوروبي في حوار حول السياسات الداعمة لعمليات الإصلاح في مجال الطاقة المتجددة ومجال المياه. وخلال فترة الإبلاغ، وفيما يخص قطاع الموارد الطبيعية، فقد لعب البنك الأوروبي ومؤسسة التمويل الدولية الدور الرئيسي في تمويل انتاج النفط على مستوى القطاع الخاص وذلك بسبب مهارات محددة ضرورية لمساعدة وهيكلة مشروعات الإقراض القائمة على الإحتياطي، وحتى تاريخه، فقد اشترك البنك الأوروبي ومؤسسة التمويل الأوروبي بنجاح في تمويل ثلاثة مشروعات عاملة في قطاع الموارد الطبيعية.

◀ **سيعمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومواصلة تعزيز دعم هذه العلاقات وأينما كان ذلك ممكناً، سيعمل على المشاركة في تمويل استثمارات أكبر في مجال الطاقة، وعلى وجه الخصوص، سيواصل البنك المساهمة عن قرب مع بنك الاستثمار الأوروبي في قطاع الموارد الطبيعية بالإضافة الى المشاركة في الحوار مع وزارة الكهرباء وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة حول الأطر الخاصة بالطاقة المتجددة، بالإضافة الى ذلك، يطور البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالاشتراك مع بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية منتجات تمويلية في مجال الطاقة المستدامة لتقدمها الى العديد من البنوك المحلية التي ستستفيد من المنحة المقدمة من الإتحاد الأوروبي، كما أن البنك على أتم استعداد للعمل مع المؤسسات المالية الدولية التي تعمل في مجال التمويل المشترك لدعم برامج تعريفية التغذية الجديدة لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة أولدعم نظام البناء والتشغيل والنقل (بوت) على نطاق واسع أو أي نوع مشابه لهيكل انتاج الطاقة المتجددة.**

تنشط العديد من المؤسسات في تقوية أصول الحوكمة في مجال المرافق العامة فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال على المستوى القطري. هذا ويقدم كل من البنك الدولي والإتحاد الأوروبي وهيئة المعونة الأمريكية وهيئة المعونة الألمانية بناء القدرة في مجال ادارة المرافق العامة مع التركيز على المياه والصرف الصحي فضلاً عن المخلفات الصلبة، وفي القطاع الخاص قدمت مؤسسة التمويل الدولية تدريب على اساليب الحوكمة لقطاع البنوك وقطاع المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وازدادة الى ذلك، يهدف عدد كبير من مؤسسات التمويل الدولية الى تحسين الحوكمة في مجال الإقتصاد في مصر، فتدعم المؤسسة التمويلية الدولية تعميم تسجيل الأعمال وتأسيس آليات جديدة لحل النزاعات لخفض الوقت الذي تستهلكه فض النزاعات التجارية. ويقدم البنك الدولي ومصرف التنمية الإفريقي ميزانية دعم للحكومة مع التركيز على تعزيز ضبط أوضاع المالية العامة (وما تتضمنه من إتساع القاعدة الضريبية في مصر من خلال تبنى قانون الضريبة المضافة) هذا وبالإضافة الى تحسين القوانين الإقتصادية تركيزاً على قوانين الاستثمار وتبسيط اشتراطات التراخيص الصناعية وشفافيتها، وبالإضافة الى ذلك، تركز أطر العمل الفردية للإتحاد الأوروبي في مصر على نظم الحوكمة في مجال الإقتصاد بغية الرفع من مستوى الشفافية والتوقع ونزاهة بيئة الأعمال.

سيضمن البنك بذل مجهودات إضافية مشتركة مع المؤسسات المالية الدولية الحالية في مجال الحوكمة على مستوى الاقتصاد والمؤسسات وسيركز البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من أجل ذلك على مجالات بعينها أو موضوعات من شأنها أن تكمل على عمل مؤسسات مالية دولية أخرى وحيث يستطيع البنك دعم امكانيات العمل الأساسية لتلك المؤسسات. وفي ظل تقوية حوكمة شركات المرافق العامة، سيركز على مجال النقل الحضري والسكك الحديدية وقطاعات الطاقة والتي يتوقع أن تتكامل أعمالها بصورة كبيرة مع مؤسسات مالية دولية أخرى التي تركز تركيزاً كبيراً على الحوكمة في قطاعات المياه والصرف الصحي والمخلفات الصلبة. ويوصف البنك أحد المؤسسات المالية الدولية الرئيسية التي تتمتع بخبرات وتاريخ طويل من العمل مع القطاع الخاص، يقدم كل المساعي لتعزيز تحسين برامج الحوكمة للشركات المصرية ذات الملكية الخاصة، كما سيركز البنك أيضاً على تحسين التشريعات والقوانين المتعلقة بمستوى المشتريات العمومية والإعسار في السداد في المناطق التي لم تتخرط المؤسسات المالية الدولية الأخرى في العمل بها بعد.

3- الإتجاهات الإستراتيجية

1-3 التوجيهات الإستراتيجية

يفرض النمو السكاني السريع في مصر بجانب نسب البطالة العالية تحديات كبيرة على المستوى الاجتماعي الاقتصادي والتي تتطلب فيما بينها نمو اقتصادي مستدام يدعمه قطاع خاص نشط و استثمارات أجنبية مباشرة. يتوقع وصول التعداد السكاني في مصر بحلول عام 2050 الى 140 مليون نسمة مما سيمثل عامل ضغط كبير على الموارد والخدمات بما فيها الطاقة والمياه والمواصلات. وبالنظر الى المعدلات المرتفعة للبطالة الحالية، تحتاج مصر الى ارتفاع في نسبة للإجمالي الدخل المحلي السنوي بنسبة 4% فقط من أجل استيعاب المدخلات الجديدة¹¹. ويقدم عجز الميزانية في هذه الأثناء للحكومة أفاق محدودة لتحفيز النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط ولذلك، فإن وجود قطاع خاص تنافسي شامل مدعوم ببنية تحتية قوية قائمة على أساس تقديم الخدمات بالإضافة الى وجود بيئة أعمال محفزة ومستقرة ونزيهة يصبح هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل. وفي هذا السياق، تطرح الإرشادات الإستراتيجية التالي من أجل توجيه مساعي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر خلال الفترة الإستراتيجية القادمة.

- **الأولوية 1: ستكون لدعم التنافسية داخل القطاع الخاص من خلال سلاسل قيمة أكثر قوة، وحصول المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على فرص تمويلية أفضل وفرص اقتصادية متزايدة بالنسبة لقطاعي النساء والشباب.** تعاني مجالات عديدة من القطاع الخاص من انخفاض مستويات التنافسية والإنتاجية مما يعوق نمو القطاع الخاص ويسرى هذا أيضاً على سلال القيمة الأجنبية والمحلية، ونتيجة لذلك يعمل عدد ضئيل من الشركات المصرية في مجال التصدير للأسواق العالمية. وفي حين تعاني غالبية الشركات من صعوبة الحصول على تمويلات، تتأثر المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم تأثراً غير متناسباً بسبب معوقات التمويل، وبشكل خاص المشروعات التي تديرها النساء. ومن العوامل المساهمة في هذا الوضع هي ضعف الأطر القانونية وانخفاض مستوى الوعي بالثقافة المالية وغياب الوسائل الرسمية في الإدارة، ومن أحد التحديات الهامة التي تعوق نمو القطاع الخاص ألا وهي عدم ملائمة النظم التعليمية مع متطلبات سوق العمل. وفي هذا السياق، سيدعم البنك شركات القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال ديون مباشرة واستثمارات في الأسهم، ومن خلال الخدمات الاستشارية الخاصة بالأعمال أيضاً. وتعمل جميع تلك الأنشطة على تحسين المعايير التشغيلية وتعزيز نمو قطاع التصدير والارتفاع بمستوى التنافسية على المستوى المحلي كما سيقوم البنك بدعم التكامل بين الشركات المحلية والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم داخل سلاسل قيمة محلية من خلال روابط خلفية وأمامية كما سيبحث البنك عن الفرص لدعم الشركات التي تميل الى الإتجاه الى التصدير، وبالإضافة الى ذلك، سيسعى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الى تيسير حصول المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على التمويل عن طريق مواصلة تقديم خطوط إئتمانية للبنوك المحلية تكون مخصصة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بما فيها المشروعات الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة ومشروعات ريادة المرأة. وسيهدف البنك من خلال مشاركاته لزيادة الشمول عن طريق تعزيز حصول المرأة على الفرص الاقتصادية وبرامج التدريب الحرفي للشباب.

¹¹ بناءً على حسابات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

• **الأولوية 2: تحسين جودة المرافق العامة في مصر واستدامتها من خلال مشاركة القطاع الخاص وإضفاء الطابع التجاري عليه:** مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية الخاصة بقطاعات الطاقة والبلدية والنقل باتت محدودة كما عانت تلك القطاعات من ضعف الإستثمار فيها مما أدى إلى ضعف جودة الخدمات المقدمة وعدم انتظامها، بالإضافة إلى ذلك، يمثل الدعم وانخفاض أسعار الخدمات عائق في طريق الإستدامة المالية والتشغيلية عبر القطاعات المختلفة، بالإضافة أيضاً إلى نقص الحوافز اللازمة لمراقبة التكاليف وانعدام الكفاءة، وتضاعف الديناميكيات الديموغرافية في مصر هذه التحديات وتمثل عامل ضغط إضافي على البنية التحتية العتيقة. فيما يخص قطاع الطاقة، سيدعم البنك تحول قطاع الطاقة إلى قطاع خاص أكثر فاعلية وشفافية محتدياً بالنماذج التجارية بالإضافة إلى تعزيز الإصلاحات في سوق الغاز، كما سيقوم بتمويل عمليات تحديث وتحسين كفاءة البنية التحتية والبلدية والترويج للممارسات التجارية عن طريق التشجيع على استخدام عقود الخدمات العمومية وتشجيع الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص ومراجعة المنهجيات التي توضع على أساسها أسعار الخدمة بهدف دعم مشاركة القطاع الخاص في الإمداد بالخدمات العمومية، وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم البنك عملاءه كي يصبحوا أكثر استجابة للإشترطات المحددة للمستخدمين من النساء وتعزيز شمول الشباب من خلال الترويج لخبرات توظيف الشباب، وتقديم فرص للتدريب في المكان لصغار المتدربين أينما كان هذا متاحاً. كما سيواصل أيضاً البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تنفيذ منهجه المتكامل لنظام النقل الحضري في القاهرة الكبرى وأيضاً عن طريق تمويل تنمية وسائل الواصلات العامة عالية الكفاءة والخالية من التلوث و الترويج لمشاركة القطاع الخاص لتحسين عنصر الإستدامة. أما في قطاع السكك الحديدية سيساعد البنك على القيام بإصلاحات تشمل تجزئة عمليات النقل واضفاء الطابع التجاري عليها.

• **الأولوية 3: دعم التحول المصري للإقتصاد النظيف:** طورت مصر اقتصاد قائم على الإستهلاك الكثيف للطاقة كمثيلتها في المنطقة، لتصنف بين أكبر خمس بلدان لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من حيث الانبعاثات الكربونية السنوية. وفي أثناء ذلك، كان لعدم التنوع في أنواع الطاقة المولدة (90% منها حرارى) و قدرة التوليد غير الكافية والنمو السريع للطلب على الطاقة والنقص في امدادات الغاز أثره على تواتر القلق على مصادر الطاقة. وبالرغم من تحسن القواعد والقوانين المنظمة لكفاءة استخدام الطاقة، ألا أنها مازالت تعاني من سوء عشوائية التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصر معرضة بنسب عالية لآثار التغير المناخي بالإضافة إلى ماتعانية حالياً من نقص مزم من في المياه. سيدعم البنك الجهود المتواصلة التي تقوم بها مصر من أجل تنويع مصادر الطاقة عن طريق تقديم التمويل لمشروعات الطاقة المتجددة، كما ستدعم الاستثمارات في مجال كفاءة استخدام الطاقة عبر جميع القطاعات بما فيها الخطوط الإتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال كفاءة استخدام الطاقة، بالإضافة أيضاً إلى سعى البنك إلى تحسين كفاءة استخدام المياه من خلال تحديث محطات معالجة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي ومحطات التحلية (بما فيه من مشاركات القطاع العام والخاص) وأيضاً من خلال برامج رى تجريبية. وسيكمل البنك تلك الإستثمارات عن طريق حوار حول السياسات وما تشمله من دعم الأطر التنظيمية والتعاقدية الخاصة بالإستثمارات في مجال الطاقة المتجددة والقوانين المحفزة على الحد من احراق الغاز.

• **الأولوية 4: تعزيز الحوكمة وتكافؤ الفرص بين جميع الأعمال:** أصبح تحسين معايير الحوكمة من أجل تقديم بيئة مؤسسية أكثر مرونة وشفافية، حاجة ملحة حيث تشجع على الريادة في الأعمال وتدعم استثمارات القطاع الخاص كما تدعم الشفافية ومبادئ المحاسبة داخل القطاع العام مما يساهم في تعزيز مبدء تكافؤ الفرص. يلعب القطاع الحكومي دوراً هاماً في الإقتصاد كما أن هناك فرصة كبيرة لتحسين معايير الحوكمة في قطاع الإدارة العمومية (بما فيها المرافق العامة) ولكن يكتنف بعض الغموض حول دور الدولة ومسؤوليتها بوصفها حكم اقتصادى ذو صلاحيات مزدوجة وغير واضحة المعالم مما يتسبب في بيئة من انعدام الثقة يكون لها آثارها العكسية على مناخ العمل العام ونمو القطاع الخاص، كما تبقى القوانين المتعلقة بالإنفاد غير كافية لضمان تكافؤ الفرص، حيث تضر الإجراءات غير المتعلقة بالتعرفة بالتنافسية في قطاعات عديدة من الإقتصاد. وبالنظر إلى القطاع الخاص، يمثل ضعف الإدارة الرشيدة داخل الشركات وعلى الأخص بين شركات المستوى الثانى، عبء على التنافسية العامة كما يحد من خيارات التمويل لهذه الشركات. ومن أجل تعزيز الحوكمة في كل من القطاع العام والخاص وبالتنسيق الوثيق مع مؤسسات مالية دولية أخرى نشطة في مجال الحوكمة الإقتصادية في مصر، سيهدف البنك إلى تعزيز استثمارات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص من خلال برامج

مناسبة تخص الحوكمة كما سيقدم البنك أيضاً برامج بناء القدرات للمؤسسات الأخرى ذات الصلة بغرض تحسين التنافس والإنفاق كما سيواصل العمل مع وزارة المالية على تنمية أطر أكثر حداثة وشفافة للمشتريات العمومية. سيقدم تطوير الحوكمة الدعم لأنشطة البنك تحت الأولويات الثلاث الأخرى لهذه الإستراتيجية القطرية.

عبر كل هذه الإرشادات الإستراتيجية سيهدف البنك الى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب. وتبقى البطالة بين الشباب في مستويات عالية تصل الى 37% كما ان مصر تعاني من أكثر النسب انخفاضا عالمياً فيما يخص مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة تصل فقط الى 24% في حين تعرض أيضاً الى فجوة كبيرة بين الجنسين فيما يتعلق بسهولة الحصول على تمويلات وملكية الشركات وفي هذا السياق، يسعى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الى تعميم مكونات المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب عبر استثماراته والحوار حول السياسات ذات الصلة.

2-3 التحديات الأساسية وأنشطة البنك

الأولوية 1: دعم التنافسية داخل القطاع الخاص المصري من خلال سلاسل قيمة أكثر قوة، وتحسين امكانية المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الحصول على التمويل وزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة والشباب.

تحديات التحول

- يُعد ضعف الأداء في مجال التصدير وانخفاض معدلات التنافسية من سمات الكثير من الشركات المصرية. وتشمل العوامل المساهمة في ذلك: ارتفاع أسعار الصرف الحقيقي للعمات الأجنبية منذ 2004، اتساع حجم السوق المحلي يقدم فرص جاذبة للنمو وعليه، تحول العديد من الشركات للتركيز على السوق المحلي بالإضافة الى ضعف الدعم الهيكلي للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم الذي من شأنه تسهيل نفاذ تلك المشروعات الى الأسواق العالمية بالإضافة الى انخفاض جودة المنتج المحلي بصورة عامة وعدم قدرته على المنافسة. سيتطلب تحسين مستوى التنافسية في الأنشطة الحالية مواصلة تحديث المهارات والمعدات، خاصة من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة، في اتجاه أنشطة كثيفة المعارف أو خدمات عالية القيمة.
- العديد من العوامل التي تعيق نمو سلاسل القيمة المحلية. منها ضعف البيئة التعاقدية وآليات الإنفاذ العمومية فيما يخص مقاييس الجودة والسلامة والتي عرفت كأحد المشكلات التي تدفع بالشركات المصرية الى المزيد من أشكال التكامل العمودي للإنتاج أو الإعتماد الكبير على الإستيراد والحد من التسايق الإيجابي على سلاسل القيمة المحلية. اينما وجدت، يظهر الموردون المحليون بكثافة بأنشطة تخص سلاسل القيمة تتسم بضعف قيمتها المضافة.
- تواجه المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم على الأخص تحديات من اجل الحصول على تمويل حيث يمثل نصيبها من القروض فقط 5% من الإجمالي بالمقارنة مع معدلات الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في الشرق الأوسط التي تصل الى 15%¹². لا تراعى القوانين الحالية احتياجات المشروعات المتناهية والصغيرة والمتوسطة الحجم بالقدر الكافي خصوصاً فيما يتعلق باشتراطات الإبلاغ المالي وسياسات الضمانات، بالإضافة الى قدم اجراءات اشهار الإفلاس وطول مداها وتعقيداتها البيروقراطية.
- يظل الشمول الإقتصادي تحدياً كبيراً واحد معوقات النمو القطري على المدى البعيد. تصل معدلات البطالة بين الشباب الى نسبة 37% ويشكل أمر بالغ الخطورة على المجتمع ويفسر جزء منه بعدم تطابق قواعد انظمة التعليم مع متطلبات سوق العمل كما أن مشاركة المرأة في سوق العمل تصل الى أن تكون واحدة من أكثر معدلات المشاركة انخفاضاً بين البلدان التي يعمل بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، حيث تشغل المرأة نسبة 15% فقط من وظائف القطاع الخاص المدفوعة، بالإضافة الى ذلك، تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تديرها النساء تحديات أكبر عن مثيلتها التي يديرها رجال بشأن الحصول على تمويل.

¹² ماكينزي (2013) "فرص وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

التركيز التنفيدي

- يقدم البنك دعم مباشر لشركات القطاع الخاص الوطني والأجنبي وبعض المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم المنتقاة (من خلال سير أعمالها) وذلك من خلال تقديم ديون مباشرة واستثمارات سهمية بهدف تحسين المقاييس التنفيذية وإدخال تقنيات وعمليات جديدة ودعم الصادرات وتنمية الصناعة وزيادة المنافسة. حيث من المتوقع ان يحسن التحرير الأخير لسعر الصرف الأجنبي من جاذبية فرص الاستثمار المحتملة حيث سيركز البنك على الأهداف ذو امكانية النمو العالية المدعومة بإدارة قوية أو رعاة أو كلاهما معاً، بالتوازي مع الفرص المتاحة لأجراء تحسينات على حوكمة الشركات. وبالإضافة ان كان متاحاً، سيعمل البنك على الربط بين مشاريعه وإدخال مشاريع جديدة قائمة على فرص التدريب للشباب.
- سيعمل البنك على تعزيز التكامل الخلفي والأمامي بغرض دعم تنمية سلاسل القيمة المحلية المتكاملة فيما بينها والتي تعمل في مجال الأعمال الزراعية والصناعات التحويلية للمصادر الطبيعية وذلك بواسطة تمويل جهات استثمارية محلية (مثل مصنعين محليين، وشركات منتجة ذو منحى تصديري أو شركات تعمل في مجال الأطعمة المصنعة أو مطورون عقاريون أو منتجي الزيوت في المناطق البعيدة). سيعمل البنك تمويلة بتقديم الاستشارة للمشروعات الصغيرة بغرض تيسير دمج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم داخل كيانات استثمارية كبيرة تعمل مجال سلاسل القيمة وذلك من خلال تجويد التنظيمات الإدارية فيما بينها والارتفاع بمستوى جودة المنتج والتصنيع بالإضافة الى تحسين معايير الحوكمة بما فيها المعايير الاجتماعية.
- سيقدم البنك الدعم للصناعات ذات الملكية الخاصة التابعة للقطاع الخاص في مصر بوصفها مصدر قوى ومحتمل لنمو رأس المال وأحد أدوات الدعم الإستراتيجي للمشروعات المحلية، كما سيولى البنك الأهتمام بالاستثمار على المستوى المحلى والمستوى الإقليمي (تركيزاً على مصر) في مجالات الملكية الخاصة والبنية التحتية والعقارات وصناديق رأسمال المجازفة كما سيعمل البنك مع القطاع الخاص الصناعى لتحديد المناطق التى بحاجة الى تحسين بيئتها القانونية أو التنظيمية.
- وحتى تكتمل المنظومة الاستثمارية يقدم البنك المساعدة الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المشورة للمشروعات الصغيرة بغرض تحسين مجموعة عناصر من بينها معايير الجودة وكفاءة التشغيل ووضع استراتيجيات التسويق بما فيها الاستراتيجيات الخاصة بالتصدير والاستيراد ودعم سيدات الأعمال. كما يهدف البنك إلى تحسين مسار الوصول إلى كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة بالإسكندرية العاصمة الثانية لمصر وشمال الدلتا من خلال فرع جديد لإدارة تقديم المشورة للمشروعات الصغيرة سيتم افتتاحه قريباً بالإسكندرية.
- يستمر البنك في تخصيص الخدمات الاعتمادية الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة خدمات التمويل المصرفية ومنها التوسع في إتاحة الخدمات المالية التجارية الخاصة بالاستيراد والتصدير وربطها ببرامج التدريب الخاصة بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع شركائها الحاليين من البنوك، إضافة الى برامج بناء القدرات للمقترضين الثانويين من عملائها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، كما يهدف الى توسيع نطاق العمل بزيادة العلاقات المصرفية مع شركاء مصرفيين جدد واستكشاف الفرص لوضع خدمات جديدة (مثل ذلك القروض الثانوية عن طريق البنوك المحلية)، إضافة الى أن البنك سيتيح للمشروعات الصغيرة ووالمتوسطة الخدمات التمويلية بعيداً عن القاهرة والإسكندرية.
- هذا إلى جانب تسهيلات التمويل لإنشاء مشروعات صغيرة والمتوسطة متخصصة وذات كفاءة في مجال الطاقة (بالمشاركة مع المؤسسات المالية الدولية وبمنح من الاتحاد الأوروبي) موجهة الى البنوك المحلية التي ستقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الطاقة المتجددة أو في المشروعات الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة. فى النهاية فإن البنك على استعداد لتبنى البدائل التمويلية أو الوسائط المالية مثل التمويل المتناهي الصغر أو التأجير والوساطة التجارية.
- وحتى يمكن تحسين منافسة القطاع الخاص سيقوم البنك باستكشاف الفرص الداعمة لعمليات الخصخصة المحتملة للبنوك المملوكة للدولة ومؤسسات القطاع العام الأخرى من خلال الاستثمار الاستراتيجي لرأس المال.
- لدعم مشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية وفى سوق العمل سيستمر البنك فى العمل مع الشركات لتأسيس الممارسات الأفضل لتكافؤ الفرص. كما سيعمل البنك على الدفع بالنساء من خلال برنامج الأعمال الذى يقدم المشورة والفرص الشبكية الاستثمارية للنساء.

الحوار السياسى:

- البنك مستعد لمشاركة السلطات فى تقديم الدعم لإصلاح الإطار القانونى والتنظيمى للإفلاس والإعسار.
- يواصل البنك حوار السياسى مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، ، تحت رعاية الصندوق الانتقالى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بشأن صياغة ورقة سياسات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لدعم "الاستراتيجية الوطنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" التى وضعها الصندوق الاجتماعى للتنمية، ودعم الصندوق فى تنفيذها. وعقب الموافقة على قانون التمويل متناهى الصغر، فالبنك مستعد لدعم مزيد من التطورات التنظيمية دعماً لمؤسسات التمويل متناهى الصغر، التى يمكن أن تسهم فى الحد من مستويات اللارسمية فى البلد.
- يواصل البنك دعمه السياسى للبنك المركزى المصرى فى تحديث نظام المقاصة والتسوية والإيداع للأوراق المالية الحكومية. كما سيدعم تطوير سوق سندات الشركات، بالعمل على وجه التحديد مع الهيئة العامة للرقابة المالية، من خلال وضع إطار الديون قصيرة الأجل، والخدمات الاستشارية بشأن إيجاد بيئة مواتية لتأسيس صناديق الدخل الثابت، وكذلك بناء القدرات، التى تركز تحديداً على أسواق الائتمان والدخل الثابت، فى صيغة التعلم الإلكتروني.
- سيعمل البنك - من أجل دعم إشراك الشباب - على تعزيز تطوير تقديم التدريب بالمقارنة بالمعايير (بما فى ذلك الإطار المصرى الوطنى للمؤهلات) والشروط الدولية والوطنية، مع التركيز بشكل خاص على التدريب المهنى الذى يقدمه مقدمى خدمات التدريب من القطاع الخاص أو الشراكات بين مقدمى التعليم الوطنى (على سبيل المثال الجامعات) والقطاع الخاص. وتشمل القطاعات المحتملة الموارد الطبيعية والنقل العام والعقارات والسياحة.

الأولوية 1: دعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص بمصر، من خلال سلاسل القيمة الأقوى، وتحسين الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الفرص الاقتصادية للنساء والشباب

التحديات	الأهداف	الأنشطة	مؤشرات التتبع
1-1	تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال تعزيز أفضل الممارسات في مجال التشغيل والإدارة، ودمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة، من خلال تعزيز الروابط الخلفية والأمامية.	- التمويل المباشر للشركات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على تحسين معايير التشغيل، واستحداث تكنولوجيات وعمليات جديدة، بما في ذلك ما يتعلق بالصادرات. - الاستثمارات في تطوير سلسلة القيمة (مع التركيز على قطاعات الأعمال التجارية الزراعية، والتصنيع، والموارد الطبيعية). - إسداء المشورة للمشروعات الصغيرة بشأن تحسين معايير الجودة، والكفاءات التشغيلية، والاستعداد للتصدير، والدمج في سلسلة القيمة. - الاستثمار المباشر في الأسهم الخاصة وصناديق رأس المال المجازف - الحوار السياسى مع الصندوق الاجتماعى للتنمية بشأن وضع الاستراتيجية الوطنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتنفيذها.	- عدد المشروعات التى نجحت فى استحداث معايير أعلى ونماذج للتشغيل (خط الأساس – صفر) - عدد الشركات التى تلقت دعماً من خلال المشروعات التى تعزز الروابط الخلفية والأمامية (خط الأساس – صفر)
2-1	تيسير حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، من خلال تعزيز مزيد من المنتجات المصممة حسب الحاجة، والتصدى لبعض المعوقات فى البنية التحتية المالية.	- خطوط الائتمان المستهدفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما فى ذلك، التمويل المستدام للطاقة، وسيدات الأعمال، والتمويل التجارى، مع استكمالها ببناء القدرات. - الاستثمار لدعم التآجير/بيع الديون وتطوير صناعة التمويل متناهى الصغر - اكتشاف الفرص لدعم خصخصة البنوك المملوكة للدولة. - إسداء المشورة بشأن إصلاح إجراءات الإعسار - الدعم السياسى لتطوير أسواق السندات السيادية وستندات الشركات	- إجمالى عدد/حجم القروض الفرعية التى قدمتها بنوك العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (بما فى ذلك بالعملة المحلية والمتعلقة بكفاءة الموارد) (خط الأساس – بموافقة المشروع). - تحسين الإطار التنظيمى لتسوية الإعسار، كنتيجة للحوار السياسى الذى يقيمه البنك. (خط الأساس – غير متاح)
3-1	زيادة الفرص الاقتصادية للنساء والشباب الوافدين إلى السوق من خلال دعم تنظيم المشروعات النسائية وسد الفجوة عدم موازنة المهارات بين سوق العمل والطلب فى القطاع الخاص.	- السيدات المشاركات فى البرنامج، بما فى ذلك التمويل وإسداء المشورة لسيدات الأعمال ودعم التشبيك. - دعم التدريب المهنى والفنى للشباب والنساء، مع التركيز بشكل خاص على الموارد الطبيعية والعقارات والسياحة والنقل الحضرى. تعزيز الفرص المتكافئة وأفضل الممارسات مع عملاء الشركات.	- القروض الفرعية التى قدمتها بنوك العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لسيدات الأعمال، واختلاف الإنتاجية فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تقودها المرأة والتى تستفيد من إسداء المشورة للمشاريع التجارية الصغيرة. - عدد الشباب والنساء الذين يحصلون على التدريب لاكتساب المهارات نتيجة لدعم البنك (خط الأساس – صفر) والبيان الكيفى لآليات التدريب المستدامة الموضوعية (خط الأساس – غير متاح)
مؤشر السياق: Δ مؤشر تطور الأعمال (خط الأساس 2015: التقدير 3,7 / المرتبة 89) - المصدر: مؤشر القدرة التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادى العالمى)			

الأولوية 2: تحسين جودة المرافق العامة بمصر واستدامتها من خلال مشاركة القطاع الخاص والاستغلال التجاري له

تحديات المرحلة الانتقالية:

- على الرغم من أن مصر لديها إطار تنظيمي جيد نسبياً للشراكة بين القطاعين العام والخاص، أصبحت مشاركة القطاع الخاص في قطاعي البنية التحتية والطاقة محدودة، ويرجع ذلك إلى نقص سجلات الأداء والقدرات والخبرات اللازمة لتطوير هذه الشراكات.
- تظل شراكة القطاع الخاص في قطاع الطاقة تحدياً مقصوداً على ثلاثة نظم "منتج الطاقة المستقل" تم تنفيذها في أواخر التسعينيات. والقطاع الآن متمركز في الشركات المهيمنة المملوكة للدولة، ويتم تنظيم التعريفات بما هو دون مستويات استرداد التكلفة. ويحظى توليد الكهرباء بدعم مزدوج، التحويلات المالية المباشرة والدعم الضمني في صورة مدخلات الوقود الرخيصة بصورة مفتعلة، مما يجعله غير قابل للاستدامة مالياً. أما قطاع نقل الغاز فهو ملك للدولة بالكامل، مع مشاركة محدودة للقطاع الخاص في توزيع الغاز، وهو ما يؤدي إلى حوافز تجارية محدودة للكفاءة في توفير إمدادات الطاقة.
- وفي القطاع البلدية، يؤثر انخفاض التعريفات ونقص حوافز ضبط التكاليف والكفاءات تأثيراً سلبياً على الاستدامة التشغيلية والمالية، وبالتبعية على جودة تقديم الخدمات. وفي النقل الحضري - على وجه التحديد - فإن جودة الخدمات آخذة في التراجع في معظم وسائل النقل العام وذلك بسبب تأجيل الصيانة اللازمة والاستثمارات الجديدة بشكل متواصل. وتقوض أوجه القصور في الإطار التنظيمي الكفاءة والسلامة وجودة تقديم الخدمات.
- يقع قطاع المياه والصرف الصحي - كما هو الحال في قطاع النقل الحضري - تحت ضغط مالي، ويعاني من انخفاض الاستثمارات وضعف الإدارة وعدم الكفاءة. ونتيجة لذلك، في الغالب ما تكون البنية التحتية لإمداد المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي في حالة يرثى لها، مما يؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من المياه والضعف في ضخ المياه وتدني جودتها. وعلى الرغم من ذلك، وتسير السلطات في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بوضع القطاع في وضع مالي أكثر استدامة، فقد تم اعتماد خطة خمسية لتحديد التعريفات، وقد تم فرض الزيادة الثانية المجدولة للتعريفات في يناير 2016.
- ازدحام الطرق مشكلة كبيرة في المناطق الحضرية وعلى الطرق البرية، ويرجع ذلك إلى استخدام المركبات الخاصة في التنقل وسوء تنظيم المرور وعدم توافر وسائل النقل العام الجيدة وانخفاض تعريفات استخدام الطرق والدعم المرتفع للوقود. ويمكن الاستعانة بالسكة الحديد كبديل للطرق في نقل البضائع، ولكنها تعاني حالياً من قصور في التشغيل وتدني في الأداء البيئي، وذلك بسبب انخفاض الاستثمار واعتماد السكة الحديد المملوكة للدولة على حركة المسافرين المنخفضة الأجرة.
- من المسلم به أن عدم توفر الأمان وانتشار ظاهرة التحرش بوسائل النقل العامة يمثل أحد العوامل التي تقيد حرية المرأة في الانتقال في مصر وأحد عوامل انخفاض مشاركة القوى العاملة النسائية. وقد أظهر أحد المسوح، الذي تم إجراؤه في مصر، أن 87% من النساء لا يشعرن بالأمان في استخدام وسائل النقل العام و69% منهن عزفن عن استخدام القطارات في الذهاب للعمل لأسباب متعلقة بالأمن.

التركيز على التشغيل:

- يمول البنك مشروع تحديث وتوسيع البنية الأساسية للبلديات فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والمخلفات الصلبة وإنارة الشوارع. وسيكون التركيز بصفة خاصة على الاستغلال التجاري للمرافق البلدية من خلال - من بين جملة أمور - عقود الخدمات العامة، التي تحديد مؤشرات أساسية للأداء تركز على تحسين الكفاءات، وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبرامج تطوير الشركات. علاوة على ذلك، يعزز البنك تطوير الخدمات البلدية تحت قيادة القطاع الخاص، حيثما كان ذلك مجزياً، بما في ذلك من خلال شركات القطاعين العام والخاص تبعاً للحالة. وستدمج المشروعات - حيثما كان ذلك مناسباً - برامجاً لمشاركة أصحاب المصلحة لضمان انهم يلبيون احتياجات الفئات المختلفة من المستخدمين، ولا سيما النساء.
- يدعم البنك وضع نظام محدث للنقل الحضري في القاهرة والاسكندرية. ففي القاهرة، سيواصل تنفيذ "النهج المتكامل للنقل الحضري بالقاهرة" حيث يمول من خلاله وضع نظام للنقل العام صديق للبيئة وذو قدرة عالية (على سبيل المثال المترو والترام والعبارات النيلية) بإقليم القاهرة الكبرى. ويعزز البنك تكوين الشركات وتحسين كفاءة المرافق من خلال إبرام عقود الخدمات العامة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في عقود التوريد والصيانة، وتشجيع بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، متى كانت مجزية. علاوة على ذلك، يستكشف الفرص المتاحة لدعم النقل العام بين الأقاليم والنقل الحضري خارج القاهرة، وتعزيز استخدام عقود الخدمات العامة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

- يواصل البنك دعمه للإصلاحات الجارية التي تقوم بها هيئة السكة الحديد المصرية من خلال الاستثمار والحوار السياسى، بما فى ذلك، دعم فصل عمليات نقل البضائع من خلال استرداد التكاليف على نحو أفضل وتحسين المنافسة مقابل الوسائل الكثيفة الكربون لنقل البضائع، مثل الطريق. كما سيعزز البنك شراكة القطاع الخاص فى قطاع السكة الحديد من خلال دعم وضع إطار لإمداد عربات السكة الحديد وصيانتها.
- يعمل البنك مع عملائه والسلطات على تحسين الاستجابة للنوع الاجتماعى فى خدمات السكة الحديد والنقل الحضرى، من خلال تعزيز أفضل الممارسات فى الاستجابة للنوع الاجتماعى والنقل الأمن وكذلك تكافؤ الفرص.
- يدعم البنك تحسين الربط الداخلى والخارجى من خلال تمويل المشروعات المساهمة فى شبكة اللوجستيات الحديثة الفعالة، مثل توسعة الموانئ والربط بينها، وتطوير الموانئ الجافة، وإمداد السفن، والمخازن، والمناطق الصناعية، والمحطات اللوجستية، بما فى ذلك، كجزء من تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مع التركيز على المشروعات الداعمة لتطوير القطاع الخاص، بما فى ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص الممكنة.
- فى قطاع الطاقة سيدعم البنك انتقال القطاع لنموذج أكثر كفاءة وشفافية، من خلال الاستغلال التجارى للشركات المملوكة للدولة واستحداث مقدمى خدمات من القطاع الخاص، ولا سيما فى مجال التوليد.

الحوار السياسى:

- يواصل البنك تنفيذ النهج المتكامل للنقل الحضرى بالقاهرة، والذى - إلى جانب الاستغلال التجارى للمشغلين - يركز على (أ) دعم هيئة النقل العام بالقاهرة الكبرى، (ب) تحسين انبعاثات الكربون، (ج) دعم ممارسات تكافؤ الفرص واستحداث أفضل الممارسات الدولية فى عمليات الشراء التى تشمل الشباب. والبنك على استعداد لتقديم المساعدة للسلطات المصرية فى دعم إصلاحات التعريفات فى قطاعات النقل الحضرية.
- يواصل البنك تقديم المشورة السياسية دعماً للسلطات المصرية فى تحسين الأطر القانونية والتنظيمية والتشغيلية لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى تمويل البنية التحتية، مع التركيز على قطاعات النقل النهري (لنقل البضائع والأشخاص)، والمخالفات الصلبة الحضرية، والموانئ، الموانئ الجافة.
- يواصل البنك تقديم الدعم للاستغلال التجارى للشركة القابضة لكهرباء مصر، من خلال تعزيز اعتماد معايير المحاسبة الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتعاون البنك مع المؤسسات الأخرى، ولا سيما البنك الدولى والاتحاد الأوروبى، لدعم فصل الشركة المصرية لنقل الكهرباء، مع استحداث تعريفات الشبكات وما يترتب على ذلك من إصلاحات.
- يدعم البنك السلطات المصرية فى إصلاحات السوق المحلية للغاز، بما فى ذلك وضع إطار لحصول الغير على البنية التحتية لنقل الغاز، وتحسين الشفافية فى وضع الأسعار فى سلسلة القيمة واستحداث التسعير الذى يعكس التكلفة.

الأولوية 2: تحسين جودة المرافق العامة بمصر واستدامتها من خلال مشاركة القطاع الخاص والاستغلال التجاري له

مؤشرات التتبع	الأنشطة	الأهداف	التحديات	
- البيانات على التحسينات في الكفاءة وتقديم الخدمات على مستوى العميل (على سبيل المثال إنتاجية العمالة، الربحية، نظم الجمع الرسمية) (يحدد خط الأساس بموافقة المشروعات) - عدد العمليات والبيان النوعي لخدمات البنية التحتية الناجحة، بالاستعانة بمصادر خارجية من القطاع الخاص (على سبيل المثال عقود الصيانة، الامتيازات، تأجير الأصول، شركات خدمات الطاقة) (خط الأساس – صفر).	- الاستثمارات في قطاع البلدية مع التركيز على المياه والصرف الصحي والمخلفات الصلبة وإنارة الشوارع، لدعم تكوين الشركات من خلال – من بين جملة أمور – إبرام عقود للخدمات العامة وتنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. - تنفيذ النهج المتكامل للنقل الحضري بالقاهرة الكبرى لتمويل النقل العام الصديق للبيئة، وتعزيز الكفاءات التشغيلية وكفاءات الطاقة، والتشجيع على إشراك الشباب والمساواة بين الجنسين. - دعم شراكة القطاع الخاص في الخدمات البلدية، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص تبعاً للحالة وإسداء المشورة السياسية.	تحسين ممارسات التشغيل في الخدمات العامة البلدية، التي تركز على الاستدامة المالية، بما في ذلك من خلال الاستعانة بشراكة أكبر للقطاع الخاص	في القطاع البلدية، يؤثر انخفاض التعريفية ونقص حوافز ضبط التكاليف والكفاءات تأثيراً سلبياً على الاستدامة التشغيلية والمالية، وبالتالي على جودة تقديم الخدمات. ولا تزال مشاركة القطاع الخاص منخفضة	1-2
- البيانات على التقدم المحرز في فصل عمليات نقل البضائع في السكة الحديد (مثل القانونية والتشغيلية) نتيجة لأنشطة البنك. - البيانات على تحسين الأمان وإمكانية الوصول (بما في ذلك التصور) المرأة لخدمات السكة الحديد (خط الأساس – غير متاح)	- دعم تكوين الشركات بشأن السكة الحديد، بما في ذلك، فصل قطاع البضائع. - الاستثمار في المراكز/ الموانئ اللوجستية - التعاون الفني لتحسين الأمان وحصول المرأة على خدمات النقل	المساهمة في تحسين الربط والأداء اللوجيستي بمصر، من خلال دعم الإصلاحات في قطاع السكة الحديد، ودعم حلول القطاع الخاص في الموانئ واللوجستيات	ارتفاع تكاليف النقل الداخلي، نتيجة – من بين جملة أمور – حاجة قطاع السكة الحديد للإصلاح، ونظام الموانئ المجزأة يعيق توزيع الموارد بكفاءة ويسهم في التركيز غير الملائم للنشاط الاقتصادي في المناطق المتروبولية	2-2
البيانات على خلق/تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي المستهدف بنجاح (مثل إطار حصول الغير على الغاز الطبيعي المسال/الغاز) (خط الأساس – صفر).	- الاستثمارات والحوار السياسي دعماً للاستغلال التجاري للشركات المملوكة للدولة ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص في توليد الكهرباء. - إسداء المشورة بشأن إصلاح سوق الغاز، بما في ذلك حصول الغير والشفافية في التسعير.	تعزيز ممارسات تجارية في مجال الطاقة والغاز وزيادة حصة مشغلي القطاع الخاص	قطاع الطاقة والغاز متركز في الشركات المهيمنة المملوكة للدولة، ويتم تنظيم التعريفات بما هو دون مستويات استرداد التكلفة. وهو ما يؤدي إلى حوافز تجارية محدودة للكفاءة في توفير إمدادات الطاقة.	3-2
مؤشر السياق: مؤشر الأداء اللوجيستي المصري (خط الأساس 2014 – 62)				

الأولوية 3: دعم مصر في التحول إلى الاقتصاد الأخضر

تحديات المرحلة الانتقالية:

- وضعت مصر اقتصاد ذو استخدام كثيف للطاقة بالنسبة لأقرانها الإقليميين، ومصر ضمن أكبر خمسة بلدان من البلدان التي يقوم فيها البنك بعملياته فيما يتعلق بالانبعاثات الكربونية السنوية. ويرجع ذلك تاريخياً إلى توافر موارد النفط والغاز ودعم الوقود، مما يؤدي إلى تركيز الصناعة في مصر على القطاعات الكثيفة الاستخدام للطاقة والحوافز المحدودة لكفاءة الموارد. علاوة على ذلك، منح الأولوية للغاز في تركيبات قطاع الطاقة مؤخراً دفع القطاعات الصناعية نحو استخدام الفحم والفحم البترولى، مما زاد من كثافة استخدام الكربون في الاقتصاد. وعلى الرغم من تحسين اللوائح والقوانين المرتبطة بكفاءة الطاقة، لا يزال هناك ثغرات في تنفيذها.
- تحقق تقدم ملحوظ في خفض دعم الطاقة منذ عام 2014. وفي يوليو 2014 تم استحداث إصلاحات جزئية في أسعار النفط والغاز، كان الهدف منها خفض حمل الدعم وتيسير الاستثمار وفتح أسواق. وعلى الرغم من ذلك، فقدت وتيرة إصلاحات التعريفة بعض زخمها.
- العجز عن الاستغلال الكامل لقاعدة الموارد الهيدروكربونية ذات المستوى العالمى بالبلد يرجع إلى المسائل المتعلقة بالمناخ الاستثمارى فى السنوات الأخيرة، بما فى ذلك القلق بشأن العقود التى لا يتم الالتزام بها فى القطاع، وعدم الانتظام فى سداد المدفوعات، وكذلك أسعار الغاز غير التنافسية. وقد أسفرت هذه المسائل عن أثر سلبي على جذب الاستثمار والتمويل الخارجى نحو استكشاف المزيد من الرواسب وتطوير إنتاجها.
- مصر من البلدان الأكثر عرضة لآثار التقلبات المناخية وتغير المناخ، وتعانى بالفعل من الندرة المزمنة للمياه، وقد نتج عن نمو استهلاك المياه المرتفع على نحو غير مستدام، أن أصبح نصيب الفرد من المياه فى مصر حالياً أقل من 800 م³ سنوياً، وهو ما دون خط الفقر المائى الذى حددته الأمم المتحدة (1000 م³ للفرد سنوياً). ومن المتوقع أن يزداد الوضع سوءاً مع التغير المناخى والنمو السكانى.
- كفاءة الموارد فيما يتعلق بإعادة التدوير منخفض، حتى بين الشركات الدولية الكبرى، ويرجع ذلك إلى مزيج من اللوائح الضعيفة وسلاسل الإمدادات القوية المحدودة للتكنولوجيا ومقدمى الخدمات. ويتطلب الأمر تحسين القدرات المالية والفنية وتفعيل اللوائح بمزيد من القوة، وذلك لدعم قابلية المشروع للاستمرار.

التركيز على التشغيل:

- يدعم البنك الحكومة المصرية فى الجهود التى تبذلها لتنويع مزيج الطاقة، من خلال توفير التمويل للمشروعات المتجددة، بما فى ذلك، من خلال أموال الاستثمار المخصصة. كما سيدعم البنك كفاءة الطاقة من جانب العرض، من خلال تمويل توليد الكهرباء من المحطات التقليدية عالية الكفاءة التى تعمل بإحراق الغاز. استناداً إلى توجه إصلاحات القطاع ووتيرته، سيكون البنك على استعداد لدعم تحديث شبكات نقل الكهرباء وتوزيعها، والذى من المحتمل أن يؤدي إلى كفاءة ملحوظة فى الطاقة، مع التركيز على المشاركة القوية للقطاع الخاص أو أنواع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن الترتيبات التمويلية – متى كان ذلك ملائماً ومجزيًا.
- يدعم البنك التنافس المتزايد ومستويات الإنتاج فى الدول المسيطرة على قطاع الغاز والنفط، بتقديم تمويل لمتعهدي القطاع الخاص متوسط الحجم مع التركيز بصفة خاصة على كفاءة الطاقة (مثال: خفض مشاغل الغاز، استرداد الحرارة المفقودة من محطات ضغط الغاز)، تحسينات فى معايير السلامة والصحة والبيئة، إدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية فى سلسلة القيمة بالإضافة إلى ترويج عمل المرأة فى القطاع. يمول البنك أيضاً المشروعات المتوسطة المختارة فى قطاع الغاز والنفط الفرعى متضمنة المشروعات المملوكة للدولة عندما يتم عمل تحسينات لكفاءة الطاقة مثل خفض انبعاثات الغاز الدفيئة، وتحسين كفاءة مصافى الدولة، واسترداد الطاقة من شبكات نقل الغاز.
- سوف ينظر البنك فى أمر تمويل وقود بديل واستثمارات كفاءة الطاقة عبر القطاع، متضمناً: (1) وضع سلسلة دعم لإعادة تدوير النفايات للصناعات الكثيفة عالية الطاقة لخفض الانبعاثات بالإضافة إلى الاعتماد على الوقود الأحفوري متضمناً وضع وتنفيذ استراتيجية مسار منخفض الكربون لصناعة الأسمت. (2) دراسة احتمالية استخدام مخلفات الكتلة الإحيائية الزراعية لإنتاج الطاقة الحيوية و(3) دراسة استثمارات كفاءة الطاقة المقبولة مصرفياً فى صناعة السياحة.
- سيقدم البنك، بالتعاون مع الشركاء من المؤسسات المالية الدولية، للبنوك المحلية تسهيلات تمويلية خاصة بكفاءة استخدام الطاقة، بدعم من المنح المقدمة من الجهات المانحة لتحفيز المقترضين الثانويين

للاستثمار في التكنولوجيات الموفرة للطاقة. بالإضافة إلى ذلك سيدرس البنك فرص تمويل خطط شركات خدمات الطاقة الناشئة.

- سيسعى البنك، في سبيل تحسين كفاءة استخدام المياه، إلى تمويل إنشاء محطات معالجة المياه ومياه الصرف الصحي القائمة أو تحديثها. كما سيسعى البنك، في سبيل بذل المزيد من جهود توفير المياه، إلى المساهمة في طرق ونظم الري المطورة في القطاع الزراعي (مع الأخذ في الاعتبار أن الزراعة تمثل 86% من إجمالي استخدام المياه) بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص بصورة أكبر.

حوار السياسات

- يستمر البنك في الانخراط في العمل مع السلطات بشأن الإطار التنظيمي والتعاقد للاستثمارات المتجددة. كما أنه سيبحث عن فرص لدعم تطوير هياكل المناقصات القائمة على الأسواق، بهدف استغلال الإمكانات المتجددة الكبيرة لمصر.
- ينخرط البنك في العمل مع السلطات لتقديم الدعم الاستشاري القانوني بشأن تحسين تشريعات كفاءة الطاقة.
- يدعم البنك مصر في تنفيذ التزامها بالمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP21 والعمل على دعم السلطات المصرية في وضع أولويات للسياسات التمكينية وتحديثها من أجل تعزيز الحد من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك من خلال خفض استخدام المياه وتحسين كفاءات المياه. وكجزء من هذا البرنامج، يستمر البنك في دعمه لتنظيم حرق الغازات وتحفيز استعادة الغازات المصاحبة. يتضمن هذا انخراط الدولة في المبادرات الدولية مثل مبادرة القضاء على حرق الغازات بحلول عام 2030.
- يستمر البنك دعمه للسلطات في تحسين المعايير البيئية والصحية والمتعلقة بالسلامة لصناعة البترول والغاز، بما في ذلك الجهود المستمرة بشأن رفع المعايير المهنية للصحة والسلامة؛ وتحسين إدارة التنوع الحيوي وتأسيس قدرات عالمية للاستجابة للانسكاب النفطي.

الأولوية 3: دعم انتقال الاقتصاد الأخضر المصري

التحديات	الأهداف	الأنشطة	مؤشرات التتبع
1-3 أدى نقص تنوع قاعدة التوليد، ومحدودية الطاقة الكهربائية ونقص الغاز إلى خلق مشاكل تتعلق بتوريد الطاقة	دعم تنوع مجموعة مصادر الطاقة في مصر تجاه الوصول إلى نموذج أكثر استدامة	- تمويل مشروعات الطاقة المتجددة (الشمسية/الرياح) التي يدعمها حوار السياسات بشأن إطار الاستثمار - تمويل جهات القطاع الخاص متوسطة الحجم العاملة في مجال الموارد الطبيعية، مع التركيز على كفاءة الطاقة (مثل، حرق الغازات) وتحسين المعايير البيئية للصحة والسلامة، التي تدعمها الاستشارات في مجال السياسات	تغير الطاقة المتجددة التي تُولّد بدعم من البنك في ساعات الميجوات/السنة (الأساس - 0؛ Δ لسنة 2013-2015: 0 ساعات ميجوات/السنة)
2-3 أسست مصر اقتصاد كثيف استخدام الطاقة مقارنة بأقرانها، وهي من ضمن أعلى خمس دول عمل للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير فيما يتعلق بالانبعاثات السنوية للكربون	مساعدة مصر على الحد من آثار تغير المناخ، بما في ذلك من خلال تحسين كفاءات الطاقة والمواد ووضع إطار أكثر جاذبية لاستثمارات كفاءة الموارد	- وضع الحدود الائتمانية لكفاءة الطاقة من خلال البنوك المحلية، بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى - استثمارات كفاءة الطاقة/تعزيز استخدام الوقود البديل عبر القطاعات، بما في ذلك (أ) وضع سلسلة توريد إعادة تدوير النفايات للصناعات عالية كثافة استخدام الطاقة (مثل صناعة الإسمنت) و(ب) استخدام مخلفات الكتلة الحيوية الزراعية لإنتاج الطاقة الحيوية - تحديد فرص الشركات الناشئة لإنتاج الطاقة ودعمها - حوار سياسات من أجل دعم تشريعات كفاءة استخدام الطاقة	- حجم توفير الطاقة الذي تم بواسطة استثمارات البنك بناء على منهجية المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في جيجاجولز/السنة (الأساس-0؛ حجم 2013-2015 67، 170، 721 جيجاجولز/السنة) - خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نتيجة لعمليات البنك في ثاني أكسيد كربون البوتاسيوم/السنة (الأساس-0؛ خفض 2013-2015: 5.013.8 ثاني أكسيد كربون البوتاسيوم/السنة)
3-3 تتعرض مصر بالفعل لأزمة مزمنة لندرة المياه ومن المتوقع أن يسوء الوضع نتيجة للتغير المناخي ونمو السكان	دعم كفاءة استخدام الطاقة، بخاصة في قطاع الأعمال الزراعية	- الاستثمار في مصانع معالجة مياه الصرف والتحلية (بما في ذلك التركيز على تحسين كفاءات المياه) مع التركيز على إضفاء طابع الشركات على الجهات الحكومية والشركات بين القطاعين العام والخاص إن أمكن. - الاستثمار في مشاريع الري التي تركز على تحسين كفاءات المياه والطاقة - حوار السياسات الذي يدعم تنفيذ التزامات مصر بالمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP21، بما في ذلك بشأن خفض استخدام المياه وتحسين كفاءة استعمالها	حجم توفير المياه الذي تحقق بواسطة استثمارات البنك في م³/السنة (الأساس-0؛ حجم 2013-2015: 17.552 م³/السنة)
مؤشر السياق: Δ في كثافة انبعاثات الكربون في مصر (الأساس 2013-1.43 كجم من ثاني أكسيد الكربون/2005 إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي). المصدر الوكالة الدولية للطاقة			

الأولوية 4: تعزيز الحوكمة وتكافؤ الفرص لكل الأعمال

تحديات الانتقال

الحوكمة الاقتصادية ومناخ الاستثمار

- يحتاج الإنفاذ التنظيمي للتحسين من أجل كفالة تكافؤ الفرص لجميع الشركات. وعلى الرغم من التقدم الأخير المُحرز في تعزيز إطار سياسة التنافس، فتبقى قدرات الإنفاذ لهيئة المنافسة المصرية مقيدة بنقص في وضوح اختصاصها، ومحدودية مواردها الفنية والمتعلقة بالميزانية والاعتماد على المحاكم التي قد لا يكون لها الاختصاصات ذات الصلة لتقييم قضايا المنافسة. وتضعف تعقيدات القوانين واللوائح والخلط بين سلطات الإشراف من المحاسبة وتسمح بالتنفيذ غير العادل للوائح، بوضوح حينما يتعلق الأمر بالمرافق العامة أو الاتفاقيات التي تحمي "المصلحة العامة" غير المحددة، التي قد لا تزال معفية من لوائح المنافسة.
- انحرفت المنافسة في قطاع التصنيع عن مسارها وتواجه معوقات إدماج نتيجة لنطاق واسع من (عادة غير واضح) التدابير غير التعريفية مثل متطلبات الترخيص والتسجيل للمستوردين، وإمكانية التعقب، ومتطلبات جودة المنتجات-التي تضم مصر منها إحدى أعلى معدلات التردد في العالم.
- وتُنبط الفترات الطويلة التي تستغرقها القضايا والإجراءات الباهظة التي تُتخذ؛ من همة الشركات في أن يلجؤوا إلى المحاكم لتسوية نزاعات الأعمال، على الرغم من أن الإصلاحات تسير ببطء. وقد خفض استحداث الدوائر الاقتصادية التي تتعامل مع النزاعات التجارية من طول فترات الإجراءات القضائية في القضايا التجارية، وعلى الرغم من ذلك تظل مصر تحتل المركز 155 على العالم فيما يتعلق بقضية إنفاذ عقود الأعمال¹³.
- تواجه سيدات الأعمال في مصر صعوبات أكبر في تسوية النزاعات التجارية: ففي المتوسط تأخذ عملية تسوية نزاع يتعلق بالدفوعات المستحقة 8 أشهر أكثر بالنسبة للأعمال التي تقودها النساء من الأعمال التي يقودها الرجال¹⁴.
- يرجع تاريخ لائحة المشتريات الحكومية المصرية إلى معايير السياسات منذ الثمانينيات وهي تحتاج إلى تحديث. أفاد تقييم المشتريات الحكومية لعام 2013 للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، بوجود ثغرات في الشفافية، والنزاهة، والمحاسبة في عمليات المشتريات الحكومية¹⁵.

الحوكمة في الشركات الخاصة والحكومية

- تحد التقصيرات الحالية في حوكمة الشركات، بخاصة في الأعمال التي تديرها العائلات ونقص الشفافية من خيارات التمويل للشركات وتردع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحتاج لوائح الحوكمة للشركات إلى أن تُعزز للتمييز بوضوح بين الأدوار والمسؤوليات والحقوق الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، ولجان المراجعة المالية والمديرين التنفيذيين والمديرين المستقلين وحاملي الأسهم في الشركات المدرجة. في الشركات المدرجة، تبقى مشاركة النساء في مجلس الإدارة منخفضة بنسبة 7 بالمائة فقط من النساء في المجالس الخاصة بأكبر 10 شركات مدرجة¹⁶.
- تحتاج الشفافية والمحاسبة الخاصة بالهيكل الإداري والتشغيلية للمرافق العامة للتحسين من أجل زيادة جودة تقديم الخدمات وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وتوطيد الاستدامة المالية وتحسين معايير الحوكمة.

التركيز التشغيلي (الحوكمة في الشركات الخاصة والحكومية)

- كجزء من استثماراته في قطاع الشركات، يقيم البنك معايير حوكمة الشركات التابعة لعملائه من أجل تحديد التقصيرات المحتملة وسُيعد برامج تحسين حوكمة الشركات تبعاً، مع التركيز على ترسيخ الضوابط والموازن، وتعزيز إدارة المخاطر، وتحسين الإبلاغ والإفصاح، وتوضيح علاقات الأطراف المعنية، والإبلاغ عن المعلومات غير المالية. كما سيعزز البنك أيضاً من وجود المرأة في مجالس الشركات المدرجة، وعلى أساس كل قضية على حدة، يوفر بناء القدرات بالعمل مع عملاء القطاع الخاص التابع له والسلطات التي أطلقت العديد من المبادرات في هذه المنطقة.

¹³ البنك الدولي (2016) ممارسة الأعمال التجارية

¹⁴ مؤسسة التمويل الدولية (2010) "أبعاد النوع الاجتماعي لإصلاح مناخ الاستثمار: دليل لوائح السياسات والممارسين"

¹⁵ المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير (2013) "تقييم قطاع المشتريات الحكومية-استعراض القوانين والممارسات في منطقة جنوب وشرق المتوسط"

¹⁶ تقييم حوكمة الشركات للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، 2016

- وعلاوة على ذلك، ستوفر استشارات البنك للشركات الصغيرة الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشأن تنفيذ المعايير الدولية لحوكمة الشركات وتحسين شفافيتها المالية، بما في ذلك الإدارة المالية والتخطيط والإبلاغ.
- وفي قطاعات البلديات الحكومية والنقل والطاقة، يُجري البنك تقييمات معايير الحوكمة الحكومية من أجل مساعدة المرافق العامة على تحسين الحوكمة والشفافية في مجالات مثل علاقات الأطراف المعنية ونشر المعلومات وهياكل المجالس الإدارية والمراقبة الداخلية والالتزام. بالإضافة إلى ذلك، يستعد البنك لدعم تطوير برامج تحسين المشتريات الحكومية فرعية السيادة، على سبيل المثال للمرافق العامة، بما في ذلك تشجيع المقاولين مع عناصر تضمين الشباب على استحداث تدريبات في الموقع عندما يُمكن ذلك.
- وفي القطاعات التي بها تركيزًا من عدد محدود من الأطراف الفاعلة السائدة (مثل في قطاع الموارد الطبيعية)، سيعزز البنك من المنافسة بواسطة تقديم تمويل لصغار المستثمرين المباشرين المحليين أو الأجانب.

حوار السياسات (الحوكمة الاقتصادية ومناخ الاستثمار)

- يعمل البنك مع السلطات المصرية لبناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية في مجال المنافسة وتقديم السياسات للمؤسسات ذات الصلة. كما أنه سيسعى إلى المساعدة في تطوير برنامج الحوكمة للهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- يقدم البنك استشارات في مجال السياسات ويبني القدرات بهدف الترويج لعمليات شراء حكومية أكثر شفافية وأكثر محاسبة. هذا يتضمن دعم في صياغة التشريعات والسياسات التشغيلية لتحديث نظام المشتريات الحكومية في مصر. وعلاوة على ذلك، يساعد البنك في وضع مفهوم لنظام شامل للمشتريات الإلكترونية للقطاع الحكومي، يهدف إلى زيادة إمكانية وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بما في ذلك خارج المراكز الحضرية الكبيرة) إلى المناقصات العامة، من أجل تحسين البيئة التنافسية وزيادة تنوع موردي القطاع العام.
- يعمل البنك مع السلطات لمناقشة تقديم برامج مختارة للتدريبات القضائية بهدف دعم بيئة أعمال القطاع الخاص، على سبيل المثال بالتركيز على التحكيم للمساعدة على خفض الوقت المطلوب لتسوية النزاعات التجارية.
- يُجري البنك بحثًا استهدافيًا من أجل تحديد المعوقات التي تواجه سيدات الأعمال في تحقيقها لتسوية النزاعات ووضع توصيات تتعلق بالسياسات.

الأولوية 4: تعزيز الحوكمة وتكافؤ الفرص لكل الأعمال

التحديات	الأهداف	الأنشطة	مؤشرات التتبع
1-4	تحد التقصيرات في حوكمة الشركات، بخاصة في الأعمال التي تديرها العائلات ونقص الشفافية من خيارات التمويل للشركات ويرع الاستثمار الأجنبي المباشر	• دعم التحسينات في ممارسات الحوكمة في قطاع الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي قد تكون بمثابة المحفز لتحسين مستويات الحوكمة في الدولة	• عدد المشروعات التي تستحدث معايير أعلى لحوكمة الشركات والأعمال بواسطة العملاء (الأساس-0)
2-4	تحتاج الشفافية والمحاسبة للهياكل الإدارية والتشغيلية للمرافق العامة إلى تحسين من أجل زيادة جودة تقديم الخدمات، وتحسين الكفاءات الاقتصادية وتوطيد الاستدامة المالية	• دعم تنفيذ هياكل راسخة للحوكمة في المرافق العامة مع تحسين الشفافية وانخراط الأطراف المعنية	• عدد مشاريع المرافق العامة التي استحدثت بنجاح معايير أعلى للحوكمة (الأساس-0)
3-4	تحتاج الحوكمة الاقتصادية إلى المزيد من التحسينات لتوفير بيئة مؤسسية أكثر هدوءً وشفافية. يحتاج الإنفاذ التنظيمي للتحسين من أجل كفاءة تكافؤ الفرص، بينما تعوق التدابير التعريفية المنافسة في العديد من قطاعات الاقتصاد.	• توطيد تطوير تكافؤ الفرص، بالتركيز على سياسات المنافسة، والقدرات القضائية، والمشتريات الحكومية	• حساب كيفي لبعض التحسينات في بيئة العمل كنتيجة لحوار السياسات الخاص بالبنك (مثل ممارسات الشراء، وبناء القدرات من أجل تحسين المنافسة، وصول سيدات الأعمال للعدالة) (الأساس-لا ينطبق)
مؤشر السياق: Δ المؤشر التنظيمي للجودة (الأساس 2014-25 المركز المؤني). المصدر: المؤشرات العالمية للحوكمة			

3-3 المخاطر المحتملة لتنفيذ استراتيجية الدولة

قدرة المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير على تنفيذ استراتيجيته ستتأثر بعدد من العوامل خارج نطاق تحكم البنك. عند الجدوى، يعمل البنك على معالجة هذه المخاطر وتخفيفها بواسطة انخراط استباقي ومستدام في العمل مع عملائه وشركاءه من المؤسسات المالية الدولية والحكومة.

• في الوقت الذي كان فيه **الوضع السياسي** مستقر على نطاق واسع، استمرت التوترات الاجتماعية والسياسية لفترات مستمرة من النزاعات السياسية. وبصفة خاصة، الوضع الأمني في شمال شبه جزيرة سيناء يبقى مليئاً بالتحديات. قد يكون لعدم الاستقرار السياسي أثر سلبي على قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستعادة صناعة السياحة. وهذا قد يؤدي بالتالي إلى التأثير على توقعات نمو الدولة وخطط الاستثمار للشركات المحلية، مما يحد بالتالي من فرص البنك للاستثمار في المشروعات ودعم الاقتصاد المصري.

• يبقى **استقرار الاقتصاد الكلي** متزعزع: الانخفاض المطول في التجارة الدولية وتصعيد الاضطرابات الإقليمية يضع المزيد من الحمل على الوضع الخارجي، بينما تقع الاحتياطات الدولية بالفعل تحت ضغط شديد. يبقى الوضع المالي ضعيفاً (عجز ميزانية يصل إلى ما يقرب من 13 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2014/15)، مع معدلات دين عام عالية وفي تصاعد (ما يقرب من 94 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي بنهاية شهر مارس 2016)، وبطء وتيرة الترخيص واعتماد كبير على الدعم المالي الأجنبي. سيكون لتدهور وضع الاقتصاد الكلي آثار سلبية على ثقة المستثمرين وعليه يفرض مخاطر على استراتيجية البنك للتنفيذ.

• **الأولوية 1:** قدرة البنك على تقديم قروض بالعملة الأجنبية لقطاع الشركات القابل للتجارة يقيد بها الآن نقص العملية الأجنبية الذي تواجهه الشركات. بخاصة، تتأثر الشركات التي تعتمد على استيراد المواد الخام والمنتجات الوسيطة والتي لا يمكنها أن تحصل على عملة أجنبية كافية، حيث إن أولوية العملة الأجنبية تتجه نحو البنود الاستراتيجية (مثل الغذاء والدواء). كنتيجة لذلك، يعمل أغلب المصنعين حالياً على أحجام إنتاج تقل عن قدراتهم، مع أنشطة استثمارية بسيطة تحد من الطلب على التمويل. وعلاوة على ذلك، استحداث التدابير التعريفية وغير التعريفية من أجل خفض الواردات لحماية احتياطات العملة الصعبة، بإمكانها أن تخلق حواجز وقائية في بعض القطاعات والتأثير على تكافؤ الفرص، وعليه تقيد انخراط البنك في العمل في بعض القطاعات.

• **الأولوية 2:** قدرة البنك على تطوير وتمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مصر تعتمد على اختيار مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بواسطة السلطات، والدعم السياسي المستمر من السلطات لتقديم القطاع الخاص للبنية التحتية العامة (مثل المياه ومياه الصرف والكهرباء) مع القدرات التشغيلية لتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص. التأخر في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الهامة اللازمة في قطاع النقل الحضري، سيخفض من وتيرة تطوير مسار البنك، حيث إن هذه الإصلاحات لازمة لضمان الاستدامة المالية للمرافق في القطاع. تعتمد قدرة البنك على تقديم الدعم لتطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على البيئة القانونية والتنظيمية والمتعلقة بالحوكمة (بما في ذلك عمليات المناقصة) للهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إضافة إلى تطوير المشاريع التي يديرها القطاع الخاص في المنطقة التي تعتمدها دراسات جوى جادة.

• **الأولوية 3:** مستوى انخراط البنك في تمويل مشاريع كفاءة استعمال الموارد وتقديم قروض مشروعات صغيرة ومتوسطة بشأن كفاءة الطاقة للبنوك المحلية، سيعتمد إلى حد كبير على استمرار الإصلاحات في قطاعات الطاقة (مثل دعم الوقود والكهرباء)، وهو الشيء الذي سيوفر الحوافز اللازمة للشركات (بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة) للتفكير في استثمارات كفاءة استعمال الموارد. يرتبط عمل البنك في القطاع المتجدد باستمرار دعم الحكومة للإطار التنظيمي والتعاقد مثل التعريفية التنفيذية و/أو آليات المناقصات التنافسية. يعتمد تركيز البنك على خلق سلسلة توريد للنفايات على استمرار إصلاحات الطاقة، إضافة إلى خلق مستويات تسعير للنفايات.

- **الأولوية 4:** الالتزام المستمر للسلطات بتنفيذ الإصلاحات وإنفاذها في مجالات سياسات التنافس والمشتريات الحكومية وتحسين مستويات الشفافية والمحاسبة في المرافق العامة، سيكون شيئاً مهماً لقدرة البنك على تحقيق تقدم في هذه المجالات. وتخضع مجهودات البنك لتحسين معايير حوكمة الشركة للاحتياجات المحددة، إضافةً إلى أولويات عملائه، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بمشروعات القطاع العام، يعتمد البنك على عمليات الشراء التلقائي للسلطات وعلى التقدم المحرز في المشروعات القائمة للحكومة التابعة للقطاع العام.

4-3 الآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة المقترحة للبنك

صدقت مصر على أكثر من 60 معاهدة دولية تتعلق بالمسائل البيئية والاجتماعية وأكدت على التزاماتها بالتوقيع على اتفاق باريس في المؤتمر الحادي والعشرين للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP21 في اجتماع ديسمبر 2015، إضافةً إلى وضع استراتيجيتها الخاصة بالتنمية المستدامة؛ إطار رؤية مصر لعام 2030، الذي يتضمن تحسين سبل العيش وأهداف حماية البيئة. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال موضوع الأداء البيئي والاجتماعي للدولة مجالاً يحتاج إلى التعزيز. فغياب الروابط بين الاستغلال المستدام لرأس المال البيئي والتنمية الاقتصادية ونقص القدرات والوعي المحليين، هم العوامل الأساسية التي تؤثر على هذا الأداء.

كل القطاعات التي ينشط بها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في مصر، بها تحديات كبيرة بيئية وصحية ومتعلقة بالسلامة واجتماعية. وكى نخفف من المخاطر المرتبطة بذلك وتحقيق أقصى استفادة، سوف يستمر المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير في بناء قدرات عملائه وتشجيع تحسين الحوكمة البيئية والاجتماعية بواسطة التعبئة الملائمة لأموال التعاون الفني مع تركيز خاص على المجالات التالية:

- **الموارد المائية** – تندر المياه بمصر، وتعاني لتلبية احتياجات الدولة من المياه على المستويات المحلية والزراعية والصناعية والمتعلقة بالتنمية الأساسية. وهناك تحدياً أساسياً يكمن في الحفاظ على جودة أنظمة توريد مياه الشرب؛ ألا وهو تدهور توريدات المياه الخام في المصدر التي يسببها التخلص المباشر من النفايات غير المعالجة للمصرف الصحي والصناعة في مسارات المياه، إضافةً إلى الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية والمبيدات. كما أدى نقص القرارات المستنيرة المتعلقة بإتاحة المياه وإمكانية تجديدها إلى ضعف إدارتها، مما أدى بالتالي إلى زيادة الضغط على الموارد وخفض إمكانية الوصول إلى المياه بخاصة من قبل الفئات المستضعفة. من اللازم الحصول على التقييمات الاستراتيجية لاستدامة الموارد المائية وآثارها البيئية والاجتماعية قبل اتخاذ قرارات استثمارية.

- **المناطق الساحلية** – من المتوقع أن يكون لتغير المناخ آثار عكسية على إدارة المناطق الساحلية، مع ارتفاع مستوى سطح البحر الذي سيؤدي إلى غرق 10-12 بالمائة من الأراضي المنخفضة للدلتا. تتضمن التحديات الأساسية الفيضانات والملوحة المفرطة، التي من ضمن آثار أخرى قد تسبب نزوح أكثر من 5 ملايين شخص وزيادة البطالة. تتباين المناطق الساحلية في مصر بما في ذلك دلتا النيل والشعب المرجانية للبحر الأحمر بمستويات عالية من التنوع الحيوي، التي تُعد حساسة بصفة خاصة للتغير المناخي طويل الأمد. وبالتالي، تحتاج المشروعات القائمة في البيئة المائية لأخذ المسوح الأساسية للتنوع الحيوي في اعتبارها، إضافةً إلى تقييمات الآثار وخطط الإدارة؛ بهدف التخفيف من الآثار المحتملة والالتزام بالبحوث في مجال السياسات 6. بالإضافة إلى ذلك، تُعد إجراءات الحفظ التي تُتخذ على مستوى المشروع، بما في ذلك بناء القدرات، وتعزيز خطط الإدارة الوطنية والإقليمية؛ من أجل الإبقاء على العادات البحرية.

- **استخدام الأراضي** – وفقاً لتقرير الأمم المتحدة بشأن مكافحة التصحر والجفاف؛ تخسر مصر ما يقرب من 30,000 فدان من الأراضي الزراعية سنوياً بسبب الزحف الحضري والنمو السريع للسكان. ولتجنب تدهور خصوبة التربة وتلوثها؛ يتطلب البنك الالتزام بالسياسات البيئية والاجتماعية للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والعمل في مجال مبادرات التوعية وبناء القدرات. وفي المشاريع التي قد تحتاج لإعادة توطين اقتصادي أو مادي؛ سيأخذ المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير الحيلة الكاملة للمصادرة وعملية التعويض من أجل كفالة الالتزام بالبحوث في مجال السياسات 5.

- **النقل** – بضع النمو السكاني السريع في مصر ضغطاً على شبكة النقل في البلاد، وخاصة في منطقة القاهرة الكبرى، حيث فاق الطلب على الحراك والتنقل بشكل كبير قدرة نظام النقل العام الحالي. وقد امتلأت الفجوة في المقام الأول سيارات الأجرة التي يمتلكها أصحابها ويقوموا بتشغيلها واستخدام السيارات الخاصة، مما أدى إلى زيادة الازدحام وتلوث الهواء. ويعزى أكثر من 12000 حالة وفاة كل عام إلى حوادث المرور على الطرق. أما من حيث سلامة السكك الحديدية، يحدث عدد كبير من حالات الوفاة بشكل منتظم أساساً بسبب المزلقانات ونقاط العبور غير الرسمية. ووسيستمر البنك من خلال مشروعاته في زيادة القدرة التنظيمية وقدرة القطاع العام ورفع الوعي بالسلامة على الطرق وإدارة المرور.
- **الصحة والسلامة** – واجهت صحة وسلامة المجتمعات والعمال في مصر تحديات في الوعي، والموارد، والإجراءات التكيف مع الصحة والسلامة. وسيواصل البنك دعم عملائه من خلال التعاون الفني للحد من المخاطر في جميع القطاعات.
- **العمالة وظروف العمل** - صدقت مصر على كل الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وكذلك المعايير الدولية الأخرى. وتتعلق التحديات ذات الصلة بظروف العمل في مصر بصفة رئيسية بإنفاذ القانون بالشكل المناسب. ونتيجة لارتفاع مستويات الفقر، تظل عمالة الأطفال والقطاع غير الرسمي الكبير التحديات الرئيسية. وسيواصل البنك ضمان توافق سياسات الموارد البشرية وممارسات العمل لدى العملاء مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، مع تركيز خاص على عمالة الأطفال والتمييز في محل العمل، وشروط العمل وظروفه.
- **جذب مشاركة الأطراف المعنيين** – على الرغم من النمو الكبير لقطاع منظمات المجتمع المدني منذ عام 2011، إلا إن هناك العديد من القيود على أنشطة منظمات المجتمع المدني في مصر. وينبغي على أنشطة مشروعات البنك الهادفة إلى جذب مشاركة الأطراف المعنيين أن تضع في اعتبارها هذا الأمر والتأكد من أن تلك الأطراف، بما في ذلك النساء والشباب لديهم قنوات للتعبير عن مخاوفهم. ومن الأهمية بمكان تحديد الفئات الضعيفة، بما في ذلك ذوي المستويات المنخفضة من التعليم وأساليب الحياة التقليدية. وسيقوم البنك بتصميم الخطط المناسبة لضمان التشاور الهادف والشفاف معهم.

الملحق الأول – التقدير السياسي

تلتزم مصر بمبادئ الديمقراطية المتعددة الأحزاب والتعددية واقتصاديات السوق وتطبيقها – وإن كان ذلك على نحو غير متساو – بما يتفق وأحكام المادة (1) من الاتفاق الذي أنشأ البنك الأوروبي للإعمار وإعادة التنمية بموجبه. ورغم نجاح مصر في تحقيق العديد من الإنجازات ذات الشأن، ولكن ما زال أمامها عدد من الإصلاحات لدعم تطبيق المبادئ الديمقراطية بمزيد من الحزم.

انتخابات حرة وحكومة تمثيلية

أجرت مصر العديد من الاستفتاءات والانتخابات على مدار الأربع سنوات الأخيرة، جميعها تحت إشراف جهة مستقلة هي اللجنة العليا للانتخابات. ومع ذلك، فبالنظر لعدم وجود برلمان منتخب طوال غالبية هذه الفترة، كان الرؤساء الذين يتقلدون زمام الحكم يتمتعون بكل من الصلاحيات التشريعية والتنفيذية.

انتخابات حرة وعادلة وتنافسية

ومنذ اندلاع الثورة المصرية في يناير 2011، أجرت مصر استفتاءً عامًا على الإعلان الدستوري في مارس 2011 ثم أجرت انتخابات مجلس الشعب خلال ديسمبر 2011 ويناير 2012، والتي أعقبتها انتخابات مجلس الشورى (الغرفة العليا للبرلمان) في فبراير 2012 متبوعة بالانتخابات الرئاسية مرتين بعدها (في مايو ويونيو 2012 ثم مايو 2014) فالاستفتاء الدستوري في يناير 2014 وختامًا بالانتخابات البرلمانية في نوفمبر وديسمبر 2015. وأجريت الاستفتاءات والانتخابات كافة تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات والتي تتألف بأكملها من قضاة مصريين.

وأصدرت المفوضية الأوروبية والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ومجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي تقاريرًا بشأن انتخابات 2011 و2012. كما حظت انتخابات 2015 بالمتابعة من عشر منظمات دولية منها الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ويمكننا القول بأن تلك الانتخابات جرت عمومًا بطريقة سلسة وسلمية، رغم وقوع بعض الانتهاكات وعدم السماح للعديد من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بمتابعة الانتخابات، بالإضافة إلى القيود التي واجهها عدد من ممثلي المرشحين من حيث التواجد بالمقار الانتخابية والبلاغات المقدمة حول وقوع أحداث عنف محدودة. وشهدت انتخابات 2015 إقبالاً منخفضًا من الناخبين.

وفي يوليو 2013، أعلنت السلطات المصرية عن خارطة الطريق إلى الديمقراطية، والتي تألفت من ثلاث مراحل رئيسية كان ترتيبها كالتالي: (1) صياغة دستور جديد وإقراره، (2) إجراء الانتخابات البرلمانية، (3) إجراء الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك قررت الحكومة المصرية في وقت لاحق تقديم موعد الانتخابات الرئاسية وإجرائها في مايو 2014، لتصبح الانتخابات البرلمانية بذلك هي المرحلة الأخيرة في خارطة الطريق.

وشاركت أكثر من 85 مؤسسة مصرية ودولية في متابعة الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 2014 منها – على سبيل المثال – الاتحاد الأوروبي ومنظمة الديمقراطية الدولية بالولايات المتحدة، بالإضافة إلى الآلاف من المتابعين المستقلين. وأثناء فترة الانتخابات، قررت لجنة الانتخابات الرئاسية تمديد فترة التصويت ليوم ثالث. وفي حين أن هذا القرار يدخل في النطاق القانوني للانتخابات والصلاحيات المخولة للجنة، لكن العديد رأوا ذلك الأمر كمحاولة لزيادة نسبة مشاركة الناخبين. وعقب انتهاء الثلاثة أيام المقررة للتصويت، جاءت النتائج الرئيسية لتكشف أن نسبة المشاركة بلغت 47.5% من الناخبين المعقدين وتعلن عن فوز رئيس الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي بنسبة 96.9% من الأصوات.

وأشارت بعثة الاتحاد الأوروبي لمتابعة الانتخابات في تقريرها الصادر عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في مايو 2014 إلى أن لجنة الانتخابات الرئاسية مارست مهامها بحيادية وأدارت الانتخابات بكفاءة وبما يتسق مع أحكام القانون. كما نوه التقرير إلى أن عمليات الاقتراع والعد وجدولة الأصوات جرت على نحو مرتب وبطريقة منظمة وأشاد بدور الإعلام الحكومي الذي قدم تغطية إعلامية متساوية تقريبًا لكلا المرشحين. ومع ذلك أشار تقرير البعثة إلى أن مسألة "احترام حرية تكوين الجمعيات والحق في التجمع والتعبير عن الرأي" ظلت من الأمور المثيرة للقلق أثناء الانتخابات. وفي حين كانت نسبة المشاركة في الانتخابات شبيهة بالمستويات التي شهدتها الانتخابات السابقة، لكن تقرير البعثة أوضح أن امتناع العديد من الجماعات السياسية عن المشاركة، والتي طعنحت حتى في شرعية العملية برمتها في بعض الأحيان أو أعربت عن معارضتها لخارطة الطريق، أدى

إلى الحد من المشاركة العامة في الانتخابات. كما ذكر التقرير أن لائحة تمويل الحملات الانتخابية غير الملائمة لم تعطِ فرصة لتهيئة ظروف متكافئة لحملتي المتنافسين في الانتخابات، فضلاً عن أن جهات البث الإعلامي المصرية قدمت تغطية محدودة للآراء المعارضة لإجراء الانتخابات ولخارطة الطريق التي استندت إليها.

الفصل بين السلطات والضوابط والموازن

مارس الرئيس كلاً من السلطات التنفيذية والتشريعية خلال السنوات الأخيرة نظراً لغياب مجلس منتخب. وينص دستور 2014 على ضرورة عرض جميع القوانين التي مررتها السلطة التنفيذية خلال الفترة التي سبقت انعقاد المجلس الجديد على هذا المجلس خلال خمسة عشر يوماً من انعقاده لمراجعتها بأثر رجعي وتعديلها أو إلغائها إن لزم الأمر. وقد وافق المجلس على الغالبية العظمى من تلك القوانين.

ويلتزم دستور مصر الصادر عام 2014 بمبدأ الفصل بين السلطات، مع منح الكثير من الاختصاصات الجديدة إلى مجلس النواب. ويكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، والذي ينبغي أن يحصل على موافقة المجلس. وإذا لم يصوت المجلس لصالح هذه الحكومة، يكلف الرئيس الحزب الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب باختيار رئيس لمجلس الوزراء، والذي ينبغي أن تحظى حكومته بموافقة مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً. وفي حال عدم الحصول على تلك الموافقة، ينبغي إجراء انتخابات برلمانية جديدة.

ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء في مجلس النواب تعييناً مباشراً، على أن الدستور ينص على ضرورة ألا يزيد عدد هؤلاء الأعضاء عن 5%. كما يفيد الدستور من حق الرئيس في حل مجلس النواب وينص على وجوب استفتاء الشعب أولاً.

ولأول مرة في تاريخ جمهورية مصر العربية، سيكون للمجلس الحق في عزل رئيس الجمهورية أو محاكمته أو كلاهما. كما يجوز لأعضاء المجلس سحب الثقة من رئيس الجمهورية والدعوة لإجراء استفتاء عام بشأن عقد انتخابات رئاسية مبكرة حال حظى هذا الاقتراح بموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الدستور يساعد على تمكين المجلس من خلال منحه صلاحيات تشريعية أكثر للإشراف على أداء الحكومة. وإلى جانب تيسير توجيه الاستجوابات البرلمانية وعقد جلسات استماع بشأن سياسات الحكومة، نص الدستور للمرة الأولى في تاريخ مصر على ضرورة اعتماد جميع عناصر الموازنة العامة للدولة من مجلس النواب بدون استثناء. وبصوت المجلس على كل باب من أبواب الموازنة العامة للدولة – بما في ذلك ميزانية وزارة الدفاع – وليس على الموازنة ككل. ويتعين على الحكومة سحب مشروع الموازنة المطروح حال لم يحصل على موافقة غالبية أعضاء المجلس. كما يخول الدستور للمجلس التصويت على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على الموازنة العامة للدولة. ونجح البرلمان في عامه الأول في فرض سلطاته على الفرع التنفيذي للدولة، ولا سيما فيما يتعلق برفض القوانين أو إعادة صياغتها.

سلطة الحكم الفعلية لدى المسؤولين المنتخبين

ينص الدستور على أولولة سلطة الحكم إلى الهيئات المنتخبة في الفرعين التنفيذي والتشريعي تحت إشراف القضاء. ورغم ذلك ما زالت الفترة الانتقالية التي تمر بها مصر منذ الثورة التي اشتعلت نيرانها في 2011 مشوبة بالاضطرابات، كما حادت إجراءات الحكم عن تلك المبادئ في بعض الأحيان. على سبيل المثال كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال الفترة من فبراير 2011 حتى يونيو 2012 يتمتع بصلاحيات عامة لاتخاذ القرارات بشأن الحكومة وسن السياسات الداخلية. وفي يونيو 2012، قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر ببطان عضوية ثلث أعضاء البرلمان، مما أدى إلى إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة لقرار تنفيذي بحل البرلمان. وفي نوفمبر 2012، أصدر الرئيس السابق محمد مرسى إعلاناً دستورياً حصن فيه القرارات الرئاسية التي اتخذها منذ توليه الرئاسة وجعلها نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة تشريعية أو قضائية. كما أصدر قراراً رئاسياً بإقالة النائب العام.

وخلال الفترة من يوليو 2013، وهو الوقت الذي طرحت فيه خارطة الطريق إلى الديمقراطية، حتى انتخاب الرئيس الحالي في مايو 2014، لم يشغل أي مسؤول منتخب منصباً تنفيذياً.

ويوازن دستور 2014 ما بين الاختصاصات الرئاسية واختصاصات المجلس التشريعية والرقابية على الفرع التنفيذي، مع توضيح دور الجيش. وفي حين ينص الدستور على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولكن لا يجوز له إرسال القوات المسلحة في مهمة قتالية سوى بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس. فإذا كان مجلس النواب غير قائم، يجب على الرئيس الحصول على موافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطنى والذى يتألف نصف أعضائه من أعلى قادة القوات المسلحة. كما يحتفظ الدستور للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بالحق في إبداء الموافقة أولاً على اختيار رئيس الجمهورية للمسؤول الذى يشغل منصب رئيس الدفاع لمدة ثماني سنوات منذ تاريخ إقرار الدستور الصادر في يناير 2014.

المجتمع المدني والإعلام والمشاركة¹⁷

هناك العديد من القيود على أنشطة منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في مصر، مما يثير الكثير من القلق. ولكن، في الوقت نفسه، شهد هذا القطاع نمواً لا يستهان به خلال الأربع سنوات الماضية كما اشتمل الدستور على بعض الأحكام التى تكفل حماية تلك المنظمات. وبالمقارنة بالوضع السابق في مصر قبل عام 2011، نجد أن نسبة المشاركة السياسية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً بلا شك. وفي حين تتمتع بعض وسائل الإعلام بالحرية، يعاني بعضها الآخر من قيود كبيرة.

نطاق المجتمع المدني واستقلاليتة

ظلت مصر تتمتع بنقابات عمالية واتحادات مزارعين كبيرة وقوية طوال أربعة عقود على الأقل. ومنذ ثورة 2011، قفز عدد منظمات المجتمع المدني المقيدة في وزارة التضامن الاجتماعى من حوالى 26000 منظمة في 2010 إلى أكثر من 46000 منظمة عام 2015، إذ تأسست المئات من تلك المنظمات بهدف دعم حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية. وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية والجماعات المدنية التى تعنى بالكشف عن الفساد ومحاربتة ودعم مصالح مختلف الشرائح الاجتماعية (كالمرأة وأطفال الشوارع وأهالى النوبة، إلخ). وتعزيز بعض الإصلاحات (مثال: إصلاح الخدمات الأمنية والمدنية). علاوة على ذلك، لوحظ وجود حركة نشطة في أوساط اتحادات الطلاب بالجامعات والنقابات المهنية. كما لوحظت همة العديد من منظمات المجتمع المدني في مناقشة السياسات الحكومية ومعارضتها، وتحديدًا فيما يتعلق بإصلاح منظومة الدعم الحكومى للطاقة.

ولكن ذلك لا يمنع أنه خلال الفترة نفسها عانت العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من بعض القيود التى منعتها من العمل بحرية في البلاد. وفي ديسمبر 2011، أمرت السلطات المصرية باقتحام العديد من مقر المنظمات المصرية والأجنبية ومصادرة وثائقها وما لديها من أجهزة كمبيوتر. كما أصدرت أمراً بمنع عدد من العاملين بتلك الجمعيات من مغادرة البلاد. ومن الأسس القانونية التى أعلنت الحكومة أنها كانت سبباً وراء هذا الإجراء أن تلك المنظمات كانت تمارس أنشطتها دون الحصول على ترخيص، أو أنها كانت تتلقى تمويل أجنبى بصورة غير شرعية أو أنها كانت تنفذ برامج تدريب ذات طابع سياسى. وأصدر البنك المركزى قراراً أمر فيه جميع البنوك بتزويد الحكومة بتفاصيل حول التعاملات المالية لتلك المنظمات جنباً إلى جنب مع تفاصيل أخرى حول بعض العاملين فيها الذين كانت حساباتهم البنكية الخاصة تستخدم في تلقي الأموال من الخارج. وجرى هذا التحقيق بالاستناد إلى قانون العقوبات المصرى نظراً لأن المنظمات غير الحاصلة على ترخيص لم تكن تخضع لأحكام قانون الجمعيات المعمول به. وما زالت تلك القضية مفتوحة وبدأت جولة أخرى من التحقيقات فيها عام 2016.

وكفل دستور 2014 استقلالية العديد من المجالس الوطنية (جهات الرقابة المواضيعية المؤلفة من خبراء حول القضايا قيد الدراسة) مثل المجلس القومى لحقوق الإنسان والمجلس القومى للمرأة، ومنحها صلاحية شن التحقيقات حتى وإن كانت مع السلطة التنفيذية. ويتولى النائب العام إجراء هذه التحقيقات في المجالات التى تقع في نطاق اختصاصات تلك المجالس. كما سمح الدستور بأن تنشأ المنظمات غير الحكومية بمجرد إخطار الحكومة وبدون انتظار موافقتها، وحظر على السلطة التنفيذية التدخل في عملها أو حلها إلا بموجب أمر قضائى.

وعلى صعيد آخر، تظل العديد من منظمات المجتمع المدني خاضعة لأحكام قانون 2002. وفي يونيو 2014، طرحت وزارة التضامن الاجتماعى مشروع قانون الجمعيات الجديد عقب إجراء حوار مجتمعى تضمن أربع جولات من المشاورات مع العديد من منظمات المجتمع المدني، مع الأخذ في الاعتبار بالتوصيات التى تلقتها من

¹⁷ سيتم تحديث هذا القسم في ضوء التغييرات التي لحقت التقدير السياسي

مجموعة من الخبراء المستقلين بشأن المشاركة المدنية. ورغم أن هذا المشروع لاقى دعماً من العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية، ولكن ما يربو على 25 منظمة مصرية وأجنبية أخرى وقعت خطاباً ذكرت فيه تفاصيل اعتراضها على المشروع وانتقادها له والذي – بحسب قولها – سيؤدي إلى منعها من العمل في البلاد.

وفي سبتمبر 2014، منحت وزارة التضامن الاجتماعي مهلة مدتها ثلاثة أشهر لجميع المنظمات غير الحكومية التي تعمل بدون ترخيص لتوفيق أوضاعها، ولكن العديد من المنظمات تجاهلت هذا الأمر على اعتبار أن كل من قانون 2002 ومشروع قانون 2014 المعدل لم يعودا دستوريين بعد إقرار دستور 2014، والذي كفل المزيد من الحماية القانونية لمنظمات المجتمع المدني. ورغم ذلك ما زال قانون الجمعيات الصادر عام 2002 من ضمن القوانين المصرية المعمول بها، وذلك حتى تصدر الجهة التشريعية قانون جديد للجمعيات. وفي نوفمبر 2014، مددت الحكومة المصرية الفترة المقررة لقيد المنظمات بدون تحديد موعد نهائي لذلك.

وفي سبتمبر 2014، أدخل تعديل على قانون العقوبات لتجريم تلقي التمويل الأجنبي للأنشطة التي من شأنها إلحاق الضرر بالأمن القومي أو بوحدة البلاد. ولا تزال الحكومة تؤكد على أن الهدف من هذا التعديل هو تعقب المصادر التمويلية للعديد من الجماعات التي تمارس العنف وتستهدف مصر خلال السنوات الأخيرة والتي نفذت العديد من العمليات الإرهابية التي راح ضحيتها العشرات من المصريين. كما تصر الحكومة المصرية على أنه كان هناك ما يربو على 120 منظمة أجنبية تمارس أنشطتها بالبلاد بحلول نهاية عام 2014. وفي العام نفسه، تلقت المنظمات غير الحكومية المصرية ما يزيد على 150 مليون دولار أمريكي من الخارج، بما يعكس موافقة الحكومة على 98% من الطلبات التي وردتها هذا العام من المنظمات غير الحكومية.

في ديسمبر 2016 أقر البرلمان نسخة من قانون الجمعية الأهلية والذي كان قد قام عدد من أعضاء البرلمان بإقراره ويعدده نسخته الأولى. وقد أثار اقتراح هذا القانون نقاشات حادة في مصر حول الحقوق والقيود التي يحددها. وقد جلست عدد من الجمعيات الأهلية بأن نسخة القانون ذاتها تحتوي على عبارات مبهمه قابلة لتفسيرات قانونية مختلفة، بعضهم قد يضعهم تحت طائلة القانون الجنائي. كما قالت عدد من الجمعيات الأهلية بأن إقرار القانون قد يضطرهم إلى إيقاف أعمالهم في مصر. إن القانون يحتوي على إنشاء هيئة جديدة لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية الغير مصرية. حتى تاريخه فإن السلطة التنفيذية لم تقرر القانون وبعثت به إلى مجلس النواب لإعادة النقاش حول مواده.

استقلالية وتعددية وسائل الإعلام التي تعمل بدون رقابة

يكفل دستور مصر الصادر عام 2014 حرية التعبير عن الرأي والحصول على المعلومات. كما يضمن حرية الصحافة ويحظر على أي جهة تنفيذية فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها أو توقيع عقوبة سالية للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر. كما يسمح بالنشر بمجرد تقديم إخطار وبدون الحاجة إلى انتظار موافقة الحكومة. وينص على إنشاء هيئة مستقلة باسم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام – سواء الإعلام الذي يقدمه الإعلاميون أو منظمات المجتمع المدني – والإشراف على الساحة الإعلامية. وأدخلت الحكومة بعض التعديلات على القانون الصادر سنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة للتخفيف من العقوبات المفروضة على العديد من جرائم التشهير، بما فيها "إهانة رئيس الجمهورية". وتضمنت تلك التعديلات إلغاء عقوبات السجن. ولا تفرض مصر أي قيود قانونية على كتابة المدونات على الإنترنت.

كما تتمتع مصر بمشهد إعلامي متنوع يمتلأ بالمئات من الجرائد ومحطات الراديو والقنوات التلفزيونية الخاصة حيث تُعرض مجموعة واسعة من الآراء حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك توجيه الانتقادات للحكومة والقوات المسلحة. وازداد تواجد شبكات التواصل الاجتماعي على الساحة الإعلامية ازدياداً ملحوظاً على مدار السنوات الأخيرة الماضية، ولا سيما من خلال الشباب المصريين. وهناك المئات من المنصات والبوابات الإلكترونية العامة التي لا تخضع لأي رقابة.

وفي الوقت نفسه ما زالت هناك قيود حول حرية الإعلام. وتشير التقارير الصادرة عن بعض منظمات المجتمع المدني الدولية إلى وقوع العديد من الهجمات على الصحفيين المصريين والأجانب خلال الخمس سنوات الماضية. ففي 2013، أوقفت الحكومة بث العديد من القنوات التلفزيونية التي كانت تناصر الأحزاب السياسية الإسلامية ومنعت العديد من الصحفيين التابعين لتلك القنوات من نشر الأخبار في مصر. وصرحت الحكومة بأن بعض تلك القنوات لم تكن لديها التراخيص اللازمة للعمل وأساءت بعضها استخدام التراخيص الممنوحة إليها وفقاً للوائح المنظمة لبث القنوات الفضائية عبر أثير القمر الصناعي المصري النابل سات. وما زالت بعض القضايا التي وجهت فيها اتهامات لتلك القنوات بالتحريض على الكراهية الدينية والتشجيع على الخطاب الطائفي مفتوحة حتى

الآن. ورغم النصوص الدستورية التي تكفل حرية الإعلام، ما زال قانون العقوبات يحتوى على العديد من النصوص المتعلقة بالصحافة والتي تنص على وجود مسؤولية جنائية في حالة "التحريض على العنف" أو إهانة مؤسسات الدولة أو نشر التقارير التي من شأنها "زعزعة النظام العام". وفي 2016، ألقت قوات الأمن القبض على صحفيين من داخل نقابة الصحفيين. وصرحت الحكومة المصرية أنه كانت هناك مذكرات بالبقاء القبض على هذين الصحفيين وأن قوات الأمن اعتقلتهما بدون استخدام العنف تنفيذاً للأمر القضائي الصادر في حقهما من مكتب النائب العام. كما قيل أن إدارة النقابة لم تتعاون في تنفيذ هذا الأمر القضائي. وفي تقريرها الصادر في مارس 2015 حول مدى التقدم المحرز على طريق تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في مصر، نوهت المفوضية الأوروبية إلى أن حرية الصحافة انخفضت بشكل كبير. وقد أعربت الحكومة المصرية عن تحفظاتها عما جاء في التقرير بشأن تقييم الإعلام في مصر.

ووجهت اتهامات لثلاثة صحفيين يعملون لدى محطة أنباء دولية بتقديم المساعدة للإخوان المسلمين، والتي صنفتها الحكومة المصرية كمنظمة إرهابية في ديسمبر 2013. وصدرت ضدهم أحكام (ابتدائية) بالحبس لفترات تتراوح ما بين سبع إلى عشر سنوات. وجذبت تلك القضية اهتماماً دولياً كبيراً ونتج عنها قيام العديد من المنظمات الأجنبية ومنظمات المجتمع المدني الدولية بالمناداة بإسقاط القضية. كما أعرب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة عن قلقه بشأن القيود المفروضة على وسائل الإعلام في مصر وحث السلطات المصرية على إطلاق سراح الصحفيين المحتجزين. ورغم ذلك أخذت الحكومة المصرية تؤكد مرة تلو الأخرى على أنها لا تستطيع التدخل في شؤون القضاء. وبعد مرور عام على اعتقال هؤلاء الصحفيين، غادر أحدهم البلاد بينما أطلق سراح الآخر بكفالة وحصل الثالث على عفو رئاسي. وفي أغسطس 2015، خففت محكمة الاستئناف الحكم إلى ثلاث سنوات.

تعدد قنوات المشاركة المدنية والسياسية

تشهد مصر تحسناً مطرداً في المشاركة السياسية العامة منذ عام 2011. حيث ازدادت نسب المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات زيادة كبيرة على مدى الأربع سنوات الأخيرة رغم أنها لا تزال منخفضة وفقاً للمعايير الدولية. وبلغت نسب المشاركة في الاستفتاء الدستوري الذي جرى في يناير 2014 أكثر من 38% من الناخبين المؤهلين، فيما ارتفعت تلك النسبة إلى 47% في الانتخابات الرئاسية التي عقدت في مايو 2014، مما يشير إلى ازدياد نسب المشاركة ازدياداً كبيراً عن الفترة قبل 2011. وتشير السجلات الرسمية إلى أن نسب المشاركة بلغت 27% في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 2015.

تمت صياغة مشروع دستور 2014 على يد لجنة تتألف من عشرة خبراء دستوريين، ثم أحيل بعدها ليخضع للمراجعة والتعديل من جانب لجنة الخمسين التي كانت تضم ممثلين لأكثر المجموعات السياسية في البلاد وأكبر المؤسسات الإسلامية والمسيحية المصرية وأغلب النقابات المهنية والعديد من اتحادات المزارعين، فضلاً عن ممثلين من مختلف الجامعات المصرية. وقدمت وسائل الإعلام الحكومية والخاصة المصرية تغطية إعلامية مكثفة لمناقشات تلك اللجنة. ومع ذلك ما زالت العديد من منظمات المجتمع المدني ترى أن عملية كتابة الدستور لم تشمل جميع الفصائل السياسية الكبرى في مصر.

حرية تشكيل الأحزاب السياسية ووجود معارضة منظمة

يقيد قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الجديد في مصر إلى حد كبير من قدرة السلطة التنفيذية على التأثير على الانتخابات، إذ يكلف اللجنة العليا للانتخابات بالإشراف على جميع جوانب العملية الانتخابية، بدءاً من تحديد جدول الانتخابات ومروراً بعملية التسجيل وحتى سلطتها في استبعاد المرشحين. ويحتفظ قانون الانتخابات المصري بـ75% من المقاعد البرلمانية للمرشحين الفرديين، و20% لمرشحي الأحزاب، و27 مقعد (حوالي 5%) للأعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية تعييناً مباشراً. كما توجد إجراءات واضحة لتشكيل الأحزاب السياسية ويحظر تدخل السلطة التنفيذية إعمالاً لأحكام الدستور. ويسمح دستور 2014 بتشكيل الأحزاب بمجرد تقديم إخطار ودون الحاجة إلى موافقة السلطة التنفيذية. كما يحظر حل أي حزب سياسي إلا بموجب حكم قضائي.

وفي ديسمبر 2013، أصدرت السلطات المصرية قراراً بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية. وفي أعقاب هذا القرار حل حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين، والذي حاز على أكثر من 40% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر 2011/يناير 2012.

سيادة القانون والاحتكام إلى القضاء

ينص دستور 2014 على استقلالية القضاء وتعزيز سيادة القانون في البلاد، ويحرص القضاء أيما حرص على حماية تلك الاستقلالية. ولا يلغى الدستور إمكانية محاكمة مدنيين أمام المحاكم العسكرية التي ما زالت تعقد في مصر. ودعت الأحكام التي أصدرتها المحاكم الجنائية، والتي أصدرت الكثير من الأحكام بالإعدام، إلى التساؤل حول مدى الالتزام بإجراء المحاكمات وفق الإجراءات القانونية في العديد من القضايا.

إعلاء القانون

يفرض دستور 2014 قيودًا جديدة على صلاحيات السلطة التنفيذية، بما في ذلك وزارة الداخلية، في العمليات القانونية. كما يكفل حقوقًا أفضل للمدعى عليهم من خلال فرض ضوابط وقيود وحدود زمنية على الاعتقالات وعمليات التفتيش وإصدار مذكرات الإحضار وإصدار الأحكام. وقد نادت منظمات المجتمع المدني المعنية بالإصلاح القضائي بإجراء العديد من تلك الإصلاحات. ويحدد الدستور إجراءات المحاكمات وفق الأصول القانونية في الحالات المدنية والجنائية وينظر إلى أي مخالفة لهذه القيود والإجراءات باعتبارها جريمة. وفي حين خول دستور 1971 للبرلمان الإشراف على جميع الوزارات، عزز دستور 2014 من صلاحيات البرلمان من خلال توضيح وتيسير الطرق التي يستطيع أعضاء البرلمان من خلالها توجيه الاستجابات للوزراء وسحب الثقة من أي مسؤول تنفيذي.

وقضت المحكمة الدستورية العليا في 2014 بعدم دستورية قانون الطوارئ الصادر عام 1958 (والذي ظل في حيز النفاذ منذ ذلك الحين) نظرًا لأنه سمح باعتقال واحتجاز الأشخاص المشتبه في أنهم يمثلون تهديدًا على النظام العام والأمن واعتقالهم بدون اتخاذ إجراءات قانونية سليمة. وينص دستور 2014 على ضرورة عرض إعلان حالة الطوارئ على مجلس النواب ويكون إعلانها لمدة محددة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، قابلة للتجديد لمدة مماثلة، بعد موافقة المجلس.

ويسمح الدستور بمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري في الجرائم التي تمثل اعتداءً مباشرًا على المنشآت العسكرية أو المناطق العسكرية، مما يضيق المجال أمام إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري مقارنةً بالعقود الماضية. ومع ذلك، صنفت السلطات المصرية العديد من مباني الدولة والمباني العامة والحكومية كأصول عسكرية في أكتوبر 2014، وذلك بعد سلسلة من الهجمات الإرهابية على مباني الدولة. وأحيل العشرات من المدنيين إلى القضاء العسكري في الثلاثة أشهر الأخيرة من 2014. وتوضح الحكومة المصرية أن غالبية هؤلاء المدنيين كانوا من المدعى عليهم في قضايا ذات علاقة بهجمات على نقاط التفتيش العسكرية وأفراد الجيش. وفي تقريرها الصادر في مارس 2015 حول مدى التقدم المحرز على طريق تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في مصر، نوهت المفوضية الأوروبية إلى توسع صلاحيات المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين. ونددت المنظمات الحقوقية بأن استخدام القضاء العسكري لمحاكمة المدنيين يهدد بتقويض حقوق المواطنين القانونية والدستورية في الحصول على محاكمة عادلة وفق الإجراءات القانونية السليمة.

استقلالية القضاء

يحرص القضاء المصري حرصًا شديدًا على حماية استقلاليته. وجاء دستور 2014 ليؤكد مرة أخرى على إحدى المواد التي وردت من قبل في الإعلان الدستوري الصادر عام 2011 والتي نصت على أن القضاة لا يمكن إقالتهم أو عزلهم إلا من خلال السلطة القضائية نفسها. وفي أغسطس 2012، نقل وزير العدل سلطة إجراء التحقيقات في الأمور المتصلة بالقضاء من الوزارة إلى المجلس الأعلى للقضاء، وهي الخطوة التي ساهمت في تعزيز استقلالية القضاء. وينص دستور 2014 كذلك على استقلالية جميع هيئات القضاء، وهو النص الذي لا يقتصر على المحكمة الدستورية العليا وحدها، ولكنه يشمل كذلك محاكم النقض والاستئناف ومجلس الدولة والنائب العام. وحظر الدستور على أي جهة تنفيذية عزل أي فرد من السلك القضائي، مؤكدًا أن من يتدخل في شؤون القضاء من المسؤولين التنفيذيين من أي مستوى يكون قد ارتكب جريمة في نظر القانون. وفي فبراير 2014، قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية العديد من مواد قانون الانتخابات الذي قدمته الحكومة واعتمده رئيس الجمهورية، مما تسبب في تأجيل موعد إجراء الانتخابات البرلمانية.

الحكومة والمواطنون سواء أمام القانون

ينص دستور 2014 على أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون.

فى يوليو 2014، صرحت وزارة الداخلية أن العدد التقديرى للأشخاص الذين اعتقلوا منذ يوليو 2013 يبلغ حوالى 20,000 شخص ينتمون جميعًا تقريبًا إلى جماعات صنفها الحكومة كمنظمات إرهابية. وخلال الوقت نفسه، ذكرت العديد من منظمات المجتمع المدنى أن العدد الفعلى للمعتقلين أكبر من الرقم الذى أعلنته الوزارة. وبحسب تقدير المتابعين المستقلين، فإن هذا العدد بدأ فى الانخفاض منذ صيف عام 2013. وأشار تقرير المفوضية الأوروبية الصادر فى مارس 2015 إلى أنه "من الأمور الشائعة فى مصر احتجاز الأفراد لفترات طويلة قبل محاكمتهم وبدون توجيه أى تهمة رسمية لهم". وفى هذا الصدد وضحت الحكومة المصرية أن جميع الاعتقالات فى البلاد تتم عقب إجراءات قانونية وتستند إلى أوامر قضائية وأن مدتها تحدد بموجب القانون المدنى المصرى.

على سبيل المثال أصدر أحد قضاة المحاكم العسكرية خلال شهرى مارس وأبريل 2014 أحكامًا بالإعدام على أكثر من 1200 شخص متهمين بالاشتراك فى الهجمات التى شنت على مراكز الشرطة وتسببت فى مصرع ضابطى شرطة. وما زالت تلك الأحكام قيد الاستئناف فيما نقل القاضى إلى منصب آخر. وفى ديسمبر 2014، حكم قاضى آخر بإعدام 188 شخصًا بتهمة قتل 14 شرطى خلال الهجوم على أقسام الشرطة. وأحيلت تلك الأحكام هى الأخرى إلى محكمة الاستئناف. وفى مايو 2015، قضت محكمة شرق القاهرة بإحالة 122 منهم، من بينهم الرئيس السابق محمد مرسى، إلى أرفع سلطة للقضاء الإسلامى فى البلاد لأخذ رأيها بشأن الحكم بإعدامهم على خلفية الاتهامات الموجهة إليهم فى قضية الاقتحام المسلح للسجون فى يناير 2011 وقضية التجسس. وأحيلت تلك الأحكام إلى محكمة النقض لإصدار حكم نهائى فى تلك القضايا. ولم ينفذ أى من أحكام الإعدام التى حكم بها فى هذه القضايا حتى الآن. فى ديسمبر 2016 ألغت محكمة النقد الأحكام السابقة وأمرت بإعادة محاكمة جميع المتهمين أمام محكمة أخرى. وصرح خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة الذين يعملون فى إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والعديد من منظمات المجتمع المدنى الدولية بأن بعض أوجه قصور إجرائية شديدة شابت عددًا من هذه القضايا. وفقًا للقانون الجنائى المصرى حيث أن الغالبية العظمى من المتهمين فى تلك القضايا لم يكونوا متواجدين خلال المحاكمة وصدرت ضدهم أحكامًا غيابية، ففي هذه الحالة يلتزم القاضى بتوقيع أقصى درجات العقوبة على المتهمين. وينص القانون على ضرورة إعادة محاكمة المتهمين الذين تصدر ضدهم أحكامًا غيابية بمجرد حضورهم.

وفى أغسطس 2013، لقي 37 متهم مصرعهم جراء الاختناق اثناء احتجازهم. وخضع ضباط ورجال الشرطة الذين كانوا مسؤولين عن احتجاز القتلى للمحاكمة. وفى مارس 2014، قضت المحكمة بمعاينة مأمور القسم بالحبس لمدة عشر سنوات كما عاقبت 3 ضباط بالقسم بالحبس لمدة سنة مع إيقاف تنفيذ العقوبة. وأحيلت تلك القضية كذلك إلى محكمة الاستئناف.

وفى فبراير 2015، أصدرت السلطات المصرية قانون الكيانات الإرهابية الذى يعرف الكيان الإرهابى بأنه أى مجموعة "تمارس أو كان الغرض منها الدعوة بأى وسيلة إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع و مصالحه أو أمنه للخطر أو الإضرار بالوحدة الوطنية". ويكلف القانون النيابة بإعداد قائمة بأسماء الكيانات الإرهابية وأخرى بأسماء الإرهابيين المشتركين فى كيانات إرهابية أو على صلة بها. وتختص محكمة الاستئناف بنظر الإدراج على قائمتى الكيانات الإرهابية والإرهابيين. ويمكن لأى من الكيانات أو الأفراد الطعن فى القرار الصادر فى شأن إدراجهم على أى من القائمتين المشار إليهما أمام محكمة النقض. وقد أبدت العديد من منظمات المجتمع المدنى الدولية والمصرية تحفظات قوية على هذا القانون اعتراضًا على نطاقه الواسع. وجاء صدور هذا القانون فى أعقاب العديد من الهجمات على مبانى الدولة وأفراد الجيش ورجال الشرطة والمدنيين والتى راح ضحيتها العشرات على يد الجماعات الجهادية التى تمارس العنف.

سياسات ومؤسسات فعالة لمنع الفساد

يظل الفساد من الأمور التى تمثل شاغلًا كبيراً لدى شركات الأعمال والمواطنين. وتشير استبيانات الشركات بمناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى أجراها البنك الاوروبى لإعادة الإعمار والتنمية ومجموعة البنك الدولى وبنك الاستثمار الاوروبى فى بلدان منطقة جنوب وشرق المتوسط خلال العامين الماضيين إلى أن الفساد هو ثانى أكبر العوائق أمام الشركات التى تمارس أعمالها فى مصر.

وتشير نتائج مؤشر مدركات الفساد 2015 التي أعلنتها منظمة الشفافية الدولية إلى أن مركز مصر في مؤشر مدركات الفساد في عام 2015 هو 88 من أصل 168 دولة، مما يوضح أن الفساد يبقى من المشكلات الكبرى التي يتعين على السلطات حلها. ومع ذلك لا بد أن ننوه إلى أن ترتيب مصر في عام 2015 قد تحسن مقارنةً بعام 2014 عندما كانت مرتبة مصر 94 من أصل 175 دولة.

وعكفت الحكومات المتوالية منذ عام 2011 على اتخاذ خطوات كبيرة على طريق محاربة الفساد. وخضعت العديد من الصفقات الكبيرة، بما فيها عمليات الخصخصة التي جرى تنفيذها خلال العقدين المنصرمين، إلى المراجعة القضائية. كما خضع العديد من كبار المسؤولين بالإدارة التي كانت تحكم مصر قبل عام 2011، جنباً إلى جنب مع عدد من رموز الحكومات السابقة، إلى المحاكمة بتهمة استغلال السلطة لتحقيق أرباح اقتصادية خاصة واختلاس الأموال والأصول العامة.

وكفل دستور 2014 استقلالية الجهاز المركزى للمحاسبات وخوله صلاحيات واسعة للرقابة على السلطة التنفيذية، كما نص على عرض التقرير السنوى للجهاز وحسابه الختامى على مجلس النواب للمراجعة والتصويت على الحساب الختامى باباً باباً. وفي عام 2015، صدر قانون رقم 98 لسنة 2015 بشأن حالات إعفاء رؤساء وأعضاء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من مناصبهم، والذي فوض هذا الحق للسلطة التنفيذية في بعض الحالات المحددة. وقد أعفى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات من منصبه استناداً إلى نص هذا القانون بعدما أدلى بتصريحات إعلامية حول الحجم التقديرى للفساد في مصر. وأعلنت اللجنة القضائية المخولة بالنظر في هذه المسألة أن تلك التصريحات تضمنت مبالغة صارخة عن حجم الفساد في مصر. وللشخص المعنى حق الطعن في هذا القرار أمام المحكمة الإدارية العليا، والتي لها بدورها، إحالة القضية إلى المحكمة الدستورية العليا لإصدار حكم نهائى فيها.

وفي 2014، منحت هيئة الرقابة الإدارية صلاحيات موسعة جديدة تشمل إعداد الاستراتيجيات ومنع الفساد والتحقيق فيه. وتشرف هيئة الرقابة الإدارية الآن إشرافاً مباشراً على اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد، والتي خولت صلاحيات موسعة جديدة هي الأخرى.

وشكلت الحكومة لجنة وزارية في 2014 برئاسة وزير العدالة الانتقالية، وهو أحد كبار القضاة سابقاً، بغرض وضع برنامج للإصلاح المؤسسى. ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف منها تحسين إدارة المؤسسات العامة والضوابط الرقابية الداخلية بها. وتعكف مصر حالياً على تطوير استراتيجية اللامركزية بالبلاد لمنح مسؤوليات أوسع للسلطات والإدارات المحلية فيما يتعلق بالإدارة وإعداد الموزانات.

الحقوق المدنية والسياسية¹⁸

يكفل دستور 2014 الحقوق المدنية والسياسية ويقدم ضمانات حماية جديدة لم تكن في دستور مصر السابق. وطرأت كذلك بعض التحسن على مدى شمولية النوع الاجتماعى والشمولية الإقليمية والشبابية على مستوى المشاركة السياسية، فضلاً عن تحسن عملية المشاورات بشأن صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، تبقى هناك بعض المخاوف بشأن حرية التعبير والتجمع.

حرية التعبير والمعلومات والدين والوجدان والتنقل وتكوين الجمعيات والتجمع والتصرف فى الملكية الخاصة

يخصص دستور 2014 باباً كاملاً لتحديد وتقنين الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية مثل حرية التعبير عن الرأى والتجمع. وتشمل تلك الحقوق حقوقاً لم يكفلها أى دستور مصرى من قبل مثل حرية الفكر والرأى والبحث العلمى والإبداع الفنى. كمل يلزم الدستور الدولة المصرية بالالتزام بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التى تصدق عليها مصر. وتشتمل الاختصاصات الرسمية لوزارة العدالة الانتقالية على مراقبة الالتزام وترسيخ الحقوق والحريات التى يكفلها الدستور. وقد ذكرت المفوضية الأوروبية فى تقريرها المرحلى الصادر فى مارس 2015 أن الدستور المصرى الجديد يكفل مستوى حماية غير مسبوق لحقوق الإنسان وحريات الأفراد، بيد أنه ما زالت هناك فارق بين الحقوق التى يكفلها الدستور والممارسات الفعلية التى تطبقها بعض مؤسسات الدولة على أرض الواقع. وتؤكد الحكومة المصرية أن هذا الفارق يعود فى الأساس إلى بعض الانتهاكات الفردية لا أكثر.

¹⁸ سيتم تحديث هذا القسم في ضوء التغيرات التي لحقت التقدير السياسى

ويسمح قانون التظاهر المصرى الصادر فى نوفمبر 2013 للجهة التنفيذية منع التظاهر "إن كان التظاهر يؤدي إلى الإخلال بالأمن أو (السلام) والنظام العام أو التأثير على سير العدالة أو تعطيل حركة المرور أو المواصلات". كما يخول القانون الحكومة الحق فى منع التظاهر فى بعض الأماكن العامة ويلزم كل من يريد تنظيم مظاهرة أن يقدم إخطارًا بخطة التظاهر قبل موعد المظاهرة بثلاثة أيام على الأقل إلى وزارة الداخلية متى كان عدد المتظاهرين يزيد عن عشرة أفراد. ويحق للوزارة إلغاء التظاهرة المبلغ عنها أو تغيير مسارها. ونوهت المفوضية الأوروبية فى تقريرها المرحلى الصادر فى مارس 2015 أن هناك قيودًا كبيرة على حرية التجمع فى مصر. وقد ألقى القبض على الكثير من المتظاهرين وجرت محاكمتهم بتهمة مخالفة قانون التظاهر وقضت المحاكم بحبس بعضهم لعدة سنوات. وذكر التقرير نفسه الصادر عن المفوضية أن أغلب المحاكمات التى وجهت فيها التهم للنشطاء كانت بسبب مخالفة هذا القانون. وينص قانون العقوبات المصرى على أن المتهم الذى تثبت إدانته فى أكثر من اتهام جنائى يجب أن توقع عليه العقوبة المقررة لأقصى اتهام حكم القضاء بإدانته فيه. ولعل أبرز الحالات التى حكم فيها على نشطاء بالسجن لعدة سنوات كانت قضية صدرت فيها أحكام ضد نشطاء على خلفية اتهامات بإشعال الحرائق أو حيازة الأسلحة بشكل غير مشروع أو الهجوم على مباني عامة، وليس شن المظاهرات بما يخالف أحكام قانون التظاهر. وتعيد المحكمة الدستورية العليا حاليًا النظر فى هذا القانون. فى ديسمبر 2016 حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية إحدى مواد هذا القانون مما أدى بالسلطة التنفيذية بتحويل القانون لمجلس الدولة لنظر فيها.

وفى أغسطس 2013، فضت السلطات المصرية اعتصامين ضخمين لأنصار الرئيس السابق محمد مرسى نظمهما الإخوان المسلمون، مما تسبب فى إزهاق أرواح المئات. وعليه أمر رئيس الجمهورية المؤقت آنذاك بتشكيل لجنة تقصى حقائق للتحقيق فى واقعة فض الاعتصامين. وزعم التقرير الذى صدر بنهاية عام 2014 أن من ضمن القتلى رجال أمن من الذين شاركوا فى فض الاعتصام، وألقى بمسؤولية العنف الذى وقع خلال الفض على الإخوان المسلمين. وأجرى التقرير تقييمًا لمدى اتفاق الوسائل التى استخدمتها قوى الأمن لفض الاعتصامين مع الإجراءات التى ينص عليها القانون فى تلك المواقف. كما شكل المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر بعثة لتقصي الحقائق لكشف حقيقة ما حدث أثناء فض الاعتصامين. وعزى تقرير المجلس الصادر فى مارس 2014 العدد الكبير للقتلى الذين لقوا مصرعهم هذا اليوم إلى "عدم الحفاظ على التناسب فى استخدام القوة" و"الإخفاق فى الحفاظ على ضبط النفس" من جانب رجال الأمن، وإلى التحريض على العنف والحشد بالإكراه واستخدام الأسلحة والأعيرة النارية من جانب مجموعات المتظاهرين.¹⁹ وهناك العديد من التحقيقات التى ما زالت مفتوحة بشأن فض الاعتصام، ولكنها لم تشمل على أى إجراءات للملاحقة القضائية حتى الآن.

الشمولية السياسية للمرأة والأقليات العرقية وغيرها من الأقليات

للمرة الأولى فى تاريخ مصر، جاء دستور 2014 ليلزم الدولة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ويكفل حقوق سياسية واقتصادية متساوية لذوى الإعاقة وكبار السن. كما نص على تشكيل لجنة مستقلة لمكافحة التمييز. وفى هذا الصدد أقرت مصر تدابيرًا اجتماعية واقتصادية لتقييم المساواة بين الجنسين من حيث الحصول على فرص العمل والمساواة فى الأجر والمقاييس التعليمية والصحية وممارسة الحقوق السياسية وإعداد تقارير بنتائج هذا التقييم. ومنذ ثورة 2011، لوحظ وجود تحسن كبير فى مشاركة المرأة السياسية، ولا سيما فى مستوى مشاركتها فى الانتخابات الأخيرة.

ويوجد تحسن ملحوظ فيما يتعلق بأمن المرأة الاجتماعى. كما عزز الدستور حقوق العديد من المجالس القومية ومنها المجلس القومى للمرأة. وعقدت المئات من الندوات على مدار العامين المنصرمين، بما فى ذلك ندوات من تنظيم وزارة التضامن الاجتماعى، لتثقيف المرأة بعدة أمور منها الاتجار بالبشر والعنف الأسرى وحقوقها القانونية والزواج المبكر. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة عدة خطوات جادة لمكافحة ختان الأنثى. ونوه تقرير المفوضية الأوروبية الصادر فى مارس 2015 إلى تقدم التحقيقات فى حالات العنف الجنسى الموجه للمرأة.

ورغم ذلك تظل هناك العديد من الفروق الشاسعة ما بين ظروف المرأة فى البقاع الحضرية والريفية بالبلاد وكذلك على مستوى مختلف الشرائح الاجتماعية. كما تظل مشاركة المرأة السياسية منخفضة بالمقارنة بالمعايير الدولية.

¹⁹ <http://www.nchregypt.org/media/ftp/rabaa%20report%20translation.pdf>

ورغم أن الحكومة تقود العديد من المبادرات حاليًا لضمان التوزيع العادل للموارد بين محافظات الجمهورية، لا تزال هناك فروق كبيرة بين المراكز الحضرية الضخمة وباقي أنحاء البلاد من حيث توصيل المرافق وتوافر الخدمات. كما يظل الشمول الاجتماعي والاقتصادي في جنوب مصر منخفض انخفاضًا كبيرًا عما هو الحال في باقي أنحاء البلاد.

عدم التعرض للتحرش أو التهديد أو التعذيب

يحظر دستور مصر الصادر عام 2014 التعذيب. ويؤكد أن المعاهدات الدولية التي تصدق عليها مصر تشكل جزءًا لا يتجزأ من التشريعات الوطنية. وبناءً عليه يقر النظام القانوني المصري الآن بالتعريف الدولي للتعذيب كما ورد في اتفاقية مناهضة التعذيب. ولم تصدق البلاد بعد على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

وتزعم بعض الجماعات الحقوقية وجود حالات تعرض فيها مواطنين مصريين وأجانب للتعذيب. وصرحت الحكومة المصرية أنها ترفض اللجوء إلى التعذيب التزامًا بنصوص الدستور والقانون المصري واحترامًا لالتزامات البلاد الدولية. كما تؤكد الحكومة على أنها أجرت تحقيقات مكثفة في الحالات الفردية التي استخدم فيها العنف بإفراط وأنها حرصت على إحالة الجناة إلى القضاء، مؤكدة على صدور أحكام بالسجن لعدة سنوات على العديد منهم. وينص الدستور المصري على أن جرائم التعذيب لا تسقط بالتقادم. وعثر في إحدى الحالات على جثة طالب إيطالي بها علامات تدل على التعذيب وفقًا لتقارير الجماعات الحقوقية، ولكن الحكومة المصرية نفت قيام أي جهة حكومية مصرية بإلقاء القبض على هذا الشاب وأكدت أن الحكومة تجري تحقيقًا شاملًا في هذه المسألة بالتعاون مع السلطات الإيطالية.

وفي ديسمبر 2014، شدد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة على ضرورة قيام السلطات بالتأكد من عدم إفراط السلطات الأمنية في استخدام القوة، كما حث الأفراد الذين يلجأون إلى المظاهرات للتنديد بالظلم إلى ممارسة هذا الحق بسلمية.

الملحق 2 – المؤشرات الاقتصادية المختارة

مصر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المخرجات والتنفقات							
الناتج المحلي الإجمالي	4.7	5.1	1.8	2.2	2.1	2.2	4.2
الاستهلاك الخاص	5.7	4.1	5.5	6.5	2.8	4.1	2.8
الاستهلاك العام	5.6	4.5	3.8	3.1	3.9	6.6	7.0
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	9.1-	8.0	2.2-	5.8	8.4-	1.7	8.6
الصادرات من السلع والخدمات	14.5-	3.0-	1.2	2.3-	5.6	11.9-	0.4-
الواردات من السلع والخدمات	17.9-	3.2-	8.4	10.8	0.5	0.2	0.5
الصناعة، القيمة المضافة	5.5	4.0	0.5	1.0	0.6	1.5	1.0
سوق العمل							
إجمالي متوسط الأجور الشهرية (المتوسط السنوي)	10.0	21.3	21.6	20.0	18.7	5.9	9.1
الأجور الحقيقية بالأسعار الجارية للعملة المحلية	6.2-	10.5	10.6	11.3	11.8	4.2-	1.9-
معدل البطالة							
	9.4	9.0	12.0	12.7	13.2	13.0	12.8
الأسعار							
أسعار الاستهلاك (المتوسط السنوي)	16.2	11.7	11.0	8.6	6.9	10.1	11.0
أسعار الاستهلاك (في نهاية العام)	9.9	10.1	11.8	7.3	9.8	8.2	11.4
المؤشرات المالية							
الموازنة الحكومية العامة							
الإيرادات الحكومية العامة	27.71	25.1	22.0	21.1	21.9	24.7	22.2
النفقات الحكومية العامة	34.2	32.9	32.1	31.2	34.0	36.0	33.2
الدين الحكومي العام	72.9	73.1	76.4	74.9	84.7	85.8	88.7
القطاعات النقدية والمالية							
المعروض النقدي (أم، في نهاية العام)	9.5	12.4	6.7	12.3	18.9	15.8	18.6
توفير ائتمانات للقطاع الخاص (في نهاية العام)	2.9-	6.4	4.7	6.0	4.5	9.5	15.3
معدل القروض المتعثرة							
	13.4	13.6	10.9	9.8	9.3	8.5	7.2
الفائدة وأسعار الصرف							
سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية	5.9	6.6	7.2	7.6	7.0	7.2	6.8

مصر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية	0.2	0.2	0.4	0.2	0.2	0.2	0.4
معدل العائد على الإقراض لليلة واحدة	9.75	9.75	10.25	10.25	9.25	10.25	10.25
سعر الفائدة المتداول بين البنوك (أسبوع واحد)	8.3	8.3	9.8	9.9	10.3	8.7	9.25
سعر الفائدة الرسمية	8.25	8.25	9.25	9.25	8.25	9.25	9.25
(جنيه مصري لكل دولار أمريكي)							
سعر الصرف (فى نهاية العام) أسعار الفائدة المتداولة بين البنوك - المتوسط المرجح	5.5	5.8	6.0	6.4	7.0	7.2	7.8
سعر الصرف (المتوسط السنوى)	5.6	5.6	5.9	6.1	6.9	7.1	7.76
(النسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالى)							
القطاع الخارجى							
الحساب الحالى	2.3-	2.0-	2.6-	3.7-	2.2-	0.9-	3.6-
الميزان التجارى	13.3-	11.5-	11.5-	12.4-	10.7-	11.3-	11.7-
الصادرات من السلع	13.3	10.9	11.5	9.1	9.4	8.6	6.6
الواردات من السلع	26.7	22.4	23.0	21.5	20.2	19.9	18.3
الاستثمار الأجنبى المباشر	3.6-	2.6-	9.0-	1.4-	1.3-	1.4-	1.9-
إجمالى الاحتياطيات (فى نهاية العام)	16.6	16.1	11.3	5.6	5.2	5.5	6.1
ديون خارجية متراكمة	16.9	15.9	15.2	12.5	16.4	15.6	14.9
الدين الخارجى العام	13.8	12.4	11.8	9.8	11.4	9.9	8.0
الدين الخارجى الخاص	3.1	3.5	3.4	2.7	5.0	5.7	6.9
(أشهر واردات السلع والخدمات)							
إجمالى الاحتياطيات (فى نهاية العام)	6.1	6.8	4.2	2.3	2.2	2.6	2.9
بنود تفكيرية							
(الفئات كما هو موضح)							
عدد السكان (فى نهاية العام، بالملايين)	83.2	87.8	87.8	87.8	90.6	93.6	؟؟
الناتج المحلى الإجمالى (بالمليارات من الجنيه المصرى، اسمى)	1042.2	1206.6	1371.1	1656.6	1843.8	2101.9	2429.8
الناتج المحلى الإجمالى للفرد (بالدولار الأمريكى، اسمى)	2444	2724	2869	3151	3017	3250	؟؟
حصة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى (بالنسبة المئوية)	37.6	37.5	37.6	38.8	38.9	39.0	36.3
حصة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى (بالنسبة المئوية)	13.6	14.0	14.5	11.1	11.0	11.1	11.2
الاستثمار الأجنبى المباشر (بالمليارات من الدولار الأمريكى)	8.1	6.8	2.2	4.0	3.8	4.2	6.4
الدين الخارجى - احتياطيات (مليار دولار أمريكى)	0.2	1.6-	8.3	18.8	28.3	29.4	28.0
الدين الخارجى/ الصادرات من السلع والخدمات (النسبة)	64.4	71.0	71.4	74.8	87.9	105.3	109.4

مصر	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المنوية) المعروض النقدي (أم1، في نهاية العام بالنسبة المنوية من الناتج المحلي الإجمالي) ملاحظة: جميع الأرقام تتوافق مع السنوات المالية (يوليو - يونيو) ماعدا مؤشرات القطاعات النقدية والمالية وسعر الفائدة وسعر الصرف.	79.8	76.0	73.6	66.1	70.3	72.2	72.2

الملحق 3 – تقييم تحديات المرحلة الانتقالية

هيكل السوق	مؤسسات السوق	التحديات الرئيسية
الشركات		
الأعمال التجارية الزراعية		
كبير	كبيرة	- الاستمرار في إصلاح برامج الدعم المقدم على المياه والوقود والكهرباء. - الاستمرار في تحرير سوق للسلع الزراعية الرئيسية (مثل الحبوب والسكر). - زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي من خلال التدريب، وتحسين إدارة المياه وتحسين فرص الحصول على التمويل. - تحسين عمل أسواق الأراضي. - تطوير نظم المعالجة الحديثة واللوجيستيات والبيع بالتجزئة ونظم التوزيع.
قطاع الصناعات التحويلية والخدمات		
كبير	متوسطة	- تعزيز بيئة الأعمال من خلال تحسين كفاءة تقديم الخدمات العامة، والحد من البيروقراطية، وتعزيز القدرات التنفيذية لجهاز حماية المنافسة، وتحسين سبل إنفاذ العقود وإجراءات الإفلاس. - دعم سبل إزالة التشوهات الناجمة عن الدعم القائم على أسعار الطاقة تدريجيًا، والتدابير التنظيمية (مثل الترخيص) والحوافز التجارية. - زيادة إنتاجية وكفاءة القطاع من خلال إدخال أساليب الإدارة الحديثة بما في ذلك تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز مستويات أعلى من البحث والتطوير من أجل الانتقال إلى إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى. - التصدي لعملية الخصخصة وإعادة هيكلة الشركات المتبقية المملوكة للدولة، وخاصة في قطاعات الغزل والنسيج والبتروكيماويات لدعم القدرة التنافسية.
العقارات		
متوسط	كبيرة	- زيادة الشفافية وتبسيط إجراءات الحصول على تراخيص البناء وتسجيل الممتلكات. - إعداد سجل شامل للممتلكات يسهل الوصول إليه. - تحسين إطار عمليات حبس الرهن العقاري من أجل تسهيل عملية تطوير سوق الرهن العقاري. - زيادة التركيز على كفاءة استخدام الطاقة والاستدامة في جميع القطاعات الفرعية للعقارات. - زيادة المعروض من العقارات السكنية والتجارية الحديثة وبأسعار معقولة.
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		
متوسط	متوسطة	- الاستغلال التجاري وزيادة خصخصة شواغل الخطوط الثابتة. - مواصلة تطوير الإطار التنظيمي (على سبيل المثال: فيما يخص تنفيذ ضمانات للمنافسة وإعادة موازنة التعريفات). - ضمان الاستقلال التنظيمي الكامل. - تحسين إنفاذ سبل حماية حقوق الملكية الفكرية.
الطاقة		
الموارد الطبيعية		

هيكل السوق	مؤسسات السوق	التحديات الرئيسية
كبير	كبيرة	- زيادة المنافسة الأولية والنهائية من خلال إعادة هيكلة وتفكيك الشركات المملوكة للدولة المتكاملة رأسياً والتي تتحكم فى استخراج النفط والغاز والموارد المعدنية الأخرى وتوزيعها. - الاستمرار فى معالجة قضية دعم الوقود والتأكد من أن تعريفات الغاز تصل إلى مستوى استرداد التكاليف، وتحسين نظام النقل الذى يستهدف الفئات الأكثر حرماناً فى الوقت نفسه. - تعزيز الإطار القانونى والتنظيمى بما فى ذلك إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة. - زيادة الشفافية فى تدفقات الإيرادات من الأنشطة الاستخراجية.
الطاقة الكهربائية		
كبير	كبيرة	- التجديد الهيكلى بما فى ذلك الاستغلال التجارى وتطبيق عملية الفصل والخصخصة بشكل فعال. - تطوير نظام للسوق قادر على تشجيع الاستثمار فى بناء قدرات جديدة فى توليد الطاقة. - مواصلة إلغاء إعانات الدعم المتبادلة وتطبيق تعريفات مجدية من حيث التكلفة. - ضمان تطبيق عمليات فعالة وشفافة للهيئة المنظمة المستقلة المؤسسة حديثاً.
البنية التحتية		
المياه والصرف الصحى		
كبير	كبيرة	- تفعيل عدة إصلاحات للتعريفات لتحسين استدامة الخدمات. - إعادة هيكلة مرافق المياه واستغلالها تجارياً (تقليل الخسائر وإعادة هيكلة قطاع العمل وتحسين الإنتاجية). - زيادة لامركزية العمليات عن طريق منح مزيد من الاستقلال الذاتى للمحليات ومرافق المياه. - مواصلة تطوير مخططات التمويل الخاصة بمشاركة القطاع الخاص فى محطات معالجة المياه ومياه الصرف الصحى.
النقل الحضرى		
كبير	كبيرة	- إصلاح العلاقة المؤسسية بين المشغلين والسلطات الحكومية، بما فى ذلك الحاجة إلى الفصل الكامل بشكل عملى بين الوظائف التشغيلية والتنظيمية. - طرح نظام لمراقبة التكاليف فى المشغلين الحكوميين لتحسين الاستدامة المالية للخدمات وخلق مساحة أكبر لصيانة الأصول. - تطبيق عمليات إصلاحية للتعريفات لتحسين معدلات تغطية مصروفات التشغيل ودعم الاستدامة المالية. - بناء القدرات فى مجال تخطيط الخدمات وإجراء مناقصات الطرق. - معالجة مشكلة الاحتقان المرورى الشديد والانبعاثات فى المدن الكبرى من خلال استخدام مزيج من الأدوات التنظيمية والأخرى القائمة على السوق.
الطرق		
كبير	متوسطة	- الفصل الكامل بين الناحية التنظيمية والعمليات. - تصفية شركات صيانة الطرق. - تحسين التمويل من خلال توسيع شبكة رسوم المرور و/ أو رفع أسعار المرور و/ أو رفع الضرائب غير المباشرة على الوقود المستخدم فى النقل. - تنفيذ برامج مشاركة القطاع الخاص.

هيكل السوق	مؤسسات السوق	التحديات الرئيسية
السكك الحديدية		
كبير	كبيرة	- تحويل الهيئة القومية لسكك حديد مصر إلى شركة وإعادة هيكلتها بما يشمل تكاليف التطوير والفصل الكامل بين البنية التحتية والعمليات. - تنفيذ إصلاحات التعريفية لتحسين معدلات تغطية مصروفات التشغيل. - تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي من خلال الفصل بين جوانب وضع السياسات والنواحي التنظيمية والوظائف التشغيلية وتكليف هيئات منفصلة بها. - السماح للغير بالوصول إلى الشبكة.
المؤسسات المالية		
الخدمات البنكية		
متوسط	متوسطة	- تعميق الوساطة المالية وتوسيع فرص الحصول على هذه الخدمات. - خصخصة البنوك المملوكة للدولة. - وضع أدوات تمويل على المدى الأطول.
التأمين والخدمات المالية الأخرى		
كبير	متوسطة	- زيادة معدل اختراق قطاع التأمين والتشجيع على جعل القطاع أكثر حراكًا من خلال خصخصة مؤسسات التأمين المهيمنة المملوكة للدولة. - توسيع نطاق إتاحة خدمات التأجير وخصوصًا للأعمال الصغيرة والأفراد. - زيادة تطوير الأطر المؤسسية الخاصة بالرهونات العقارية بما يشمل تسجيل الأراضي والتمويل على المدى الطويل.
المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة		
كبير ²⁰		- زيادة فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القروض البنكية. - إعداد ممارسات انتمائية خصيصًا للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإنشاء إدارات متخصصة في شئون المشروعات الصغيرة والمتوسطة. - دعم خلق بيئة قانونية مشجعة على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال، على سبيل المثال، تعزيز حقوق الدائنين المضمونين (فيما يتعلق بمنح الضمانات وتعزيزها) وتوسيع نطاق نظام المعلومات الائتمانية وتعميقه وتقليل الحواجز القانونية المتعلقة بشروط الحصول على الضمانات. - دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية في انضمامها إلى القطاع الرسمي. - زيادة مدى قبول البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين مهارات الإدارة المالية والمحاسبة لدى هذه المشروعات.
حقوق الملكية الخاصة		
كبير	متوسطة	إنشاء صناديق مؤسسية لحقوق الملكية ذات جودة عالية في القطاعات المتوسطة وقطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

²⁰ بالنسبة لتطوير قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لم تحدد سوى فجوة عامة واحدة.

هيكل السوق	مؤسسات السوق	التحديات الرئيسية
		- توسيع نطاق الخدمات. - استعادة ثقة المستثمرين التجاريين الدوليين وجذب المزيد من مؤسسات الاستثمار المحلية في الوقت الذي تستقر/ تنمو فيه قطاعات التأمين والمعاشات. - تعزيز معايير الحوكمة.
أسواق رأس المال		
متوسط	متوسطة	- تحسين عمل سوق إصدار السندات الحكومي كأساس للأسواق النقدية، وتطوير سندات الشركات من خلال بناء منحى عائد سيادى يمكن الاعتماد عليه وأسواق ثانوية عالية السيولة. - تطوير سوق سندات الشركات كبديل للتمويل المدار من قبل البنوك. - بناء قاعدة لمؤسسات الاستثمار (التأمين وأموال المعاشات). - التشجيع على إدراج الشركات حسب أهم المنتجات/ الخدمات التي تقدمها في السوق المحلى و/ أو إدراجها في سوقين على الشاشة الرئيسية. - بناء كتلة حرجة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع على إدراجها على بورصة النيل (شاشة متابعة أسعار أسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة). - تنويع الخدمات المالية بما يشمل صكوك الدين قصيرة المدى.
مبادرة الموارد المستدامة		
الطاقة المستدامة		
كبير	متوسطة	- استغلال إمكانات مصادر الطاقة المتجددة بتكلفة معقولة. - الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى خفض الدعم البينى وتحقيق استرداد التكاليف من خلال تعريفات الطاقة. - وضع سياسات لكفاءة الطاقة تركز على المستخدمين الرئيسيين للطاقة وتنفيذها بالكامل في سبيل تسهيل الاستفادة من المشروعات. - وضع مجموعة مترابطة من تدابير التكيف مع تغير المناخ وتنفيذها، مع التركيز بشكل خاص على القطاعات الاقتصادية الأكثر ضعفًا. - دعم استغلال توريدات الطاقة البديلة منخفضة الكربون في القطاع الصناعي.
كفاءة استهلاك المياه		
كبير	كبيرة	- تبنى إطار قانونى شامل بشأن المياه يتضمن أولويات وإرشادات استثمار واضحة. - طرح تقنيات متطورة لتوفير/ إعادة تدوير المياه في القطاعات الرئيسية المستهلكة للمياه. - الاستمرار في تنفيذ إصلاحات التعريفة التي من شأنها أن تسهم في زيادة ترشيد استهلاك المياه. - متابعة عمليات تصريف الفضلات السائلة لدى القطاعين الصناعى والتجارى والخفض منها.
كفاءة استخدام الموارد والحماية البيئية		
كبير	كبيرة	- وضع إطار تشريعى شامل بشأن المخلفات وتبنيه بالإضافة إلى سياسات ولوائح محددة بشأن أكثر أنواع المخلفات شيوعًا. - دعم تطوير سلاسل قيمة لجمع/ إعادة التدوير الموثوقة/ إعادة استخدام المخلفات، مع إشراك القطاع غير الرسمى في ذلك وتحويله إن أمكن.

هيكل السوق	مؤسسات السوق	التحديات الرئيسية
		• تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع التركيز بشكل خاص على الحلول الفعالة من حيث التكلفة. • وضع ضوابط مراقبة صارمة على المخلفات الصناعية ومياه الصرف وتفعيلها.

الإدراج الإقتصادي¹ تصنيفات الفجوات

الإدراج الإقتصادي		
أبعاد إدراج الفجوات	إدراج الفجوات	التحديات الرئيسية
الإقليم		
الحصول على التعليم	كبير	• تحسين الحصول على التعليم على الصعيد الإقليمي وعلاقته بمتطلبات سوق العمالة.
الشباب		
هيئة سوق العمالة	متوسطة	• تقليل حواجز دخول سوق العمالة، وتعزيز مرونتها، مع التركيز على تيسير التعليمات المتعلقة بالعمالة.
توظيف الشباب	كبير	• وضع طرق للتقدم الفعال من التدريب إلى التوظيف من خلال روابط أوثق بين أرباب العمل الجهات القائمة على التعليم.
جودة التعليم وكميته	كبيرة	• ضمان نهج مؤسسي قوى لدور القطاع الخاص في تكوين محتوى المنهج وأهداف التعلم لتعكس متطلبات سوق العمالة.
عدم تطابق المهارات	كبير	• تحسين أطر معايير المهارات الوطنية كجزء من التعليم المهني والفني واستراتيجية برنامج إصلاح التدريب وخطة التعليم الاستراتيجية 2014-2030 .
		• تعزيز مشاركة القطاع الخاص في وضع معايير للمهارات الوطنية التي تعكس احتياجات سوق العمالة وخاصة على المستوى المهني.
الشمول المالي	كبير	• تحسين وصول المال إلى الشباب وإتاحة الخدمات الإستشارية والعملية التي تستهدف المستثمرين من الشباب.
النوع الجنساني		
اللوائح القانونية	كبير	• تحسين تطبيق معايير المساواة بين الجنسين على الصعيد الدولي متضمنة اتفاقية الأمم المتحدة حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال استراتيجيات وطنية متعلقة بالمساواة بين الجنسين ومن خلال إطار مؤسسي.
الحصول على خدمات صحية	متوسط	• تعزيز التدابير لخفض معدل وفيات الأمومة في البلد من خلال تحسين الوعي والحصول على رعاية صحية جيدة.
ممارسات العمالة وسياساتها	متوسط - كبير	• تحسين السياسات والممارسات المتعلقة بالمساواة في الأجور لتضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين وتشجيع المرأة للمشاركة في سوق العمل.
التوظيف والعمل	كبير	• تحفيز القطاع الخاص لتبني فرص متساوية لمعايير التوظيف.
		• تحسين التوجيه المهني في المدارس الثانوية و التعليم الجامعي والتركيز على الطالبات والخريجات.
الحصول على التمويل	كبير	• بناء قدرة البنوك المحلية لوضع خطوط ائتمان تهدف إلى قيادة المرأة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وربط الحصول على المال بالخدمات الإستشارية العملية والتدريبية.

¹ يحسب إدراج الفجوات الإقتصادية التابعة للبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية معدل المؤسسات، والأسواق، ونظم التعليم في جميع دول عمليات البنك من حيث قدرتهم على مد الفرصة الإقتصادية للأفراد دون النظر إلى الجنس، أو السن، أو محل الميلاد. تختلف تدابير الفجوة في الفرص – مابين العاملين بين عمر 15 إلى 24 عاما وأكبر، وبين الرجال والنساء – أكثر من مستويات الفرص. تم عمل تقرير للفجوات في استراتيجية البلد حيث يوجد إدراج فجوات فوق الصغيرة. هذه الفجوات متوافقة مع تحديث إدراج الفجوات الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية 2015 ، وسوف يتم تحديثه حتى نهاية 2016.

الملحق 4 – التحول القانوني

مقدمة

يقدم هذا الملحق تحليلاً نقدياً حول الموضوعات القانونية المختارة ذات الصلة باستراتيجية الاستثمار المتعلقة بالبنك في مصر خلال الفترة الاستراتيجية القادمة. تيسيراً للحالة المرجعية، يقدم هذا التحليل توجيهاً استراتيجياً رئيسياً حددته استراتيجية هذه الدولة وخاصة الأعمال المقدمة تحت "حوار السياسات والتعاون الفنى".

الموضوع 1: دعم تنافس القطاع الخاص من خلال سلاسل القيم الأقوى، تحسين الحصول على تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة والشباب.

إطار الإعسار

من الضروري تحديث الإصلاح الشامل لإطار الإعسار القانوني في مصر. تم إجراء بعض المحاولات المتواضعة لتقديم عملية مسار سريعة للإعسار. في آخر 2016، قام وزير العدل بتحضير مشروع قانون ينظم عملية الإفلاس وإعادة هيكلة الإجراءات. وبالرغم من ذلك، فإن إجراءات الإعسار في مصر لازالت طويلة وبيروقراطية فيما يتعلق بالتصفية كنتيجة شائعة بعد إعادة الهيكلة. يوجد نوعان من إجراءات الإعسار (الإفلاس) المتاحة في ظل النظام الراهن: (1) التصفية؛ و(2) التسوية (أيضاً المهددين بالإفلاس)، تهدف للوصول إلى اتفاق بين المدينين ودائنيهم ودائماً ما تكون تتم التسوية ببيع أصول الدين، مثل التصفية، وبالتالي هذه الإجراءات على أرض الواقع لا تشهل إعادة هيكلة المدين. إضافة إلى ذلك، لا يوجد وسائل حقيقية لإعادة تنظيم الأعمال القابلة للبقاء بسبب عدم قدرة إجراءات التوافق الحالية بالزام الدائنين المضمونين. في نفس الوقت، فإن إجراء المحاكم المرهقة تقدم عملية طويلة ومعقدة من أجل تصفية الأعمال القابلة للإستمرار.

كشفت تقييمات شاغلي وظائف مكاتب قضايا الإعسار التابعة للبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية أن إطار القانون في مصر لتنظيم مهن شاغلي وظائف مكاتب قضايا الإعسار تحتاج إلى التحسين. نحتاج نظام مركزي عام للتسجيل أو الترخيص لشاغلي وظائف مكاتب قضايا الإعسار وهيئة تنظيمية مخصصة لهم. من المهم أيضاً أن تشترط قبول شاغلي وظائف مكاتب قضايا الإعسار في الامتحان المخصص لدخول المهنة أو الإستمرار في التدريب. في سياق إجراءات الإعسار، يجب على المحكمة توجيه تعيين شاغلي وظائف مكاتب قضايا الإعسار وبذل جهود للسماح بالدائنين بالمشاركة في تعيينهم.

الوصول للتمويل

رغم وجود إطار قانوني لتقديم القروض الائتمانية، يواجه صغار المقترضين اشتراطات عالية للغاية للحصول عليها حيث لا يمكن استخدام العديد من أنواع الأصول. ويرجع ذلك جزئياً على الأقل لمشكلات الحجز على الأصول أو استرداد القرض. فرغم إصدار القانون الجديد لتنظيم الضمانات المنقولة (القانون رقم 115 لسنة 2015) في ديسمبر 2015 والذي يضمن المرونة والشفافية (في شكل سجل ائتماني جديد) والكفاءة (من خلال زيادة حقوق الدائنين خاصة في حالة إعسار المدينين)، لكن يجب تنفيذه للمساعدة على استيفاء اشتراطات القروض الائتمانية وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتطلب الإقراض العالي للشركات الصغيرة والمتوسطة نقل هذه الشركات من القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي وبناء قدراتها على الاقتراض من البنوك المصرية وتحسين الأطر القانونية والتشريعية الخاصة بالمنتجات البديلة لتمويلها مثل التخصيم والتأجير.

وقد نشر البنك في عام 2014 تقييم المعاملات المؤمنة والذي فحص ممارسات القروض الائتمانية لمختلف أنواع الأصول ومدى فاعليتها في ضمان حقوق الدائنين المؤمنة في منطقة عمل البنك. وفي هذا التقييم، كان تقييم مصر أعلى إلى حد قليل عن إجمالي المتوسط الخاص بجميع الدول التي يعمل فيها البنك مما يعكس وجود إطار فوق المتوسط لتقديم الضمانات والرهنات بشئ من التحديات الملحوظة لإجراءات الإنفاذ. كما حدد مسح التخصيم (2016) الذي أجراه البنك المجالات التي يمكن تحسينها في الإطار التشريعي والمؤسسي للتخصيم في مصر والتي تشمل ارتفاع متطلبات الملاءمة الرأسمالية لشركات التخصيم وإمكانية تخصيص المستحقات من خلال بورصة البيانات الإلكترونية والترويج للتوقيعات الإلكترونية.

الموضوع (2): تحسين جودة المرافق العامة المصرية واستدامتها من خلال مشاركة القطاع الخاص ودفع المرافق إلى الاتجار في ممارسة عملها

تشريعات الشراكة مع القطاع الخاص

يعد الإطار التشريعي الذى ينظم الشراكة مع القطاع الخاص مرضياً بشكل عام ويساعد على تمكين مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص على المستوى الوطنى فى مختلف القطاعات. ويتمشى هذا الإطار مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية. كما تتميز الممارسات الخاصة بالعطاءات والترسية بالشفافية وأصدرت الحكومة المصرية بالفعل دليلاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويلزم إعداد تحليل التكاليف والفوائد باستخدام مقارن القطاع العام. علاوة على ذلك، اشتملت التعديلات التى أدخلت عام 2012 على "قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص" على خيار اللجوء للتحكيم لتسوية المنازعات، بدلاً من اللجوء إلى القضاء المصرى.

ولا تزال هناك بعض المجالات التى يتعين على الحكومة المصرية اتخاذ المزيد من الإجراءات بصدها. ومن الممكن أن تعاني مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من بعض العجز المحتمل فى القدرات على المستوى دون الوطنى. أما من ناحية الإشراف المالى، لا تملك مصر حالياً أى لوائح محددة للسماح لمكتب الميزانية لاعتماد مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص من المنظور المالى. بالإضافة إلى ما سبق، لا يزال التنسيق فيما بين القطاعات المختلفة من التحديات الماثلة نظراً لأنه لم يزل من الممكن تنفيذ العديد من مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموجب بعض القوانين الخاصة بقطاعات أو بمشروعات بعينها (مثال: داخل وزارة الكهرباء والطاقة ووزارة النقل). وإذا كان من الجائز منح قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الأسبقية على التشريعات الخاصة بقطاعات محددة، يمكن دراسة تعديل القانون المذكور لطرح منهج مركزى. كما يمكن تعزيز قدرات الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص لتمكينها من التعامل مع مشروعات متعددة ومعقدة فى الآن نفسه.

الموضوع 3: دعم مصر فى الانتقال للاقتصاد الأخضر

كفاءة الطاقة/ إطار الاستثمار فى الطاقة المتجددة

وضعت مصر اقتصاداً كثيف الاستهلاك للطاقة مقارنة بجيرانها وبمتوسط الأوروبى لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ومع ذلك فإن الإطار المنظم لكفاءة الطاقة مجزأ، وتنفيذ الاحتياجات العملية يحتاج للتحسين، بما فى ذلك، من خلال الرصد والتقييم والتفعيل الأفضل. وقد فعلت السلطات خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة لتغطية الفترة 2012- 2015، وتعد لخطة ثانية مماثلة للفترة 2017- 2020، وكذلك عدد من قوانين كفاءة الطاقة للمباني والمعايير الدنيا لأداء الطاقة بالتوسيم الإلزامى لمعظم الأجهزة. علاوة على ذلك استحدثت مصر فى عام 2014 إطار تنظيمى يهدف إلى إتاحة التوسع فى إمكانات المتجددة الهامة لمصر، من خلال إطلاق نظام تعريفية التغذية، الذى يهدف إلى توليد 4300 ميجاوات من قدرة الرياح والقدرة الكهروضوئية الشمسية.

ويضم القانون الكهرباء الجديد بعض الأحكام الفضفاضة المتعلقة بكفاءة الطاقة، مثل التوليد المشترك، ولكن لم يتم اعتماد تشريع مخصص لكفاءة الطاقة حتى الآن، وهناك مسائل هامة ترتبط بالتفعيل والرصد. وجدير بالذكر، أن قانون الكهرباء بمنح المنظم القدرة على تحديد تعريفية النقل والتوزيع والمستهلكين النهائيين (بدءاً من 2019)، وتوقع فصل نظام النقل وحصول الغير على أساس من الشفافية وعدم التمييز، وتوخى التحرير التدريجي لتعريفات المستخدمين النهائيين واعتماد هياكل تعاقدية ثنائية.

ولا يوجد حالياً تشريع مخصص للنفايات، يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويوجد فجوة تنظيمية واسعة مرتبطة بكفاءة المواد – بما فى ذلك إعادة الاستخدام وإعادة التدوير. ولا بد أيضاً من وضع سياسة للنفايات الصناعية وتشريع آخر ثانوى للتعامل مع المواد القابلة للتدوير مثل الورق والبلاستيك والبطاريات.

الموضوع (4): تعزيز الحوكمة وتمهيد الساحة أمام جميع الشركات على قدم المساواة

تشريعات حوكمة الشركات

يلزم تعزيز تشريعات حوكمة الشركات من أجل التمييز بوضوح ما بين أدوار ومسؤوليات وحقوق أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة والمدراء التنفيذيين والمديرين المستقلين والمساهمين في الشركات المقيدة بالبورصة. وتخضع حوكمة الشركات (الحومة المؤسسية) في الأساس لقانون الشركات ولقانون سوق رأس المال ولقانون الإيداع والحفظ المركزى. ولا تعد مسؤوليات مجالس الإدارة موضحة على النحو الكافى فى هذا الإطار القانونى. على سبيل المثال، لا يقتصر الأمر على أن القانون لم يكلف مجلس الإدارة بمهامه الرئيسية بوضوح فحسب (مثال: اعتماد الميزانية، مراجعة الإطار العام للمخاطر، تعيين المسؤولين التنفيذيين)، بل أنه لم يشمل كذلك على نصوص محددة توضح ما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يلتزمون بواجب انتمائى تجاه الشركة ومساهميها. ولوحظ أنه فى ثلاث شركات على الأقل من إجمالى أكبر عشر شركات مقيدة بالبورصة فى البلاد أن المدير التنفيذى كان هو نفسه رئيس مجلس الإدارة ولم تكن هناك أى محاولة للحد من هذا التركيز للسلطة من خلال الاستعانة بعدد كافى من المديرين المستقلين. وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية، ينص القانون على إجراء مراجعات داخلية وخارجية فى الشركات المقيدة بالبورصة، ويبدو أن غالبية الشركات تمتثل إلى هذا الشرط. وفى هذا الصدد، ينبغى إجراء تقييم دقيق للخدمات غير المتعلقة بمراجعة الحسابات التى يقدمها المراجعون الخارجيون. ورغم أن القانون يمنح حملة الأسهم عدداً من الحقوق الأساسية، ولكنه لا يتضمن أى نصوص حول حقوقهم فى التصويت التراكمى وفى ترشيح أعضاء مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، يبدو أنه من الممكن مناقشة المسائل العاجلة والتصويت عليها بدون أن تكون هذه المسائل واردة فى جدول الأعمال إذا كان أغلبية المساهمين الحاضرين بالاجتماع يوافقون على ذلك، رغم أنه من المفترض أن يكون هذا الأمر متوقفاً على موافقة جميع المساهمين، وليس أغليبيتهم فحسب.

وهناك كذلك بعض المجالات الأخرى فى حوكمة الشركات التى يمكن إدخال المزيد من التحسينات عليها. إذا تناولنا مثلاً معايير إعداد التقارير، ينبغى للقانون أن يشترط - بصورة تدريجية - على الشركات والبنوك المقيدة بالسوق المصرية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما ينبغى تعزيز الإجراءات التى تتبعها الشركات المقيدة بالسوق للإفصاح عن المعلومات غير المالية. وينظم القانون الأحكام المتعلقة بالتداول بناءً على المعلومات الداخلية غير المعلنة والاستغلال غير المشروع للمعلومات الداخلية السرية، ولكن يبدو أن غالبية القضايا تخضع للتسوية على أساس إدارى بدلاً من اللجوء للقضاء. وبعيداً عن إدخال التحسينات على الإطار القانونى وتطبيقها، يلزم كذلك دعم تنفيذ التوصيات (غير الملزمة) الواردة فى قواعد حوكمة الشركات المصرية، وهو ما يمكن تنفيذه على أفضل ما يكون من خلال متابعة بعض عمليات الإفصاح بالشركة. وفى 2014، لم تقم سوى شركتين فقط من إجمالى أكبر عشر شركات مقيدة بالبورصة فى مصر بتقديم الإقرار القائم على مبدأ الالتزام أو التفسير (Comply or Explain) مرفقاً بتقاريرها السنوية، فيما يتعلق بمدى الالتزام بتوصيات قواعد حوكمة الشركات المصرية، وحتى فى هاتين الحالتين كانت تلك الإقرارات إعلانية أكثر منها إعلامية.

الإطار القانونى للمشتريات الحكومية

ينبغى تحديث الإطار القانونى للمشتريات الحكومية وتعزيز تطبيقه لزيادة مستوى الشفافية وللمحد من الفساد ولتحسين الكفاءة. وتستند لوائح المشتريات الحكومية المصرية إلى معايير نصت عليها سياسات قديمة فى حقبة الثمانينيات. ويشير تقييم المشتريات الحكومية الذى أجراه البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية عام 2013 إلى ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة فى عمليات المشتريات الحكومية. وتظل أكثر محاولة جادة بذلتها الحكومة لإصلاح منظومة المشتريات حتى يومنا هذا هى إتاحة الإعلان عن جميع المناقصات/المزايدات على بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية عام 2010، وهو ما كان له أثراً محدوداً نظراً لأن الإخطار الإلكتروني عن المناقصات/المزايدات يظل أمراً اختياريًا. كما لا توجد سوى إمكانية ضئيلة للغاية للاطلاع على معلومات حول فرص المشتريات على الإنترنت، فضلاً عن عدم توافر أى معلومات بشأن القرارات المتعلقة بالمشتريات وإجراءات استخلاص المعلومات بشأن قرارات عدم الترسية. علاوة على ذلك لا توجد أى آلية للمراجعة والانتصاف لحماية موردى القطاع الخاص الذين يتنافسون على الفوز بالمناقصات الحكومية.

ومن الحتمى أن يودى اتباع عملية بها مستوى أعلى من العدالة والشفافية والمساءلة فى المشتريات الحكومية إلى زيادة عدد المشاركين فى المناقصات وزيادة درجة تنوع الموردين. كما يمكن أن يودى تبسيط الإجراءات المتبعة فى حالة العقود منخفضة القيمة إلى تشجيع مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المناقصات الحكومية. وعلى النطاق الأشمل، ينبغى وضع صكوك قانونية جديدة تشجع على الاستدامة والشمولية من أجل تمكين الحكومة من الانتفاع من المناقصات الحكومية فى تطبيق سياسة بيئية واجتماعية فى سياق المشروعات الحكومية.

الملحق 5 – موجز حول المساواة بين الجنسين

عدم المساواة بين الجنسين والتنمية البشرية

احتلت مصر المرتبة رقم 131 من أصل 155 بلد²¹ شملها مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام 2015. كما أظهر مؤشر "تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2015"²²، الذى أصدره المنتدى الاقتصادى العالمى، أن مصر جاءت فى المركز رقم 136 من أصل 145 دولة.

مشاركة قوة العمل

تشير بيانات البنك الدولى إلى أن معدل مشاركة قوة العمل النسائية فى سوق العمل عام 2014 بلغت 24% مقابل 75% من الرجال. وفى حين أن هذا المعدل من أقل المعدلات على مستوى العالم، ولكنه شبيه بالمعدلات السائدة فى البلدان الأخرى بمنطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (تبلغ مشاركة قوة العمل النسائية 27% فى المغرب و25% فى تونس). ويشكل تأثير الأدوار النمطية المقررة للأنواع الاجتماعية أحد الأسباب الجذرية وراء كل من المشاركة المتدنية لقوة العمل النسائية، حتى وإن كانت تلك القوة تتمتع بالمؤهلات الكافية، وسوء تمثيل المرأة فى المجالات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ويظل القطاع غير الرسمى من التحديات المهمة الأخرى، إذ أن ثلثى النساء اللواتى يعملن فى القطاع الخاص المصرى تفعلن ذلك بصورة غير رسمية²³. ويشكل انخفاض معدلات تشغيل الشباب (أى الأفراد فى الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة)، وبالأخص معدل تشغيل الشابات، تحدياً أمام البلاد، نظراً لأن نصف عدد سكان مصر ينتمون للفئة العمرية الأقل من 25 سنة. ولعل الفوارق بين الجنسين من الأمور الرئيسية التى تساعد على فهم وضع الشباب فى سوق العمل المصرية، إذ بلغ معدل البطالة فى أوساط الشابات ضعف معدل البطالة فى أوساط الشباب عام 2014، بنسب بلغت 58.9% مقابل 29.2%. وفى حين كانت ثلث الشابات العاملات (28.9%) تقريباً تشتغلن بأعمال أسرية غير مدفوعة الأجر، بلغت تلك النسبة 14.2% فى أوساط الشباب العامل. ولا شك أن هناك تمييز مهني كبير فى مصر، إذ أنه فى حين تهيم المرأة على القطاع الزراعى (43% من العمالة النسائية مقابل 24% من العمالة الذكورية) والخدمى (52% من العمالة النسائية مقابل 29% من العمالة الذكورية)، ولكنها شبه غائبة عن القطاع الصناعى (5% فقط من العمالة النسائية مقابل 29% من العمالة الذكورية).

العمل الحر والحصول على التمويل

يشير مسح بيئة الأعمال وأداء المؤسسات لعام 2015 إلى أن المرأة كانت ضمن الملاك فى 5.7% من الشركات المبحوثة فى مصر، وأنها مثلت 12.7% من إجمالى العمالة الدائمة المتفرغة، وأنها كانت ضمن فريق الإدارة العليا فى 7.1% من الشركات. وفى حين تتمتع المرأة بالحقوق القانونية نفسها التى يتمتع بها الرجل فيما يتعلق بالحصول على القروض من البنوك وتحرير العقود المالية، توجد فروق هائلة بين الجنسين من حيث عدد الرجال والنساء المصريين الذين يمتلكون حساباً فى إحدى المؤسسات المالية الرسمية ويدخرون الأموال بها أو يقترضون المال منها أو يستعينون بها فى إدارة المخاطر. أشارت نتائج مؤشر البنك الدولى حول الشمول المالى العالمى (والذى يجرى مسحاً على 1000 شخص تقريباً باستخدام عينات عشوائية وتمثيلية على المستوى الوطنى) فى 2014 على سبيل المثال إلى أن 18% من الرجال و9.2% من النساء كانوا يمتلكون حساباً فى إحدى المؤسسات المالية الرسمية²⁴. كما يمكن أن تواجه سيدات الأعمال فى مصر بعض الصعوبات عند محاولة اللجوء إلى العدالة لتسوية النزاعات التجارية. وفى حين يمكن للمحاكم الرسمية أن تكون باهظة التكاليف ومعقدة ومضيعة كبيرة للوقت، تملك النساء – بشكل عام – أصولاً وموارد ووقتاً أقل من الرجال بالنظر إلى دور نوعهن الاجتماعى فى المجتمع، بالإضافة إلى الأحكام التمييزية التى تنطوى عليها قوانين الأسرة أو القوانين العرفية. وتشير إحدى الدراسات التى أجرتها مؤسسة التمويل الدولية إلى أن الشركات التى ترأسها المرأة تستغرق حوالى 86 أسبوعاً

²¹ تعكس نتائج مؤشر عدم المساواة بين الجنسين أوجه عدم المساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعى فى ثلاثة مجالات هى الصحة الإنجابية والتمكين والنشاط الاقتصادى.

²² <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/rankings/>

²³ مسح مناخ الاستثمار فى مصر لعام 2008.

²⁴ <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=1228>

فى المتوسط لتسوية النزاعات المتعلقة بالمدفوعات المتأخرة، أى أنها تحتاج إلى 8 أشهر أكثر من الوقت الذى تحتاجه الشركات التى يرأسها رجال، والذين لا يستغرقون سوى 12 شهر فقط.²⁵

²⁵ IFC, 2010. Gender Dimensions of Investment Climate Reform: A Guide for Policy Makers and Practitioners

التشريعات وإمكانية حصول المرأة على الأراضي

يشير تقرير "المرأة والأعمال التجارية والقانون لعام 2016" إلى أن التشريعات في مصر من أكبر القيود التي تواجهها المرأة إذ أنها لا تكفل تكافؤ الفرص الاقتصادية أمام الرجل والمرأة على قدم المساواة، مشيرًا إلى وجود ما يزيد عن 10 فروق قانونية على أساس النوع الاجتماعي تقيد من قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الاقتصادية. ورغم أن القانون المصري لا يقيد من حق المرأة في تملك الأراضي والعقارات الأخرى، ولكن المرأة المصرية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي ملاك الأراضي، بنسبة تصل تحديدًا إلى 2.7% في الدلتا و9.3% في صعيد مصر و6.4% في المحافظات الحدودية²⁶.

إمكانية الحصول على الخدمات

في حين تتمتع المرأة بفرص طبية في مجال الحصول على التعليم والخدمات الصحية (مثال: كانت نسبة الإناث إلى الذكور عام 2015 في مجال الالتحاق بالتعليم الثانوي وفي العمر المتوقع عند الولادة للتمتع بصحة جيدة تساوي 1 صحيح، مما يشير إلى وجود مساواة²⁷ في هذا الصدد)، ولكنها ما زالت متأخرة من حيث الحصول على الخدمات الأخرى. كما تؤدي المعدلات المرتفعة للتحرش الجنسي والمخاوف المحيطة بسلامة المرأة إلى تثبيط رغبتها في استخدام المواصلات العامة، ولا سيما إن كانت ذاهبة إلى وجهة ما بمفردها أو بعد حلول الظلال. وبحسب التقرير الذي أجرته الأمم المتحدة في 2013، أشارت أكثر من 80% من المبحوثات إلى النقل العام باعتباره من أكثر الأماكن التي يحدث بها تحرش جنسي، وصرحت 57% منهن أن السائقين أنفسهم من أكثر من يتحرش بهن²⁸. وتؤثر القيود المتعلقة باستخدام المواصلات على حركة المرأة، وبالتالي على نشاطها الاقتصادي.

المشاركة في السياسة وصنع القرارات

تخصص التشريعات 15% من عدد مقاعد البرلمان (الفردية/ مجلس النواب) و25% من مناصب الأجهزة الحكومية للمرأة²⁹. ولا زالت المرأة لا تحصل على التمثيل الكافي على الساحة السياسية بالبلاد: تشغل المرأة 14.9% من المقاعد البرلمانية منذ الانتخابات الأخيرة التي أجريت في شهر أكتوبر 2015 (89 مقعد من أصل 596)³⁰. ولا توجد أي امرأة ضمن قضاة المحكمة الدستورية (وعدد هم 11 قاضي). كما لا توجد أي حصة مخصصة للمرأة في مجالس إدارة الشركات، وتمثل نسبة المرأة حاليًا 7% فقط من أعضاء مجالس الإدارة في أكبر عشر شركات مقيدة بالبورصة³¹.

²⁶ http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngos/CEWLAEgypt_45.pdf

²⁷ <http://www3.weforum.org/docs/GGGR2015/cover.pdf>

²⁸ http://www.dgvm.de/fileadmin/user_upload/DOKUMENTE/English_Documents/Sexual-Harassment-Study-Egypt-Final-EN.pdf

²⁹ <http://www.quotaproject.org/country/egypt>

³⁰ <http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm>

³¹ تقييم حوكمة الشركات، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، 2016

الملحق 6 – البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والجهات المانحة

لم يكن هناك غنى عن أموال الجهات المانحة عند بداية عمليات البنك في مصر لمساعدته على تنفيذ الأعمال التشخيصية مبكرًا، وتحديد فرص الاستثمار، وبناء قدرات العملاء المحتملين، ومشاركة الخبرات الانتقالية التي لدى صناع السياسات والأطراف المعنية بالقطاع الخاص في دول عمليات البنك في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. كما مُنحت العديد من موارد التعاون الفني لدعم نقل المهارات ونمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الخاصة على المستوى المحلي من خلال مجموعة من البرامج الاستشارية الاستثمارية، بما في ذلك إطار تقديم المشورة للمشروعات الصغيرة والتمويل المباشر.

وتتقرر خطوات المضي قدمًا والطلب على التعاون الفني ومنح الاستثمار المشترك بناءً على مسار نظام الاستثمار والترتيبات الاستشارية في مجال السياسات. ومن المتوقع الاستمرار في استخدام أموال الجهات المانحة في مختلف القطاعات لأغراض إعداد المشروعات وتنفيذها من أجل – على سبيل المثال – تعزيز معايير المشتريات وحوكمة الشركات لدى العملاء، وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ المشروعات، والتعريف بمعايير المحاسبة الدولية، والتأكد من أن المشروعات التي ينفذها البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية تساعد على فتح نوافذ اقتصادية جديدة أمام المرأة والشباب. ومن المقرر كذلك استغلال أموال الجهات المانحة في دعم الحوار في مجال السياسات حيث يستطيع البنك أن يلعب دورًا في النهوض ببرنامج عمل الإصلاح في مصر، وخصوصًا فيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية، وإدماج المرأة والشباب، وزيادة فرص الحصول على التمويل، وتحويل المرافق العامة إلى شركات تجارية، دعم ومجالات الاقتصاد الأخضر.

وبغية استدامة تلبية تلك الاحتياجات، سوف يعتمد البنك على عدد من أموال صناديق ممولة من الجهات المانحة ويديرها البنك أو تديرها جهات خارجية، بالإضافة إلى اعتماده على الموارد المتاحة من خلال مساهمي البنك نفسه كما يلي:

- **الحساب متعدد الجهات المانحة في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط:** يحظى هذا الحساب بدعم من عدد من الجهات المانحة عبر اتفاقات ثنائية وهو يعد "صندوق الملاذ الأول" بالنسبة إلى منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. وسوف يوفر منحًا للتعاون الفني في قطاع عريض من الأنشطة والقطاعات.
- **صندوق تمويل المشروعات الصغيرة:** يخصص الصندوق جزءًا تمويلًا لمنطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، وهو عبارة عن أداة تمويلية للأنشطة المتصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **الجهات المانحة الثنائية:** من المقرر كذلك السعي للحصول على أموال لدعم التعاون الفني من الجهات المانحة التي تملك حسابات جهات مانحة ثنائية يديرها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والتي سبق لها أن أعربت عن رغبتها في دعم الأنشطة التي تجرى في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.
- **آلية الاتحاد الأوروبي لتسهيل الاستثمار في دول الجوار:** سوف تظل النافذة الجنوبية في هذا الآلية مصدرًا مهمًا لتمويل منح التعاون الفني والاستثمار المشترك، وخصوصًا من أجل دعم عمليات الاستثمار الممولة بشكل مشترك مع مؤسسات مالية دولية أخرى في قطاعات مثل النقل والطاقة والبنية التحتية البلدية وتطوير القطاع الخاص.
- **صندوق دعم عمليات التحول الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** يعمل هذا الصندوق تحت مظلة شراكة دوفيل ويقدم منحًا للتعاون الفني في مجال السياسات والإصلاحات المؤسسية.
- **صناديق التخفيف من آثار تغير المناخ:** سوف يحاول البنك الحصول على أموال من الجهات المانحة من خلال مرفق البيئة العالمي، ولا سيما لأغراض بناء القدرات وصكوك الاستثمار المشترك في مجالات الحد من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وترشيد استهلاك المياه وكفاءة المواد. كما سيحاول البنك تأمين موارد من الصندوق الأخضر للمناخ في الحالات المتعلقة بالمشروعات المؤهلة للاستفادة من تمويل مشروعات الطاقة المستدامة ودعم الابتكار، ومن البرنامج العالمي للبنية التحتية لبناء بنية تحتية ذكية للمناخ وبنى تحتية لتوزيع الطاقة. ومن المقرر كذلك الحصول على موارد منح إضافية لترشيد استهلاك الطاقة من خلال الصندوق الخاص لتغير المناخ (والذي يهدف إلى مساندة الأنشطة الرامية إلى تعزيز الصمود أمام تغير المناخ).
- **الصندوق الخاص لمساهمي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:** تتم المساهمة في الصندوق من خلال جميع المساهمين في البنك عبر صافي دخله، وسوف يوفر هذا الصندوق دعمًا على صعيد

التعاون الفنى وغير الفنى فى المجالات التى لا يمكن تغطيتها عبر الموارد الأخرى الممولة من الجهات المانحة، على أن يكون النهوض بالتحول الاقتصادى حينها ضمن المجالات ذات الأولوية للبنك.